











1987

الجزء الاول في مباحث الالفاظ

## من كتاب العناوين

في المسائل الاصولية والادلة الاختبارية والاصول العملية وبعض المبادئ  
الغريبة وهو مع صقر حجه كتاب خليل مشتمل على فوائد جمة لم يؤلف  
اخذ مثله لا قبله ولا بعده اذ هو لب لا قشور فيه لمؤلفه حجة الاسلام  
والمسلمين وآية الله في العالمين مروج الشريعة المحمدية على صاحبها وآله  
افضل السلام والتحية وناصر الملة الاسلامية اعلم العلماء المجتهدين قهراً  
واصولاً واجمهم معقولاً ومثولاً وافضلهم واروعهم واقام وحيد  
الدهر رسمي امام العصر عجل الله فرجه شيخنا ومولانا وكهفنا  
وملاذنا الشيخ محمد مهدي الكاظمي الخالصي الخراساني مد  
الله ظله على رؤس الانام وقمعهم به واعى ابصار الظالمين  
عنه واكبت اعدائه وحساده انه ولي عباده

وهو العزيز الحكيم

لئن غيب المهدي عنا فقد بدت \* عناوينه بين البرية تزهري  
ولما تجلى للعيون ظهورها \* قشلت ارجح بعده سوف يظهر

طبع في مطبعة دار السلام \* بغداد سنة ١٣٤٢

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على محمد وآله الطيبين الطاهرين  
ولعنة الله على اعدائهم اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فلما كان علم الفقه من اجل  
العلوم قدراً واعظماً اجراً تكفله بامور المبدء والمعاد وهو الذخيرة والازاد في  
الآخرة للعباد احيت ان اكتب مختصراً فيه يحتوي على المهم من مسائله  
مع الدليل على وجه يكتفي فيه الفقيه وقد جعلت له ﴿ مقدمة ﴾ تحتوي على  
ما يتوقف عليه الاستنباط من المسائل الاصولية والادلة الاجتهادية والاصول  
العملية وبعض المبادي الغريبة وما نحن نشرع في المقصود وهو المستعان  
وعليه التكلان

## ﴿ عنوان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ﴾

والعرض الذاتي ما كان عارضاً للشيء بلا واسطة في العروض او بواسطة  
امر خرج مساو كلفضحك العارض للانسان بواسطة التعجب او بواسطة  
جزئه الداخل المساوي كتعجب العارض للانسان بواسطة النفاق او بواسطة  
جزئه الداخل لاعم كلمشي العارض له بواسطة الحيوان حسبما قيل ﴿ واما ﴾  
١٠. كـت عارضاً للشيء بواسطة امر خرج مباين كالعظمة الحاصلة للجندي  
بواسطة الامير او بواسطة امر خارج انحص كالعظمة الحاصلة له بواسطة الثني

مثلاً أو بواسطة امر خارج اعم كالحسن الحاصل له بواسطة البياض فهو من  
العرض الغريب ﴿ واما ﴾ ما يعرض للكلية بواسطة العروض لافرادها فالواسطة  
فيه واسطة في الثبوت لا العروض لتوقف ثبوت الحكم للكلية على افرادها وان  
كان عارضاً له بلا واسطة لعدم تعلق غرض الماكم بالخصوصيات المشخصة  
لجزئيات مصاديقه فلو اوجب الضرب لم يكن غرضه بكيفيات تشخصه وان  
توقف ثبوته له على التشخص ﴿ ثم ﴾ ان موضوع كل علم انما هو امر كلي  
وحداني منتزع من موضوعات مسائله لا تقس موضوعاتها عيناً والكلية المتحد  
معيها خروجاً وان كان يفايرها مفهوماً تفاير الكلية ومصاديقه والطبيعي وافراده  
لان تمايز العلوم انما هو بتمايز موضوعاتها اتفاقاً لا بتمايز غاياتها والا لزم اتحاد  
العلوم المتعددة باتحاد غاياتها كعلم الطب وعلم الجراحة لحفظ الصحة ﴿ فتأمل ﴾  
وكعلم النجوم وعلم الجفر وعلم الرمل لكشف المغييات وهو كما ترى وما يذكر  
من المسائل المتحددة في علمين انما يذكر فيها من جهتين وحيثيتين فلا يجب  
ذكرهما كذلك التداخل لبعض العلوم في بعض المسائل اذا عرفت ذلك  
﴿ فاعلم ﴾ ان موضوع علم الاصول هو كلي الدليل للحكمة الشرعي المنتزع من  
مصاديقه ( وهي الكتاب والسنة والاجماع ودلائل العقل ) وهي باعتبار دلالتها  
على الحكم موضوعه الذي يبحث فيه عن عوارض الذاتية التي هي عبارة عن  
اعتبار تلك الدلالة والحجية التي تثبت لها او تنتفي عنها ( فان قلت ) ان السنة  
عبارة عن قول المعصوم وقريره ولا يبحث في علم الاصول عن اعتبارها وانما



البحث فيه عن حجية الخبر الحاكمي لهما فالمحجية من عوارض الخبر الحاكمي لهما لا من عوارض السنة المحكية به ( قلت ) ان موضوع علم الاصول انما هو السنة باعتبار حكايها لا باعتبار تقسها والذي يبحث في علم الاصول انما هو عنها بهذا الاعتبار ( لا يقال ) ان مباحث الالفاظ انما يبحث في علم الاصول عن عوارضها لا عن عوارض الادلة التي هي احد مصاديها ( لا نقول ) ان الدليل اللفظي عبارة عن اللفظ الصادر عن المكلف فالبحث عن عوارض الالفاظ بحث عن عوارض الدلائل بواسطة جزئه الداخل الاعم وهو اللفظ والتحقيق ان العرض بواسطة جزئه الداخل الاعم عرض ذاتي لا غريب .

### ﴿ عنوان الوضع عبارة عن تخصيص اللفظ بالمعنى ﴾

وقد يطلق على ما يشمل التخصص مجازاً او حقيقة ثانوية ناشئة من كثرة استعمال لفظ الوضع بذلك والوضع بالاطلاق الاول هو الذي جرت عليه تعاريفهم وتقسيمهم الى الوضع العام والخاص الاذن موضوعهما عام او خاص في الجملة كما سيأتي وهو الذي اختلفوا فيه في ان الواضع من هو الى غير ذلك مما مرشد الى اعتماد اصطلاح قنماتهم عليه وبالاطلاق الثاني هو الذي اخذ في تعريفه بابها الكلمة المستعملة فيها وضعت له .

### ﴿ عنوان الوضع ينقسم الى اقسام ثلاثة ﴾

ومجي الوضع العام والموضوع له العام \* والوضع العام والموضوع له الخاص \* والوضع الخاص والموضوع له الخاص ( واما ) الوضع الخاص والموضوع له العام

﴿ في تنسيق الوضع - وبيان معنى الحرفي - والفرق بين الاسم والحرف ﴾ ٥

فغير معقول لان الخاص بما هو خاص لا يكون وجها للعالم فلا يكون معرفته معرفة له على وجه يكون تصويره بنصور الخاص وان كان الخاص ربما يكون سبباً لتصور العام بنفسه ( ثم ) انه لا ريب في ثبوت الوضع الخاص والموضوع له الخاص كوضع الاعلام وكذا الوضع العام والموضوع له العام كوضع اسماء الاجناس ( واما ) الوضع العام والموضوع له الخاص فند اختلاف فيه ( والحق نحقه ) كما في وضع الحروف وما الحق بها من الاسماء كاسماء الاشارة والموصولات بالنسبة الى معانيها الاسمية وبالنسبة الى معانيها الحرفية فيلاحظ كلي المشار اليه على الاول وبوضع لفظ هذا مثلاً لمصدايقه كما يلحظه معنى الاشارة التام بالغير في الذهن قيام العرض بمعرضه في الخارج ووضع الاشارة الخاصة في حال قيامها بالغير على ما هو الحقيق في المعاني الحرفية جميعها فان المعاني الحرفية هي ما يلحظ فيها الواضح معنى عاماً مقيداً بالتيام بالغير وهو معنى اسمي مستقل بالمفهومية فيضع لفظ الحرف بازاء المصاديق الجزئية التي هي معان حرة لكونها غير ملحوظ فيها التيام بالغير قيداً بل هي المعاني الجزئية ولو كان بالنسبة الى ما فوقها في حال كونها قائمة بالغير في الذهن قيام العرض بمعرضه في الخارج وايس قيامه فيه قيداً فيه وانما هو حلة له كاظرف بالنسبة الى المطروف فكما ان الظرف ايس قيداً للمطروف ولا المتظروف مأخوذاً لا بصرط بالنسبة الى الظرف وكذلك الغير بالنسبة الى معنى الحرف يكون الحرف لمعنى الحرف فيختص معنى الحرف الجزئي بالاسم بالغير حينئذ مع ان الغير ليس قيداً فيه

ولا يتمتع ان يكون المعنى العام وجها للخاص يجب تصور العام تصوره مع انه معنى اسمي واختصاص معنى حرفي فالابتداء الذي هو معنى مرف في قولك ( سرت من البصرة ) غير مستغل بالمفهومية وغير قائم بنفسه بل بغيره وان كان قيامه بغيره ليس قيدا فيه بل ظرف له وقد لاحظ الواضع معنى اسمياً عاماً وهو الابتداء المقيد بالقيام بالغير ووضع لفظ من لزاء الابتداء في حال القيام بالغير وهو المعنى الحرفي ويكون قيد القيام بالغير الملحوظ في المعنى العام كقيد الكلية بالنسبة الى المعنى العام حيث انهما يلحظان عند الوضع ويوضع اللفظ للجزيئات المجردة عنهما وهذا بخلاف الابتداء الذي هو معنى لفظ الابتداء فانه مستقل بالمفهومية وغير ملحوظ فيه القيام بالغير وان وقف على الغير بوقف الامر التبعي على المنتسبين لا بوقف العرض على المحل والمظروف على الظرف وحينئذ ( فالاسم ) مادل على معنى قائم بنفسه وان كن ذلك المعنى من الامور النسبية الموقفة على المنتسبين ( والحرف ) مادل على معنى قائم في غيره قيام المظروف بظرفه في الذهن والعرض بمعرضه في الخارج ( فان قلت ) اذا كن معنى الحرف قائماً بالغير اذاً لا يكون معنى للحرف يتوهم به على وجه يكون الحرف قابلاً لذلك المعنى بل يكون الحرف محض علامه على ذلك المعنى كائنص مثلاً ( قلت ) ان الحرف معنى موضوعاً له اللفظ على وجه يدل لفظ الحرف عليه بنفسه " لا ان ذلك المعنى الذي يدل عليه اللفظ بنفسه قائم بغيره وليس قائماً بنفسه كـمعنى الاسمي ( توضيح ) ذلك ان السر الذي وقع في

الخارج او يأمر الأمر بإفغاه من البصرة هو امر واقعي يتبدى به من البصرة  
وللابتداء به منها صورة قائمة بينهما قد وضع الحرف مرآة وكاشفا عن صورة  
ذلك المصور كالمرآة الكاشفة عن صورة الانسان فالصورة التي في الحرف  
الكاشفة عن الصورة الواقعة بين السبر والبصرة من الابتداء هي معنى الحرف  
كالصورة الحاصلة في المرآة الكاشفة عن الصورة القائمة بالانسان ولا فرق في  
الصورة القائمة بالغير بين ان تكون قائمة في امر جزئي او في امر كلي فان معنى  
الحرف هو الصورة الكاشفة عن الصورة القائمة على حسب ما هي عليه من  
النظام بالنسبة الى الامر الجزئي والكلي فعنى الحرف هو صورة كاشفة عن  
صورة قائمة في الذر وهو السبر والبصرة ولما كانت الصورة الكاشفة محض آلة  
للتوصل الى الصورة القائمة كان المعنى المقصود من معنى الحرف هو الصورة  
القائمة بالغير وانما يدل الحرف بمعناه من الصورة الكاشفة على معنى النظام بالغير  
وهو صورة الابتداء الواقعة او التي تنفع بين السبر والبصرة مثلا ( فتأمل ) في  
المقام فانه دقيق وقد زل فيه اقدام غير واحد من اهل التحقيق والتدقيق

### ﴿ عنوان لارب في كون الالفاظ موضوعة بازاء معانيها ﴾

من حيث هي لامن حيث هي مرادة الالفاظ ضرورة ان المحمول في زيد قائم  
مثلا هو نفس النظام لا بما هو مراد ( نعم ) ان دلالة اللفظ على ان معناه الشخصي  
مراد للالفاظ بالدلالة الصدفية موقوف على العلم بكون الالفاظ مريدا للمعنى  
ما يريد التكلم به اجمالا ولو لكونه في محل الافادة فيدل على انه يريد

لشخص المعنى الذي تكلم بلفظه الدال عليه بالتفصيل وهو المعنى بقول المحققين ان الدلالة تتبع الارادة

﴿عنوان لا ريب في ثبوت الحقيقة الشرعية في لسان التابعين﴾  
فاللازم حل الالفاظ الواقعة في لسانهم على المعاني الشرعية بخلاف ماورد في خصوص اسانه صلى الله عليه وآله ولسان اصحابه (ص) فانه يحمل مع عدم الحرية على المعاني اللغوية ولو جهل دلويج الاستعمال عن الوضع لا مخرج للحمل على احد الامر من (واصلات) تأخر الاستعمال عن الوضع (معارضة) باصالة تأخر الوضع عن الاستعمال .

﴿عنوان اختلفوا في ان الفاظ العبادات﴾

﴿موضوعة للصحيح او الاعم﴾

ولا زمة الوضع لاحد الامرين ان تكون حقيقة في احدهما على القولين الا ان الحق كما عرفت انها خيفة في المعاني الشرعية التي تكون مصداقا لاحدهما على وجه ينطبق احد العنوانين على القوانين عليها كأنطبق مفهوم المزية مثلا على المعنى الجزئي الذي وضع له لفظ زيد مثلا وان لم تكن الجزئية جزء من المعنى الموضوع له لفظ بل هي حالة من احواله اذ رتبة تامة ومن هنا صح جريان النزاع على انوار بنفي الحقيقة الشرعية كن داعي معي ان تكون الفاظ العبادات موضوعة للمعاني الشرعية الصحيحة مثلا بل هي معنى انها مستعملة في المعاني الشرعية مجازا اني يصدق عليها لفظ الصحيح او الاعم خيفة لان الصحة

والفساد من الاحوال الطارئة على الاقفاط المستعملة في معانيها الحقيقية او  
المجازية اللغوية او الشرعية او العرفية خفية فلا منافاة بين كون المعنى مجازيا  
وكون اطلاق الصحة او الفساد عليه حتمية لان التجوز انما يكون باستعمال  
اللفظ في غير الموضوع له بملاحة بينه وبين الموضوع له مع الرينة فلا يفتح  
فيه ان يبقى على اطلاقه الخفي بالاسم الى الاحوال الب كانت طارئة عليه ولم  
تفسر عما كانت عليه بذلك الاستعمال ضرورة انه لا يفتح في استعمال زيد  
في غلامه مجازاً ان يبقى اطلاق المزية عليه حجة لعدم الحيز فيه من تلك  
الجهة ولا يلزم من التحوز فيه في الجهة الاولى التحوز فيه من الجهة الثانية  
نعم لا يكون النزاع في الوضع للصحيح او الاعم على القول بنفي الحقيقة  
الشرعية داخلاً في عنوان النزاع في انها موضوعة للصحيح او الاعم لاستلزام  
الوضع للصحيح او الاعم ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى المستعمل فيه فلا يجري  
النزاع على هذا الوجه الاعلى المول بنبوت المعاني الشرعية ما ارد العمم للنزاع  
على القول بالنفي بنوع من السامح على وجه لا يراد من الوضع لاحدهما بان يكونا  
من قبيل المزية للمعنى او لا يدعيه من ان تكون الصحة او الفساد من الاحوال  
الطارئة وليست من البيود والاجز - المعاني لموضوعها الماط اعمات  
مثلاً يكون اطلاق الصحيح والاعم علماً به من استعملت مجزاً في  
المعاني الشرعية محري النزاع في ذلت على 'ول بنفي الحقيقة الشرعية ايضا  
فنأمل فيه لا محذور عنه . ان عدم اعمه الدلتما في محبر النزاع في

الصحيح او الاعم اقوى شاهد على عدم كونهما من اجزاء المعاني او قيودها  
 ( واعلم ) انه قد قيل لا بد على القول بالوضع للصحيح او الاعم من قدر جامع  
 يكون هو المسمى لحددهما ولما كان الصحة والفساد امرين اضافيين يختلف  
 الشيء الواحد بالاتصاف بهما بحسب الحالات فيكون صحيحا بحالة وفسداً  
 باخرى ( اشكل ) وجود الجامع في الافراد الصحيحة واشكل من ذلك  
 وجوده بين الافراد على القول بالاعم والذي يحتلج بالبل في دفع الاشكال  
 ( ان يقال ) ان الجامع في الامور المجعولة فرضي ولا يستدعي التحقق في  
 نفس الامر والواقع وان كان الوضع فيها كوضع اسماء الاجناس للطبيعة  
 الصادقة على الافراد وكل فرد من تلك الافراد عبارة عن مجموع اجزاء يصدق  
 عليها اسم الصلوة مثلاً بوصف الصحة على الاول واسم الصلوة لا يقيد على  
 الثاني ( والحاصل ) ان الماهيات المخترعة للشارع عبارة عن امر جامع لافراد هو  
 بمنزلة الجنس لتلك الافراد كالماهيات المكونة للخالق ولا ينافي ذلك اختلاف تلك  
 الافراد في يدوقه وصاوتغير او تبديلا على حسب اختلاف الاحوال اذا كان مجعها  
 في نظره امر واحد يصدق عليه اسم الطبيعة المجعولة للشارع وعي الصلوة مثلاً كالماهيات  
 المجعولة لا يلزم تحققها لا بحسب ما يفرضه الجدل من الامر الشامل لافراد كثيرة  
 بنظره وان لم يكن لذلك الامر تحقق في الذهن بنفسه فالشارع يلحظ جميع الافراد  
 التي تنوع في اثارها صحيحة او اعم منها ومن الفاسدة ويفرض لها جامعا يسميه باسم  
 الصلوة فهو جنس لتلك الافراد بحسب الجمل لا بحسب الامر والواقع وهذا هو الفارق

## [ في ادلة الصحيح ]

بين الجنس الجملي وبين الجنس الواقعي ولا يعتبر في الجنس الجملي ان يكون  
 جالما في نفس الامر والواقع ﴿ واذ قد تمهد ﴾ لك هذا فلذا ذكر الصحيح الدالة  
 على القولين التي تذكر عند الفريقين ﴿ اما الحجة ﴾ لقول الصحيح فامور  
 ﴿ منها ﴾ التبادر ويشكل بناء على ان الصحة قيد للمعنى بعدم معرفة الجامع  
 حتى يتبادر من اللفظ ومعرفته بوازمه ككونه في الصلوة مما تنهى عن الفحشاء  
 والمنكر لا تعبد لان الوازم انما تثبت بدليل شرعي من قبل الشارع ولا نصيب  
 للتبادر فيها وبعد ثبوتها شرعا لا تكون ثابتة الا للصحيح جزما سواء كانت  
 موضوعا له اللفظ ام لا ولا دلالة فيه على الوضع للصحيح ومن هنا اقتدح لك  
 عدم صحة الاستدلال بالوازم والآثار الشرعية المعلنة على الصلوة في اثبات  
 كونها حقيقة في الصحيح ﴿ نعم ﴾ يتجه الاستدلال بالتبادر بناء على  
 ما حققناه من كون الصحة من الاحوال الطارئة على المعاني مطلقا فتكون  
 مصداقا للصحيح يطلق عليها اللفظ حقيقة وان لم تكن قيدا فيها ﴿ ومنها ﴾  
 صحة السلب عن القامد وهي ايضا فرع معرفة المعنى ولو اجمالا والمفروض  
 العلم والمعرفة بالوازم لا تعبد كما عرفت في التبادر ﴿ نعم ﴾ يمكن ذلك بناء  
 على عدم كون الصحة قيدا كما مر ﴿ ومنها قوله عليه السلام لاصلوة الا بفاتحة  
 الكتاب ونحوه مما كان ناسهرا في نفي الماهية ﴾ ويشكل ﴿ بان الماهية  
 المختصة في كلام الشارع جهتين جهة اطلاق وانه حقيقة او مجاز في المعنى  
 المخترع وجهة طلب وامر وتشريع ووظيفة الشارع من حيث هو شارع الجهة



التانية ( واما ) الجبهة الاولى فهي وظيفة لعل اللسان فتني الحقيقة في كلامه لا يفيد الا نفي المشروع والطلب لانني الاطلاق على الفساد حيفة ( ومنها الاستدلال ) بالاثار والخواص مثل الصلوة عمود الدين ومعراج المؤمن ونحو ذلك ( ورد عليه ) بان غاية ما يدل عليه ذلك هو ان هذه الآثار ثابتة للصحيح ولا ظهور فيها في اثبات هذه الخواص لنفس الماهية بما هي بل انما ثبت لها بما هي صحيحة فهي مرادة في مقام ترتيب الآثار لانه لا تطلق الصلوة حقيقة على غير الصحيح ( واما ) ما يحتاج به للقول بالأعم فامور ايضا ( منها ) التبادر وعدم صحة السلب ( ورد ) عليهما الاشكال في معرفة الجامع الذي لا يمكن تبادره وعدم السلب عنه الا بعد معرفته ( نعم ) يمكن دعوى ذلك بناء على ان الصحة والفساد من الطواري لا الصفات المبيدة لنفس المعنى وان كان الطاهر ان المتبادر انما هو الصحيح كما عرفت ( ومنها ) صحة التفسيم ( ويشكل ) بانه اعم من الحقيقة وظهور التفسيم الفعلي في كون المنسم حقيقة في الاقسام انما يدل على انه كذلك في لسان من جعله مقسماً وليس دليلاً على الحقيقة في الواقع وقس الامر ( وما ) به استعمال الصلوة وغيرها في غير واحد من الاخبار في التماسد كقولهم عليه السلام ( بي الاسارم على اخمس الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية ) ويند احد بشئ كذا نودي بالولاية فاخذ الناس باربع وركوا هذه فلو ان احد صامها باده وقم اليه ومات بغير ولاية لا يميل له صوم ولا صلوة فان الاخذ بالولاية لا يكون بناء على طوائف تبادرات بل هي الولاية الا اذا كنت اسامي

للاعم ﴿ ويشكل ﴾ بان الامام عليه السلام حكم لاطلاقهم لامنشي<sup>\*</sup> للاطلاق في لسانه على القاسد واطلاقهم عليها من دون ولاية على سبيل الحقيقة لكونه اطلاقاً على الصحيح وان اشبه المطلق في تطبيق ذلك على ماهو فاسد في الواقع وكقوله عليه السلام ﴿ دعي الصلوة ايلم اقرائك ﴾ ويرد عليه ان النهي للارشاد الى علم الصحة بدون الطهارة والمراد ان الصلوة الصحيحة منهي عن الاتيان بها على وجه فاسد فاستعمل فيه هو الصحيح لا غير ﴿ ومنها ﴾ صحة تعلق النذر ببرك الصلوة في المكان المكروه وحصول الحنث بمخالفته وان كانت الصلوة فاسدة في ذلك المكان بواسطة النذر ﴿ ويشكل ﴾ بان المنذور هو ان لا يقع الصحيح في مكان يفسد به ذلك الصحيح فاستعمل فيه اللفظ الذي هو متعلق النذر انما هو الصحيح وان كان مايقوم به يكون فاسداً بواسطة النذر ﴿ ثم ﴾ ان الثمرة بين الصحيح والاعم تظهر في جواز الرجوع الى الاطلاق في رفع ما شك في جزئته او شرطيته على الاعم بخلافه على الصحيح في قول ﴿ نعم ﴾ يعتبر في الرجوع الى الاطلاق في نفي ذلك على الاعم ان يكون وارداً مورد البيان والا كان حله حال الصحيح في كونه محلاً للخلاف الآتي في مسألة دوران الامر بين الاهل والاكثر

﴿ عنوان ان كون اطلاق اسم المعاملات على مصداق الصحيح ﴾

حذيفة والقاسد مجازاً لا يجب اتياناً في الناط المعاملات كالناط العبادات لكون المعاملات على معناها العرفي وصحة كل شيء بالنسبة الى دل الواضح

له فالمدار على صحته العرفية التي هي اعم من الصحة الشرعية واطلاقها على الصحيح العرفي حقيقة وان كان فاسداً شرعاً ( نعم ) لو كانت المراد منها الصحيح الشرعي لوجب ذلك اجالا فيها ( ودعوى ) ان اطلاقها لو كان مسوقاً في مقام البيان ينزل على ان المؤثر عند الشارع هو المؤثر عند العرف ولم يعتبر في تأثيره عنده غير ما اعتبر فيه عندهم كما ينزل عليه اطلاق كلام غيره حيث انه منهم ولو اعتبر في تأثيره ما شك في اعتباره كان عليه البيان ونصب الفريضة عليه وحيث ان ينصب بان عدم اعتباره عنده ايضاً ( فلسفة ) اما اولاً فلان وضعا للصحيح الشرعي الموجب للاجبال يمنع سوقها في مقام البيان ( واما ثانياً ) فلان التزويل على مساواة المؤثر الشرعي مع المؤثر العرفي لا يلتزم مع ما هو ثابت بالوجدان وبالدليل الشرعي من عدم المساواة بينهما وكون الاختلاف بين الشرع والعرف في المحضات والمصاديق لا في اصل المعنى لا يوجب رفع الاجبال ان لم يؤكد ( واما ثالثاً ) فلان سوقها في مقام البيان لو ثبت انما يوجب حلها على المعنى العرفي ولو مجازاً ولا يلزم منه المساواة بينهما وانما مستعملة في معناها حقيقة فلتامين حيث في رفع الاجبال هو انما مستعملة حقيقة في المؤثر العرفي وان لا يمكن مؤثراً في الشرع كما يتنا الوجه في ذلك ( ثم ) ان النزاع في المحجب والاعمال بالمعاملات بمعنى الاسباب واضح ( واما ) بمعنى المسببات دون اريد بها المسببات الشرعية ولا وجه للنزاع فيها بالنسبة الى الصحة والتمسك لعدم انه لا ف المسببات الشرعية بهما بل بالوجود والعدم وان اريد

بها المسيات العرفية فيمكن تصور النزاع فيها على معنى هل هي للمسيات  
 العرفية الصحيحة شرعاً أم لا ومعنى صحتها هو امضاء الشارع لها كما ان  
 معنى نسائها هو عدم امضاءه لكن ذلك لا يمس على ما ذكرنا من المدار على  
 الصحة العرفية

387

{ عنوان اعلم انه لا دخل فيما ندب اليه في العبادات }

تسبباً في التسمية باسميها ولو كانت العبادات ظروفاً لمطلوبته بحيث لا  
 يكون مطلوباً الا اذا وقع في اثباتها وكذا لا دخل في التسمية باسميها فما  
 له دخل في تشخيصها لا غير على وجه قد يحصل التشخيص بسببه مزية او  
 قبيصة بحيث لا يكون الاخلال به الا اخلالاً بذلك الخصوصية مع تحقق  
 الماهية بخصوصية اخرى غير موجبة تلك المزية بل موجبة للنقصان مثل الصلوة  
 في الحمام { واما } ماله الدخول في اصل ماهيتها شرطاً او جزءاً فلا ريب في  
 اعتباره فيها { فان قلت } اذا يتنضي صحة الماهية مع كون الخصوصية  
 محرمة ايضاً كالمكرهية فما له دخل في التشخيص لا غير وليس له دخل في  
 الماهية لان المطلوب الماهية وهي تحصل بدون تعلق الطلب بخصوصية سواء  
 كانت الخصوصية محصلة لنفس الكلي الطبيعي كما هو مختار المائل بوجوده في  
 الخارج او لغرض منه وان لم يوجد الا الارادة هو الحق { قلت } كون  
 الخصوصية غير مطلوبة لا يستلزم صحة طلب الماهية اذا كانت في ضمنها  
 وهي محرمة لا قضاء النهي المعلق على كل خصوصية تسد الماهية المتأور بها

المتحققة في ضمنها لو تعلق النهي عن نفس الماهية المتحققة في ضمن تلك  
الخصوصية في مثل قوله ﴿ لا تصل في الأرض الخصوبة ﴾ وان لم يكن مانع  
عقلي عن صحة العبادة لولا فهم العرف تخصيص الامر بالطبيعة بالنهي (نعم)  
لو لم يعلق النهي بنفس الفرد للأمور بطبيعته الشاملة كالنهي عن طبيعة  
النصب مثلا فلا مانع فيه من الصحة كما سيأتي انشاء الله

﴿ عنوان اختلفوا في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى ﴾

على ان يكون كل من المعنيين او المعاني مناطاً للحكم ومتعلقاً بالنهي والابتناء .  
وان اختلفت الكيفية بان يحمل اللفظ وجهاً وعنواناً لكل المعنيين بعد ان  
كان وجهاً لكل منهما ولا يتناقض ذلك كون كل منهما مناطاً للحكم فانه يكون  
باستعماله في أكثر من معنى فظير العام في تعلق الحكم فيه بكل فرد من  
افرادهم وان اختلفا في كون العام باصل الوضع شاملاً لجميع الافراد والمشارك  
موضوع لكل معنى على حده ويستعمل على القول بالجواز حقيقة او مجازاً في  
أكثر من معنى ولو كان المشترك من قبيل المثنى والجمع لان علامة التثنية والجمع  
فيهما تكون اشارة الى تعدد معنى الفرد المشترك بين المعنيين بناء على الجواز  
لكفاية اتحاد اللفظ فيهما ولا يشترط اتحاد المعنى حتى تكون العلامة فيهما  
اشارة الى تعدد الفرد من معنى واحد واذ قد عرفت ذلك ﴿ فاعلم ﴾ ان  
الاصل هو عدم جواز استعمال المشترك في أكثر من معنى فبا لو كان مفرداً  
لاختلاف كيفية الاستعمال في معنى واحد عنها في أكثر من معنى وانما وضع

وضع اللفظ في حال الوحدة بكيفية خاصة فلا يجوز التمدي عنها لتوقيفية  
الالتقاط ﴿ واما ﴾ في الثني والجمع فالظاهر ايضاً عدم الجواز لان اتحاد المعنى  
شرط فهما وعلامة الثنية الواردة على اللفظ المفرد كعلامة الجمع يتجربى  
فيهما مدخولهما الى جزئين او اجزاء فلا بد وان يكون مؤلاً بالمسئ ولا  
يكفي فهما اتحاد اللفظ ﴿ وما يوهى ﴾ جواز الاستعمال في أكثر من معنى  
من التغليب كشمسين وقمرين وعمرين وبكرين ونحو مياه وامواه في استعمالهما  
في المطلق والمضاف ﴿ وما ورد ﴾ من ان للآراء بطوناً سبعة او سبعين  
﴿ مددوع ﴾ اما التغليب فله من قبيل الكتابة بناءً على انها استعمال في  
المزوم لينتقل منه الى لازمه فهو ارادة للمعنى الحقيقي صريحاً والمعنى المجازي  
من باب الاستلزام له تغلياً فليس فيه ارادة لكلا المعنيين في عرض واحد  
كلمسرك فتأمل ﴿ سلنا ﴾ ولكن يمكن ان يكون من قبيل الاستعارة على  
مذهب السكاكي في كون التجوز في امر عتي ادعاء واطلاق اللفظ فيه على  
معناه الحقيقي بعد ادعاء ان ماعده من افرادة ﴿ سلنا ﴾ ولكن يمكن ان  
يكون من باب استعمال اللفظ في امر علم ورجيح اطلاق احد التفظين على  
ذات الامر العام دون الاخر تغلياً ﴿ سلنا ﴾ ولكن غاية ما يثبت في ذلك  
هو جواز الاستعمال في أكثر من معنى من باب التغليب ولا يجوز في  
الجواز دون التغليب وقياسه عليه مع كونه في اللغة قياس مع الفارق ﴿ وما ﴾  
نحو مياه ومواه لا يعدل نمف الماء مجرد عن الواحق والنيود من الاضافة

كءاء الورد والقءاء وعلاءة الثنية والءمع كائين ومباء وامواء قد صار حقيقة في المطلق بعد ان كان للاعم فاطلاق الماء على الاعم من المضاف مع تلك الواحق والاضافء ءار على الاصل ( سلءنا ) ولكن ذلك من باب عموم الهجاز فتأمل ( واما ) ماورد من ان لقرآن سبعين بطناً او سبعة بطون فلهل ذلك كان بارادة تلك المعاني في اتسها حال الاستعمال في المعنى لامن اللفظ لكن ذلك لا يلائم كونها من البطون لانها حينئذ اجنبية عن اللفظ ( ويمكن ) ان بءاب عن ذلك بانه من باب الاشارة والتلويح او ان القرآن عبارة عن قس القوس في الوء المحفوظ التي بمكن ان يقصد منها معان مختلفة على البءل يعلمها النبي واوصيائه صلى الله عليهم اءمين او ان يكون في حروف القرآن رمز الى بعض الماني وكلاهما لا يءخلون عن بعد وعلى كل حال فلا يعلم المراد من البطون على وجه بمكن ان يكون دليلاً على جواز الاستعمال

﴿ عنوان اءتلفوا في ان المشتق حقيقة ﴾

﴿ في ءصوص ما تبلس بالمبدء ﴾

في حال التسة او بما يعمه وما انتفى عنه ( على اقوال ) وقد اتقوا على كونه محزاً فبب تبلس به في الاستبفال ( والمراد ) بالمشتق هنا ءصوص ما بءري المبدء فيه على موضوع لا يذهب ذلك الموضوع بذهاب المبدء ومضيه فلا يشمل مثل الاكل بالنسبة الى الانسان اذا استءال ملءا ولا الماء كول اذا استءال عئرة ولا المشروب المستءيل ولا لان المبدء فيها لاحق لموضوع

القابل للاكل والشرب فعلا ومفعولا واذا زال المبدء بزوال النابلية يزول  
الموضوع بزواله فلا يعمه النزاع في كونه حقيقة ■ زال عنه المبدء او مجازاً لان  
الكلام هنا في التجوز من حيث زوال المبدء عن الموضوع الجاري عليه ذلك  
المبدء ومن ثم لا يشمل قس المبدء والاعمال التي هي غير جارية على الموضوع  
ويعبر في الموضوع ان يكون باقياً بعد زوال المبدء فلا يعم الموضوع الزائل  
بزوال المبدء فان حال ما زال فيه الموضوع بزوال المبدء حال الموضوعات التي  
ينزع الوصف فيها من عين الذات كالحجر الذي ينزع منه وصف الحجرية  
ويزول الموضوع بزوالها فانه لا اشكال في كون الاطلاق فيه مجازاً لا بملاقة  
قائمه بالوصف سابقاً بل من باب استعمال اللفظ الموضوع لمعنى في موضوع  
آخر مبين له بملاقة المشابهة او المضادة او غيرها من العلاقات ( وبعبارة  
اخرى ) ان الكلام في المشتق انما هو في استعمال اللفظ الموضوع لموضوع  
• تلبس بصفة في قس ذلك الموضوع اذا تجرد عن تلك الصفة لاني موضوع  
آخر مبين للموضوع الاول من حيث زوال ذلك الموضوع بزوال صفته وحدث  
موضوع آخر يخالف للموضوع الاول ( ثم ) انه لا يخلف الكلام في محل  
النزاع باختلاف حال التلبسات حسب تفاوت مباني المشتقات بالفعلية  
والشأنية والصناعة والملكية بل ولا بما كان مبنياً على التوسعة في صدق التلبس  
عرفاً عما عداه فن المدار على صدق التلبس عرباً لادقة فيكون حقيقة وان قلنا  
باختصاص الوضع بحال التلبس ومما حقتنا هنا يظهر لك انه لا مجال لتوهم



جريان النزاع في مثل اسم الزمان وذلك لان اسم الزمان متى ما تجرد عن المبدء القائم بالزمان خرج الزمان عن كونه اسم زمان فقتل مثلاً اسم الزمان الذي يقع فيه القتل فاذا تجرد عن القتل ولم يكن ظرفاً له خرج عن موضوعه وكان زماناً مجرداً لا اسم زمان واطلاق لفظ مقتل الذي هو اسم الزمان عليه حينئذ مجاز جزماً لا بملافة تلبسه بالمبدء مع بقاء موضوعه عند تجرده بل بملافة استعمال اللفظ الموضوع لمعنى في مشابهه او مباينه او نحوهما وكما لا مجال لوم جريان النزاع في الافعال الموضوعة للحدث والزمان فيما لو تجردت عن الحدث قلها تكون حينئذ زماناً مجرداً فيزول موضوع المشتق حينئذ بزوال المبدء على ان المبدء فيها غير جاز على الموضوع فهو غير مشمول للنزاع رأساً كما مرهنا وكما ان المشتق يكون بحكم الجامد اذا زال الموضوع بزوال المبدء فكذلك الجامد يكون بحكم المشتق مع زوال الصفة وبقاء الموضوع كالزوج والزوجة ونحوهما كما يشهد بذلك ما عن محكي الايضاح في باب الوضع في مسألة من كانت له زوجتان كبيرهن ارضعا وزوجه الصغرى ما هذا لفظه ( تجرد الموضة الاولى مع الدخول بالكبيرتين واما الموضة الآخرة ففي محرمها خلاف واختار والذي المصنف رحمه الله وابن ادريس محرمها لان هذه يصدق عليها امزوجته لانه لا يشترط في المشتق بقاء المشتق منه هكذا هنا وعن محكي المسالك في هذه المسئلة ابتناء الحكم بناء على الخلاف في مسألة المشتق انتهى ) واعلم ان كون المشتق حريمه في الحال او لا علم منه الماضي مجازاً في

الاستقبال لا يستدعي ان يكون موضوعاً للزمان لان الزمان المبحث فيه هنا هو الزمان اللازم عقلاً للتلبس فاذا كان حقيقة في حال التلبس مادام متلبساً يلزمه ان يكون للحال عقلاً كما يلزم كل الموجودات الممكنة زمان عام ومكان وادا كان حقيقة في الاعم مما انفى عنه التلبس يلزمه ان يكون للاعم واذا لم يتلبس اصلاً ورأساً يكون مجازاً من حيث عدم التلبس بالبدن لا من حيث استعماله بالزمان المستقبل وهذا بخلاف الفعل فانه موضوع للحدث والزمان وان كان امراً او نهياً لان ازمان الموضوع له فهما هو زمان الحدث لا زمان الانشاء فلا يلزم من كون زمان انشاء الطلب كزمان انشاء الخبر حالياً غير موضوع له اللفظ له ان يكون زمان الحدث المطلوب الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي كذلك بل الحق ان الزمان في الاممال جزء من مدلولها فالفعل يبيته دال على الزمان وبماده دال على الحدث لتبادرها منه ولما تفهم منه الخصوصية لا من حيث استلزام التلبس بالبدن كما في اسماء الساعلين والمفجعين لذلك ( فان قلت ) كيف يصح وضع الاممال للزمان مع انها تسند اليه في قولك مضى امرس والى المجردات في قولك ( كان الله على كل شيء قدير ) ( قلت ) ان ذلك على سبيل التجوز على ان تعدد ازمان في قولك مضى امرس باعتبار البيئة والمعامل مفهوماً لا يمنع من الاتحاد بحسب المصادق لان تعلق العمل بالمعامل لا يستدعي تحته قبل تعلقه بالبدن بل يمكنه مارة العلق بالتحقق نحو ( ضاق فم الركبة ) اذا حدث ضيقاً ( لا يقال ) ان

المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ولا معنى له الا ان يكون له خصوص معنى يصح انطباقه عليهما كالاشتق بالنسبة الى دلالة على الزمان بالالتزام لعدم قدر مشترك بين خصوص الحال والاستقبال ﴿ لا نأقول ﴾ ان القدر المشترك هو احد الزمانين على البذل وذلك طم لهما كلفظ احدهما ﴿ وان شئت قلت ﴾ انه موضوع الحال والاستقبال على البذل ﴿ ويرد ﴾ عليه ان الموضوع له ان كان مصداق احدهما صار مشتركاً لفظياً وان كان مفهوم احدهما فهو ليس بزمان ويلزم من الوضع له عدم رتبه لازمان على انه بنفسه غير صحيح لان التبادر من المشتق هو مصداق احد الزمانين لا مفهومه فالتحقيق ان المضارع موضوع للحال والاستقبال على سبيل الاشتراك اللفظي لا المعنوي والا لصح اطلاق المضارع على كل واحد من الزمانين وعليهما معاً مع انه لا يصح اطلاقه عليهما معاً دفعة واحدة جزماً واذا قد عرفت هذا ﴿ قطع ﴾ ان الاقوال في المسئلة وان كثرت الا انها حدثت بين المتأخرين بعد ما كانت ذات قوانين بين المتقدمين لاجل نوم اختلاف المشتق باختلاف مبادئه في المعنى او بتماوت ما يعبر به من الاحوال وقد مرت الاشارة الى انه لا يجب التماوت فيه نحن بصدده ﴿ حجة ﴾ النائلين باعتبار التلبس في الحال التبادر ووجه السلب مطلقاً عما اتفق شئ المبدء الذي يلبس بالمبدء في الاستقبال ﴿ ودعوى ﴾ ان ما يصح سلبه هو المسبب المبدء بالحال والتي هي علامة التجاز صحة سلب المخلوق منه ﴿ مدفوعة ﴾ بمنع تنييد المسلوب

الذي يصح فيه السلب بل يصح سلبه في الحال بلا قيد سواء كان الحال قيداً للذات فيكون السلب والمساوب مطلقين وإن استلزم ذلك قيد السلب تبعاً لقيد الذات أو كان القيد للسلب بالحال صراحة ﴿ وبالجملة ﴾ المشتق هو ما يجب تصريف المبدأ في أنواعه المختلفة فهو ملازم لقيام المبدأ به والزمان لازم لذلك فلم يتلبس بالمبدأ بالحال لا يصدق ذلك المشتق بالحال والا لما كن موافقاً لمعنى المشتق وكان أشبه بالجوامد من حيث عدم قيام المبدأ وإطلاقه في الحال باعتبار تلبسه في الماضي لا بد وإن يكون على سبيل التجوز إطلاقه في الحال مجرداً عن المبدأ مناف لقواعد الاشتقاق ومتلبساً بالمبدأ تنزيلاً مستلزم للمجاز كما لا يخفى ﴿ ثم ﴾ أنه لا يتفاوت الحال في صحة السلب عما انتهى منه المبدأ بين كون المشتق لازماً وبين كونه ممتدداً لصحة سلب الضارب عن كون يكون فعلاً غير متلبس بالضرب وكان متلبساً به سابقاً ما لم يكن النسبة إليه في السابق أيضاً مثل ﴿ كان زيد ضارباً ﴾ لكون ذلك من باب ما هو متلبس فعلاً كالنسبة إليه في المستقبل ﴿ نحو سيكون زيد ضارباً ﴾ كما لا يتفاوت الحال في صحة السلب عنه بين تلبسه بضد المبدأ وعدم تلبسه ومن هنا بنيت حذف التفاصيل في المشتق بالنسبة إلى الحقيقة والمجاز باعتبار اختلاف معنى المبدأ أو تلبسه بالضد وعدمه فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها على التفصيل في حجة القول بعدم اشتراط بقاء التلبس بالمبدأ أمور ثمة منها ﴿ التبادر وهو على أنه من عرف ﴾ ومنها ﴿ عدم صحة السلب في مثل

مضروب ومقتول عما اقتضى عنه المبدأ ( ويدفعه ) ان عدم صحة السلب في مثل ذلك انما هو من حيث استعمالهما بلحاظ حال التلبس والوقوع في اللغوي كما هو الشائع في استعمالهما بهذا اللحاظ وهذا احد مصاديق استعمال المشتق بحال التلبس الذي يكون حقيقة كما عرفت ولذا لو كان استعمالهما بلحاظ الحال لصح ( ان يقال ) فيهما ليس بمضروب وليس بمقتول ( ومنها ) استدلالهم عليهم السلام على عدم لياقة من عبد صن او وثناً للخلافة تعريضاً بمن اسلم بعد ان عبد الاصنام بقوله تعالى ( لا ينال عهدي الظالمين ) ( ويدفعه ) ان الآية مسوقة للإشارة الى عليّة المبدأ للحكم مع كفايه مجرد جري المبدء على الموضوع ولو فيما مضى كما يؤي الى ذلك ان الآية الشريفة في مقام بيان جلالة قدر الامامة والخلافة وعظم خطرها ورنه محلها وان لها خصوصية من بين المناصب الالهية فللمناسب لها ان لا يكون المتمص لها متلبساً بالظلم اصلاً واستعمال الظلم فيمن صدر منه الظلم ولو مجازاً لا محذور فيه اذا كان مع الزينة ( بقي الكلام في امور الاول ) ان اطلاق المشتق على ذاته تعالى كلعاء والتادد انما هو بعد التجوز بالمبدء وهو العلم والقدرة بإرادة أثرها الحاصل لذاته الذي هو عين ذاته لا قسمها والا لزم ان يكون المتعدد واحداً والواحد متعدداً وذلك مستحيل غناؤه اطلاق المشتق حينئذ عليه تعالى وان كانت الصفة بمعنى أثرها عين ذاته خالجا لانها مقابلة لها مفهوماً وذلك كدف في صدق المشتق عليه حقيقة كما لا يخفى ( والحاصل )

ان المشتق حقيقة فيما تلبس بالمبدء المتلبس به سواء اريد من المبدء معناه الحقيقي او معناه المجازي ﴿ الثاني ﴾ الظاهر انه يعتبر في صدق المشتق وجريه على الذات حقيقة التلبس بالمبدء حقيقة وبلا واسطة في العروض فلو اسند التلبس به الى غير المتلبس به او وصف غير المتلبس به بالتلبس به كان مجازاً في الاسناد الى غير من هوله لا غير لفظ الجاري في قولك ﴿ هذا الميزاب جار ﴾ مجازي الاسناد مع كون لفظ الجاري مستعملاً في معناه حقيقة ولو استعمل في غير معناه مجازاً لكان اسناده الى الميزاب حقيقة لان الجاري بمعنى الحل والمجرى مجازاً ثابت للميزاب بلا تجوز في نسبته اليه وان استعمل باسم المكان على سبيل التجوز ويكون صدقه على المنسوب اليه ايضاً على سبيل الحقيقة فلو كان مجازاً لغوي في اللفظ لكنه ليس التجوز فيه من حيث الاشتقاق فظهر من ذلك ان اعتبار الاسناد الحقيقي في صحة اطلاق المشتق على الذات حقيقة لا وجه له الا ان يراد بذلك الاسناد الضمني في تقس المشتق الذي ينحل اليه عند الحل فيؤول قوله الى ما ذكرنا لعدم التلبس حينئذ بالمبدء حقيقة وكذا اعتبار عدم التجوز اللغوي من غير جهة الاشتقاق لا وجه له ﴿ والحاصل ﴾ ان التجوز في المشتق الذي هو محل الكلام في المقام هو التجوز فيه من حيث اصل الاشتقاق الملازم للتلبس بالمبدء اذا استعمل في غير المتلبس به ﴿ اما ﴾ كون المشتق مجازاً لغوياً من حيث استعمال المبدء المتلبس به الذات في غير ما اوضح له او غلباً من حيث الاسناد الى غير من هوله بذلك كما مر آخر

خارج عن مسئلة المشتق ولا ينال كونه حقيقة من حيث الاشتقاق التجوز فيه  
من احدى الجهمين المذكورين كما لا يخفى { الثالث } لا فرق في تلبس الذات  
بالمبدء بين القيام بها صدوراً او حولاً او قوماً عليه او فيه او انتزاعه عنه  
مفهومياً مع اتحاده معه خارجاً وان كانت باستعمال المبدء في غير الموضوع له  
بجلاً كما في صفاته تعالى على ما اشرنا اليه او مع عدم تحقق الالفتنزع عنه  
كلاضافات والاعتبارات مثل الزوجية والرقية والحرية من الامور التي لا يكون  
بجذاتها شي في الخارج بل هي من خارج المحمول وليست من المحمول بالفضية  
كلسواد والياض ونحوهما من الاعراض .

{ عنوان في الاوامر مادة الامر تستعمل في معان }

منها الطلب \* ومنها الشان \* ومنها القعل او القعل العجيب \* ومنها  
النهي \* ومنها الفرض { ودعوى } ان الامر في قولك { جاء زيد لامر  
كذا } لم يستعمل في معنى الفرض بل للام قد دلت عليه ومدخول اللام  
مصدق للفرض فهو من اشتباه المصدق بالمفهوم { مدفوعة } بان المستفاد  
من اللام محض التعليل ومدخولها اعم من ان يكون علة لنفس القعل وهي  
العلة التمايلية او غاية له وهي العلة الغائية التي يعبر عنها بالفرض ولا يتعين المعنى  
الثاني في مدخول اللام ما لم يفهم منه ذلك ولو بواسطة الفريضة المعينة وهكذا  
الكلام باستعمال الامر بالقعل العجيب والحادثة والشان قلنا ما لم يفهم من  
لفظ الامر ولو بواسطة الفريضة المعينة او الصارفة لا وجب لفهما في مضان

استعمال الامر فيها كما لا يخفى وحيد فلا يبعد القول بان لفظ الامر مشترك لفظي بين هذه المعاني المختلفة لغة وعرفا والا فحقيقة في الطالب مجاز في غيره ﴿ واما ﴾ بحسب الاصطلاح فالظاهر انه الطالب من العالي سواء كان ذلك الطالب بلفظ الامر او بصيغة افعل فصيغة انعل تكون من مصاديق الامر ولا يعتبر فيه الاستعلاء مع العلو كما لا يكتفي الاستعلاء وحده في حقيقة الامر وقبيح الطالب السائل من العالي اذا استعمل عليه وانكار ذلك عليه انما هو على استعلاءه لاعلى امره حقيقة .

### ﴿ عنوان لا يبعد كون لفظ الامر حقيقة في الوجوب ﴾

للتبادر ﴿ وقوله تعالى لا يحذر الذين يخالفون عن امره ﴾ فتأمل وقوله صلى الله عليه وآله ﴿ لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله ﴿ لا بل انما انا شام ﴾ بعد قول بريرة انا امرني يا رسول الله ﴿ ص ﴾ وصحة المواخذة والتوبيخ بمجرد مخالفة الامر كما في قوله تعالى ﴿ ما منعك ان لاتسجد اذا امرت ﴾ ودعوى ﴿ انه لم يستعمل الا في الطالب واما يستفاد الوجوب من الاطلاق من حيث مقارنة الطالب لعدم ارضاء من الامر بالترك وليس هو جزء من المعنى الموضوع له لفظ الامر ولا المستعمل فيه ﴿ مدفوعة ﴾ بان الطالب يختلف شدة وضعفاً وان لم يكن الشدة والضعف من اجزاء ماهية الوجوب والتدب المنوعة لهما لكنهما من الصفات المصنفة لنوع الطالب فكل من الصنفين مغاير للآخره لصفة المخصصة به وصيغة الامر



موضوعة للصنف الشديد الذي هو الوجوب لا يبادر كما عرفت الا ان ذلك لا يفيد الا الالزام بالفعل والايجاب ﴿ واما ﴾ الوجوب فهو واسطة حكم العقل من باب وجوب شكر المنعم اذا كان الامر عاليا يستحق من خالقه العقاب ﴿ اما ﴾ اذا لم يكن كذلك فهو محض الايجاب الذي ربما يعاقب من خالقه بعقاب دنيوي كما في امر المتأمرين من الملوك والسيلاطين الذين لا تجب طاعتهم عقلا ﴿ نعم ﴾ يترتب على ذلك ما يسمى بالوجوب عند العرف حقيقة وان لم يكن هو مما قد وضع له لفظ الامر .

### ﴿ عنوان الظاهر ان لفظ الطلب اسم للطلب الحقيقي ﴾

الذي يكون طلباً بالحمل الشائع الصناعي كتنسقه القائم بتنس الطلب بالنسبة الى غيره تعالى شأنه لا الاعم منه ومن الطلب الانشائي كما ان المنشأ بصيغة انمل او بمادة الامر او بغيرها حقيقة في ذلك ايضا وذلك الطلب الحقيقي هو عين الارادة الحقيقية وانما تختلف الارادة الحقيقية عن الطلب الانشائي الذي لا يكون بالحمل الشائع طلباً كما يختلف الطلب المنبغي عن الارادة الانشائية التي لا تكون بالحمل الشائع ارادة ﴿ ثم ﴾ ان كلامنا من الطلب والارادة الحقيقيين والصور بين بالنسبة الى ما عدى الباري عز اسمه اذا انشأ باللفظ يدلان على قيام معنى في التنس بواقعتهما ﴿ واما ﴾ بالنسبة الى الباري عز اسمه فليس الموجود من معانيها الا ما ينشأ بالاعط من دون موافقة لمعنى آخر يكون قائماً بانفس ﴿ وقد اقتدح ﴾ مما احتفناه مافي امدلال

الاشاعرة من الخلل على المغايرة بينهما بوقوع الامر مع عدم الارادة كما في صورتَي الاختبار والاعتذار فانه كما لا ارادة حقيقية في صورتين كذلك لا طالب حقيقي والذي هو مدلول صيغة الامر الطلب الانشائي وذلك مستتب للارادة الانشائية .

### ﴿عنوان الصيغ الانشائية﴾

وان كان المتشأ بها من الامور الاعتبارية الاضافية التي ليس بمخزائنه شي\* في الخارج الا انها من الموجودات الخارجية باعتبار وجودها بوجود ما تعتبر هي فيه في الخارج وليس هي لمحض ثبوت معانيها في قس الصيغ الانشائية على معنى قصد تحققها بنفس الصيغ بل حالما حل الابوة والبوة والرقية والحربة من الامور الاعتبارية التي يكون الخارج ظرفاً لها قسها لا لوجودها مثل قس الوجود الخارجي الذي يكون الخارج ظرفاً لنفسه لا لوجوده والا لتسلسل ﴿ومن ثم﴾ رتب الشارع على المتأ آثاراً تسد في الوجود الخارجي وذلك في مثل صيغ العقود والايقاعات ﴿وكن﴾ آثارها مرتبة على محض انزاع اعتبار من معانيها الموجودة بنفس الصيغ بحيث لا وجود لها بوجود ما تعتبر هي فيه في الخارج ﴿مدفوع﴾ بان الانشاء يستدعي ايجاداً فما كن من الالعيان الخارجية كنفس الالفاظ الانشائية والخبرة يكون الخارج ظرفاً لوجوده وما كن من المعاني المتشبهة يكون الخارج ظرفاً له قسه كما عرفت ويشهد بذلك ان الملكية المشبهة بالملكية المنقولة بالارث ونحوه فكما ان

الملكية المنتمية تكون في الخارج حتى كانت مما يتركها الميت لوارثه كما ورد في ذلك ﴿ ماترك الميت من حق فهو لوارثه ﴾ الشامل لحقوق الملكية وغيرها مثل حق الخيار والشفعة فكذا الملكية المنشأة وبمجرد قصد تحقق المعنى الموضوع له لفظ اضرب او بيعت بصيغتهما مثلاً لا يوجب ايجاد المعنى وانما هو كـ: قصد المعنى من الصيغ مرتبة مقدمة على الانشاء يخرج بها الانشاء عن كونه لغواً غير مقصود وليس من الموجودات الخارجية بل الذهنية الصرفة ﴿ فان قلت ﴾ اذا كيف تستعمل الصيغة في كلي الطلاب مع انه جنس لا يتشخص ولو بنفسه في الخارج الا مع احد فصوله ﴿ قلت ﴾ ان الطلاب نوع خاص منحد الماهية ان قارن ما في النفس من ارضا بالترك كن استجابا وان قارن علم ارضا به كان وجوباً وليس ارضا وعدمه من الفصول المتنوعة لماهية هنا بالنسبة الى عبر الباري عز اسمه ﴿ واما ﴾ بالنسبة اليه فالمدار على متاركة تعلق طلبه بالملوك لخلق رخصته بالترك وعدمها

### ﴿ عنوان ارادة الباري عز اسمه تكوينية وتشريعية ﴾

بمعنى العلم بالمصلحة والمقعدة والنظام قدسية اذية بي عين ذاته تعالى كطلبه بهذا المعنى وهذه الارادة التكوينية هي العلة في وجود المكونات كما ان ارادته التشريعية علة للتكيف بالسرعات ﴿ فان قلت ﴾ كيف يكون القديم علة للحوادث مع ان لازم ذلك التزم لعدم تحولات المعلول عن طه ﴿ قلت ﴾ ان الارادة قديمة والتعلق حادث ﴿ وضح ﴾ ذلك هو ان ارادة الباري كما

لا تتعلق بالمتع لذاته لعدم قبول المحل لتعلق الارادة به فكذلك لا تتعلق بالمتع بالنسبة اليه لكونه عبثاً او قبيحاً او نحو ذلك مما يوجب النقص بالنسبة اليه تعالى فلذا لم يكن في حدوث ما هو حادث من افعاله مصلحة بل قد يكون فيه مفسدة لا يكون متعلماً لارادته لعدم قبول المحل لذلك ﴿ والماصل ﴾ ان ارادته القديمة عبارة عن التعلق بما يكون انه سيكون وذلك قدّم واوداه المادّة عبارة عن التعلق بما يكون ان يكون فالمتعلق بالحادث الذي هو عبارة عن الارادة المادّة هو الذي يحصل به الأثر للارادة القديمة بالفعل لان العلة اذا لم تتعلق بمعلولها لا تؤثر فيه ولا تكون ارادته القديمة متعلّنة الا بما فيه مصلحة في وقت حدوثه الذي هو العاقل لتعلق الارادة به فيحدث التعلق حينئذ في وقت قبول الحادث لان يكون متعلماً لارادته وهذا معنى كون العلة قديمة والتعلق حادثاً ولا يحتاج الحادث في حدوثه الى غير علة ﴿ غاية الامر ﴾ ان تأثر العلة انما يكون حيث تتعلق بمعلولها ولا يلزم من ذلك الا نفي تعلق العلة في وقت عتيم ان يكون معلولاً للارادة القديمة اما لذاته او بالنسبة اليه عز اسمه ﴿ قات قلت ﴾ يلزم على هذا ان يكون الباري عز اسمه موجباً لا قادراً لان المعلول في وقت تعلق ارادته القديمة به التي هي عين ذاته لا يكاد يمكن ان يتخلف عن علته ﴿ قلت ﴾ ان العلة هي ذاته على وجه الاختيار وهي التي يعبر عنها بالارادة القديمة ﴿ وبعبارة ﴾ اخرى العلة هي ذاته المختارة وكون ذاته المختارة القديمة علة ﴿ لا يقدح ﴾ بعد ما عرفت من امكان كون

العلة قديمة والتعلق حادثاً ﴿ فإن قلت ﴾ ان الاختيار اذا كان بواسطة القدرة  
على المانع للعلة والمفروض ان ارادته الحادثة معلولة لذاته التي هي واجبة بالذات  
لا يمكن ارتقاها فلا بد وان يكون المعلول موجوداً لا بالاختيار لعدم تخلف  
المعلول عن علته ﴿ قلت ﴾ ان العلة هي اختياره الذي هو عين ذاته الدببة الا  
انها لا تؤثر بعملها الا بعد تعللها بالمعلول وهو امر حادث كما عرفت ولا يتمتع  
ان يكون التعلق مبدوراً ارتقاها حتى لو استحال بالعرض بالتسبب اليه لعدم  
صدور ما يخالف الحكمة منه تعالى ﴿ والحاصل ﴾ ان القديم انما يكون علة  
بالفعل مؤثرة به بعد تعللها به وهو حادث ومفدور الى ذلك يرجع ما روي عنهم  
عليهم السلام ﴿ من ان الله ارادتين ارادة حتم وارادة عزم ﴾ فان ما يخرج  
المكلف بها عن القدرة كالموت والمبوة هي ارادة الماتم وما لا يخرج بها المكلف  
عن القدرة هي ارادة العزم وكل منهما حادث لا يوجد الا بعد ان يجب ولكن  
الوجوب لوجود العلة وهي تعلق الارادة القديمة مع قبول المحل الذي هو عبارة  
عن الارادة الحادثة كما عرفت لا ينافي القدرة على الفعل لان تعلق ارادته  
تعالى القديمة بإرادة العبد انما هو اذا كان العبد قادراً على ان يحدث ما ما  
عن الارادة لعدم قبول المحل لتعلق الارادة القديمة بها الامع القدرة على  
المانع عنها لنج ما سوى ذلك هذا ان قلنا ان ارادة المكلف من الاعمال  
التي محتج الى ارادة حتى تنتهي الى ارادة الباري عز اسمه ﴿ اما ﴾ اذا قلنا  
بانها من الكيفيات النفسانية التي لا تحتاج الى ارادة بل هي عزم خاص للمكلف

يحصل من مقدماته كالشوق وتحريك العضلات ونحوها ﴿ فالامر اسهل ﴾ لان  
 هذا العزم اختياري له يمكنه ان يحدث الصارف عنه ويريد خلافه الا ان  
 ﴿ من مذهبنا ﴾ ان الارادة تابعة لارادته عن اسمه لئلا يلزم عزل الله عن  
 سلطانه وكما قال في كتابه الكريم ﴿ وما تشاؤون الا ان يشاء الله ﴾ وقال عن  
 من قائل ﴿ ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ﴾ الى غير ذلك ﴿ فان قلت ﴾  
 اذا امكن المكلف قبل ارادته المسببة عن ارادة الله تعالى ان يختار عدمها  
 تحققت ارادة العلم منه مع عدم ارادة الله ﴿ قلت ﴾ القدرة على العلم لا يوجب  
 التحقق وانما حل العبد اذا اراد الفعل فاوقعه حال الظلم ان الواجد للماء مع  
 عدم المانع في انه يقع مع القدرة على عدمه قبل وقوعه ﴿ هذا ﴾ وقد البس  
 الامر على بعض المحققين فصدر منه في كفايته مالا ينبغي صدره من مثله  
 ﴿ وهو الالتزام ﴾ بان انتهاء الفعل الاختياري الى مالا يكون بالاختيار لا ينافي  
 الاختيار ﴿ وقد واقفه ﴾ بعضهم على ذلك كما حكاه في الواقي عنه ملخصاً  
 موثقاً به لكلام المحقق الطوسي في بعض رسائله وهو الظاهر من رسائله  
 الفارسية في الجبر والتفويض ايضاً ولا بد من صرف كلامهم الى ما ذكرنا من  
 ان انبأته الى مالا بالاختيار على وجه لا يزول عنه القدرة والاختيار على عدمه  
 قبل وقوعه لاعلى وجه يزول معه القدرة والاختيار فله على غير ذلك الوجه  
 مخالف له تل ولضرورة المذهب ﴿ وهو مذهب ﴾ ابي الحسين البصري واتباعه  
 من المجبرة وقد استفاض عن أئمتنا عليهم السلام ﴿ ان لا يجبر ولا تقويض

﴿ فيما يتعلق بصيغة الامر ﴾

بل اسرين الامرين ﴿ فهو مختار بالنسبة الى الفعل قبل ارادته بالقدرة على احداث المانع عن ارادته مجبور عليه بعد ارادته لانهاء ارادته الى ارادة البارئ عز اسمه .

﴿ عنوان صيغة افعل تستعمل بثمان عديدة ﴾

كالنفي والرجي والهديد والانذار والاهاة والاحتقار والتعجز والتسخر الى غير ذلك من المعاني المجازية ﴿ فهل ﴾ هي مستعملة في الطلب لاعلى وجه البحث والتحريك نحو المطلوب مجازاً بداعي هذه الامور او مستعملة مجازاً فيها بنفسها ﴿ وجهان ﴾ او جهها الثاني بعد قيام الفريضة عليها لتبادرها من نفس الصيغة وما ذكر في صيغة انمل جار في غيرها من الصيغ الانشائية كالنفي والرجي والاستفهام فلها منسلخة عن معانيها في كلامه تعالى ومستعملة في غيرها لاستئزام معانيه الحقيقية الجمل والعجز تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

﴿ عنوان صيغة افعل حقيقة في الطلب ﴾

لكونه المتبادر من حلق الهيئة مأم تكن امراً وان كان المنصرف منها عند اطلاقها هو مقارنة الطلب لعدم رضا الطالب ببرك المطلوب فيستفاد منها عند الاطلاق الابحجاب المستلزم غفلاً للوجوب ﴿ ويؤيد ﴾ ذلك استعمالها بالاعم من الابحجاب المستلزم للوجوب ومن التذب بلا تأول مأم تكن امراً صادراً من العالي ﴿ واما ﴾ كثرة استعمال الصيغة في التذب فهي

غير موجبة لترجيحه على الوجوب او التوقف كما هو الحال في المجاز المشهور  
لكون استعمالها كذلك مع القرينة المصاحبة والاستعمال كذلك لا يوجب  
جمل استعمالها في الذنب من المجاز المشهور .

### ﴿ عنوان الجمل التجربة بعد تعذر حملها على معناها الحقيقي ﴾

من الاخبار ظاهرة في مطلق الطلب كالصيغة ولو استقدمتها عند  
الاطلاق الوجوب لانصرافها الى ذلك كما مر ﴿ ودعوى ﴾ ان الجمل التجربة اذا  
استعملت في الطلب لم تكن مستعملة في غير معانيها بل هي باقية على معانيها  
( غاية ) الامر انها كانت تستعمل فيها بداعي الخبر فصارت تستعمل فيها بداعي  
البعث بنحو أكد حيث انه اخبر بوقوع مطلوبه في معلم طلبه اظهاراً بأنه  
لا رضى الا بوقوعه فيكون أكد في البعث من الصيغة ﴿ لا يخفى ضعفها ﴾  
ثم انه قد اسندل على حملها على الوجوب بمقدمات الحكمة بتقريب ان شدة  
مناسبة الاخبار بالوقوع على الوجوب موجبة لتعيين اراده اذا كان يصدد  
اليان مع عدم نصب قرينة على غره ﴿ ويرد عليه ﴾ ان كونه في مقام اليان  
انما يدفع الاهمال والاجمال ولا اجبال في حملها على مطلق الطلب وليس  
الامر دائراً بين معان مختلفة لاجمع لما ﴿ سلطنا ﴾ ولكن تلك المناسبة ان  
كانت كافية في كونها قرينة فلا مسرح لمقدمات الحكمة لعدم التردد في مقام  
اليان وان لم تكن كافية في ذلك لكنها موجبة لاولوية احد المعاني في الارادة  
من النمط فكذلك وان اتقى الامر ان فلا موجب لتعيين ارادة الوجوب



من بين المعاني ﴿ اللهم لان يقال ﴾ ان علم نصب القرينة على غير المناسب منافع للحكمة اذا كان ذلك الغير مراداً وهو ما لم يكن اثر للناسبة ﴿ غير سديد ﴾ ومع التأثير بواسطتها يكون الاستناد اليها لا الى مقدمات الحكمة

### ﴿ عنوان الوجوب التوصلي ﴾

هو ما كان الفرض منه يحصل بمجرد حصول الواجب ويسقط بمجرد وجوده بخلاف التعدي فانه يتوقف حصول الفرض فيه على قصد القرينة ﴿ وهل ﴾ الاصل فيما شك فيه من الواجب ان يكون توصلياً او تعدياً ﴿ وجهان ﴾ بل قولان اظهرهما الاول عملاً باطلاق الاوامر وان اقضى الاصل العملي في المقام الاشتغال ولو قلنا باصالة البرائة في الاقل والاكثر الارتباطيين لكون الشك ههنا في الفرض الذي لا يحصل الخروج عن عهدة التكليف المعلوم لا باحرازه وهكذا الحال في كل ما شك به في الخروج عن عهدة التكليف من حيث النك بدخله بطاعة كنية الوجه الا انه يدعى العلم بصدق الطاعة عرفاً بدونها كما هو التحقيق بل يمكن دعوى الطمع بمصولها بدونها بواسطة خلو الاخبار والآثار عن التعرض بذكرها مع انها مما يقل العامة عن اعتبارها ﴿ ومن قلت ﴾ لا يمكن استظهار الوصلية من اطلاق الصيغة بمادتها لاستحالة اخذ ما لا يكاد يتأني الا من قبل الامر في متعلق ذلك الامر ولا يمكن الاستدلال بالاطلاق الا فيما يمكن اعتباره قيداً في المأمورية ﴿ والوجه ﴾ في استحالة ذلك هو وقف الامر بني على امكان الاتيان به فلو وقف امكان

الاتيان به على الامر لزم الدور ﴿ ويدنمه ﴾ ان التعبدي عبادة عن المأمور به المقيد بالامتنال لما عدى قيد الامتنال وامتثال الامر بالمقيد انما يوقف على امكان الاتيان به بقيد لا على امتثال قيده ﴿ وان شئت قلت ﴾ ان الامر انما تعلق بذات العبادة مقيدة بما يحدث فيها حين الاتيان بها داعي الامر فالامر بذات العبادة كذلك انما يدعو الى ما تعلق به لالى غيره ونوقف امكان الاتيان بالمقيد بمحدث الداعي على الامر الموقوف عليه ﴿ لا يردح ﴾ لكفاية امكان الاتيان بالمأمور به ولو بواسطة الامر فالدور معي ﴿ ودعوى ﴾ ان ذات العبادة التي هي عبارة عن تسعة اجزاء مثلاً ومع قيد الامتنال تكون عشرة اجزاء عي غير مأمور بها بل المأمور به هو الاجزاء العشرة فلا امر بها حتى يتمثل ﴿ مدفوعة ﴾ بان الجزء العاشر وهو قيد الامتنال يكون من قيل الوجه للاجزاء التسعة وان كان جزءاً من تمام المأمور به وهو العشرة فالامتنال الامر بالتسعة الذي يحصل في ضمن الامر بالعشرة.

﴿ عنوان اطلاق الصيغة تقضي بالوجوب النفسي التعميني المعيني ﴾

لاستدعاء الوجوب الغري الى وجوب شيء آخر والتخييري الى عدم الوجوب عند الاتيان بشيء آخر والكفاية الى عدمه عند الاتيان به من آخر والادل ينفي ذلك كله ﴿ نعم ﴾ لو ثبت الوجوب بدليل لا اطلاق لفظياً

فيه لم تثبت النفسية والعينية والعينية بالاصل كما ان اصابة البرائة من العينة  
والعينية لا تثبت الوجوب على الذر او وجوب الذر .

﴿ عنوان وقوع الامر عقيب المضر او توهمه ﴾

قرينة على كونه مجرد مع المضر لكن لا على وجه يكون ظاهراً بالاباحة  
بحيث يحكم على استصحاب الوجوب لو كان ثابتاً ويقتد دليل الوجوب لو كان  
عدلاً للازمان وانما العمل على عموم الدليل ان كان او الاستصحاب ولا  
يمارضها الامر الواقع عقيب المضر .

﴿ عنوان صيغة الامر . طلباً لا دلالة لها على مرة ولا تكرار ﴾

بل المطلوب بها الطبيعة المأمور بها فلا تدل برشها ولا بمادتها على احدهما  
وانما يكفي المرة في منام الاء مثال لعدوله بها في الامر بالطبيعة ولا تنافي بين  
اتفاقهم على ان المصدر المجرد عن اللام والنون لا يدل الا على الماهية على  
ما حكي عن السكاكي وبين القول بالمرة او التكرار في المنام لا لكون النزاع  
هنا بالشيء كما توهم بل لان المصدر في ضمن المشتقات ليس هو نفس المصدر  
المجرد وانما المصدر المجرد هو الاصل الذي وضع اولاً بالوضع الشخصي ثم  
بملاحظته وضع نوعياً او شخصياً سائر الصيغ التي تناسبها مما جمعه معه مادة  
لفظ متصورة في كل منها ومنه بصورة ومعنى كما ان نفس العمل بناء على انه هو  
الاصل كما ذهب اليه بعضهم لا يوجد بنفسه في ضمن المشتقات بل تكون

المشتقات موضوعة بالوضع الشخصي او النوعي بملاحظته وهل المراد بالمرة او التكرار في محل النزاع الدمة والدفعات او المرد والافراد ﴿ وجهان ﴾ اظهرهما الوجه الاول وان كان التحقيق وقوعهما بكلا المعنيين في محل النزاع ﴿ وكيف كان ﴾ ف قضية الاطلاق جواز الاتيان بالطبيعة في ضمن فرد او افراد فيكون ايجادها في ضمن الامر انحاءاً من الـ امثال كاجادها في ضمن الواحد ﴿ نعم ﴾ لو اتى بها مرة يسقط الامر بالنسبة الى المرة الثانية لحصول الامتثال بالاولى ولو لم يحصل الفرض بمجرد الامتثال كما في الامر بالماء لاجل الشرب مثلاً فجي به ولم يشرب ﴿ ودعوى ﴾ صحة تبديله بالاحسن بل مطلئاً قبل حصول الفرض ﴿ ممنوعة ﴾ بعد فرض حصول الامتثال وانما يتوهم المست بالاتيان بالاحسن من حيث كشفه عن الاهتمام بفرض المولى بعد امتثال امره

﴿ عنوان لا دلالة لصيغة الامر على الفور ولا على التراخي ﴾

وان كان قضية اطلاقها جواز التراخي بدليل تبادر طلب ايجاد الطبيعة منها بلا دلالة على قييدها باحدهما ﴿ وما توهم ﴾ من دلالة بعض الآيات على الفور ممنوع ﴿ ودعوى ﴾ ان فعل الامر كفهرة من الافعال انما يدل على الحدث والزمان بالنسبة الى ذلك الحدث وزمان فعل الامر هو الحال وهو عبارة عن الفور ﴿ مدفوعة اولاً ﴾ بان فعل الامر زمانه اعم من الحال والاستقبال وان استعمل في كل واحد منهما من حيث كونه احد مصاديق ذلك الامر العام ﴿ وبعبارة ﴾ اخرى الامر كالمضارع مستعمل فيها يأتي من

الحدث الذي يتدرج تحته فردان الحال العرفي والاستقبال ومن هنا قال بعض المحققين من النحاة ﴿ ان الامر مستقبل ابدأ اذ المقصود فيه حصول مالم يحصل او دوام ما حصل انتهى ﴾ والاستقبال بهذا المعنى يشمل الحال العرفي ﴿ وثانياً ﴾ ان زمان الفعل لو كان هو الحال فليس هو عبارة عن الفور لافتراقها فيما لا يصدق عليه الحال عرفاً وان وقع على الفور وذلك كما لو وقف المأمور به على مقدمات عديدة فان الفور بالاتيان به بعد الاتيان بمقدماته لان فورية كل امر بحسبه وان لم يصدق عليه انه واقع في الحال ﴿ غاية الامر ﴾ انه يكون مستعلاً في غير زمان الحال بواسطة الفريضة العقلية الحاكمة بتوقف الاتيان بالشيء على الاتيان بمقدماته بل قد يصدق الحال ايضاً مع عدم صدق الفور وذلك حيث يكون الحال العرفي متسعاً بالنسبة الى بعض الاشياء ولو لم تحصل المسارعة بالاتيان بها ﴿ وثالثاً ﴾ الظاهر الفرق بين فعل الامر وبين غيره من الافعال في الزمان فزمان فعل الامر الذي يدل بهيشته عليه هو زمان الطلب الانشائي لازمان الحدث المطلوب وذلك حالي قطعاً وان كان زمان الحدث المطلوب غير حالي لكنك خير بان الزمان الموضوع له الفعل مع الحدث انما هو زمان الحدث لا زمان الانشاء لان زمان الانشاء من لوازمه العقلية ليس حاصلًا بسبب الوضع والذي يحصل بسبب الوضع انما هو زمان الحدث بواسطة دلالة الهيئة عليه ﴿ فان قلت ﴾ اذا كان الموضوع له ذلك وعدمه لزم ان لا يكون الموضوع له هو مجرد ايجاد الطبيعة

بل الطبيعة المتعينة بالزمان ولو كانت هي اعم من المال والاستقبال والفور والتراخي ، لا يوافق ذلك القول بالوضع لمطلق الطبيعة ﴿ قلت ﴾ لعل قول الاصولي بالوضع لمطلق الطبيعة في قبال الفور والتراخي والمرة والتكرار لا في قبال قيد الزمان ايضاً

﴿ تذييب الفور على القول بأنه مفاد الصيغة ﴾

هل هو قيد في المطلوب على وجه يكون القيد فيه باول انات الطلب فاذا كان مستمراً يسقط المطلوب الاول مع قيده ويبقى في الانات الاخر مطالاً غير مقيد بالفورية واذا لم يكن مستمراً يسقط رأساً او هو قيد في الطلب بمعنى ان يضاف الى طلب الفعل طلب آخر بايقاعه على الفور فاذا عصي طلب الفورية في الزمن الاول والمفروض ان طالب كل منهما مستمر وجب عليه الاتيان بالفعل في الزمان الثاني ايضاً على الفور وهكذا ﴿ وجهان ﴾ اوجهها الاول بناء على دلالة الصيغة على الفور لانه من قيود مادة الامر لا دال على مستقل مضاف الى طلبها كما لا يخفى

﴿ عنوان هل الاتيان بالماء مور به الواقعي يسقط للتعب به ﴾

ثانياً غلام لا خلاف بين قدمائهم ﴿ وفي المسئلة المعنوية ﴾ عند عدم بالاجزاء بعد اتقائهم على كفاية ذلك بالامثال ﴿ وانق ﴾ هو الاجزاء لحصول الامتثال المسقط الامر فلامعنى لامتثاله ثانياً ﴿ ودعوى ﴾ ان لعبد

تبديل الامتثال اذا لم يكن واقعاً بتمام الغرض وذلك كما لو امر المولى بالماء  
وامتثل العبد بآتيانه ولما يشربه المولى فان الامر لم يسقط بعد ولذا لو اهرق  
الماء قبل ان يشربه المولى واطلع العبد وجب عليه الاتيان به ثانياً (مدفوعة)  
بان المطلوب اذا كان هو الاتيان بالمأمور به وقد حصل ذلك لا بد وان  
يسقط الامر لا محالة ولا ينافي ذلك العلم بكون المأمور به يبقى مطلوباً فما لو  
اهرق الماء قبل ان يشربه المولى لان وجوب ذلك بواسطة علم حصول  
غرض المولى الموجب للعلم بطلبه للماء ثانياً ولذا لو علم العبد بارادة المولى ذلك  
وقد منعه عن طلبه رأساً مانع وجب عليه الاتيان به وان لم يظهر طلبه له  
(ويرشد) الى ما ذكرناه انه لو شك العبد بحصول غرض المولى فيما اتى به  
لم يجب عليه الاتيان به ثانياً وان الآتي بالماء يخرج عن عهدة التكليف بمجرد  
آتيانه به ولم يجب عليه الانتظار حتى يعلم بشرب المولى له ولو كان قس الطاب  
الاول باقياً حتى يحصل الغرض للزم استصحابه حتى يعلم بمحصله ولا يخرج عن  
العهدة بمجرد الاتيان بالمأمور به (والاستدلال) على اصل الدعوى بما ورد في  
باب اعادة من صلى فرادى جماعة وان الله تعالى يختار احبهما اليه (مردود)  
بان الصلوة فرادى مما علم حصول الغرض بها وذلك وجب لسقوط التكليف  
بمجرد الامتثال جزماً (اللهم) الا ان يجعل الوجوب في الاولى مخصوصاً  
بما لو كان هو الاحب (اما) اذا كان الاحب غيره يكون مندوباً فلا  
يحصل به الغرض من الواجب ويكون الواجب هو ذلك الغير كما ربما (يوم)

ذلك قول من قال بنية الوجوب في الصلوة المعادة ﴿ وفيه ﴾ مع ان القول بالوجوب لا يوافق ان يكون الواجب احبهما اليه الا ان يراد بالاحب خصوص المعادة فلا يبعد ان يكون مراد الفائل بنية الوجوب هو الوجوب بالاصل وان كان مندوباً بالعرض انه لا دليل على عدم الوجوب بالاولى ومعنى ان الله تعالى يختار احبهما اليه انه يعامل العبد تفضلاً منه في صلوة الواجبة معاملة احب الصلاتين اليه وان كان فضل الصلوة المعادة ندباً جاعاً ايضاً حاصلًا بالنسبة اليه

### ﴿ عنوان هل الاتيان بالمأمور به بالامر الاضطرابي ﴾

يجري عن الاتيان بالامر الواقعي ثانياً بعد رفع الاضطراب في الوقت او في خارجه اولا يجزي ﴿ وجهان ﴾ اوجههما الاول بتقريب ان الامر الاضطرابي هو ما كان امراً واقعياً حال الاضطراب وبقاء بقية توجب الاتيان به ثانياً حال الاختيار ﴿ منفية ﴾ بالاصل بدتبدل الامر الاختياري بالاضطرابي كما سيأتي انشاء الله ﴿ واما ﴾ ما تحصل الرخصة فيه في الظاهر على وجه لا يتبدل فيه الحكم الواقعي حال الاختيار بحكم واقعي آخر حال الاضطراب فهو مندرج في المسئلة الآتية من اقتضاء الامر الظاهري الاجزاء او في المسئلة الآتية ايضاً وهي الامر الخيالي هل يقتضي الاجزاء لا في مسئلة اجزاء الامر الاضطرابي ﴿ وتقصيل ﴾ الكلام في هذا المرام ان ما يشرع حال الاضطراب ﴿ اما ﴾ ان يكون موضوعه ظن الضرر او عدم وجدان الماء مثلاً وقت الاستعمال غير مشروط واقعاً بعلم البرء في تمام الوقت ولا بعلم وجدان الماء



كذلك فذلك امر واقعي وهو مجز على ما سيأتي انشاء الله تعالى وان لم يكن ملازمة بين اجزاء الامر الواقعي وبين اجزائه كما مدت عرف الوجه في ذلك انشاء الله ﴿ واما ﴾ ان يكون موضوعه مشروطاً بذلك وقد قامت اماره على عدم البره او علم الوجدان للماء في تمام الوقت فانكشف الاختلاف فذلك امر ظاهري ينتهي الاجزاء فيه وعدمه على اجزاء الامر الظاهري وعدمه ﴿ واما ﴾ ان يكون موضوعه مشروطاً كذلك لكن حصل القطع بعدم وجدان الماء او عدم البره فذلك امر خيالي ينتهي القول فيه بعدم الاجزاء على عدم اجزاء الامر الخيالي ﴿ ومن هنا ﴾ تعرف انه لا وجه للاستدلال على اجزاء الامر الاضطراري باطلاق قوله تعالى ﴿ فان لم تجدوا ماء فقيموا صعيداً طيباً ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ الزاب احد الطهورين ويكفيك عشرين ﴾ لانه لو سلم اطلاق الآية بالنسبة الى العلم بوجدان الماء بعد الاستعمال او بالنسبة الى وجدانه بعده ولم يخص بعدم العلم بوجدانه او بعدم وجدانه تمام الوقت كاطلاق الخبرين ﴿ فغاية ﴾ ما يثبت في ذلك كون الامر واقعياً وذلك مفروض منه لان معنى الكلام في اجزاء الامر الاضطراري وعدمه على ان يكون واقعياً وانه هل يجزى لكونه واقعياً بهام الفرض المطلوب للمولى في امره الاختياري ام لا لاحتمال انه لم يكن واقعياً بذلك بل يبق في الامر الاختياري مع الاتيان بالاضطراري بقية يجب تداركها بالاعادة او النضاء ولا يلزم من مشروعية التيمم مع العلم بانه سيجد الماء بعد ذلك او مع وجدانه الماء فيما بعد وان لم يكن

معلوماً حال الاستعمال انه مجزئ عن التكليف به وجوباً حال وجدانه الماء  
 لاحتمال ان تكليفه بالتيتم لتحصيل المبادرة مع وجوب الطهارة المائية حال  
 وجود الماء ايضاً ﴿ نعم ﴾ مقتضى الاصل البرائة بعد فرض تبدل التكليف  
 الاختياري بالاضطراري والشك في بقاء بنية توجب حدوث تكليف بالاعادة او  
 الفضاة وعدمه وامتنع صاحب البقية الموجبة لذلك ﴿ مدفوع ﴾ بعدم العلم بثبوتها  
 على وجه توجب حدوث تكليف لاحتمال ان التكليف لم يثبت الا للجميع على  
 ان اطلاق الآية والخبرين بالنسبة الى العلم بوجودان الماء وجدانه حال  
 الاستعمال ﴿ ممنوع ﴾ سيما والخبرين في مقام شرعية الطهارة بالارباب وليس  
 ناظرين الى الشرائط والموانع حتى يكونا مطلنين بالنسبة اليهما هذا مرتضى  
 الاصل الاول والثاني في اجزاء الامر الاضطراري عن الواقعي وان كان  
 قد يفهم الاجزاء ايضاً من الادلة لكونها بالنسبة الى الامر الاضطراري قيد  
 التنزيل منزلة الواقع بجميع آثاره الى منها الاجزاء حيث ما يشرع

### ﴿ عنوان هل الاتيان بالمأمور به بالامر الظاهري ﴾

يجزي عن الامر الواقعي ام لا بعد الفراغ عن اجزائه عن نفسه ﴿ وجهان ﴾  
 بل قولان اقوامهما عدم الاجزاء سواء قلنا ان الحكم الظاهري عندي صرف  
 اوانه شتمل على مصلحة تخالف مصلحة الواقع على وجه لا ترادها ولا ترتفع  
 مصلحة الحكم الواقعي بحدوثها فيكون الحكم الواقعي فعلياً في حق من قامت  
 الامارة على خلافه وان اشتمل الحكم الظاهري على مصلحة ايضاً وذلك لان

مصلحة الحكم الظاهري في كلي ما هو مشكوك فلا تعاند مصلحة الشخص  
التي ينطبق عليه ذلك الكلي ﴿ وبعبارة ﴾ اخرى لا خصوصية للشخص  
بالنسبة الى مصلحة الحكم الظاهري وانما هي لاحقة لكلي المشكوك والشخص  
واسطة في الثبوت محصلة لماهية كلي المشكوك في الخارج وان لم يكن في  
الشخص مصلحة الا مصلحة الواقع فالثاني من حيث هو مشكوك محكوم بحكم  
ظاهري ومن حيث ذاته محكوم بحكم واقعي والمجهة قسدية لا تعليلية سواء  
قلنا ان الشخص محصل للماهية الكلية في الخارج كما هو بناء القائل بوجود  
الكلي الطبيعي في الخارج او ان الذي يحصل في الخارج ليس الا الفرد فيكون  
الفرد محصلاً للفرض المقصود في الماهية لا غير كما هو الحق ﴿ نعم ﴾ لو قلنا  
ان مصلحة الحكم الظاهري تعاند مصلحة الحكم الواقعي وان الحكم الواقعي  
تعلي في حق من لم قم الامارة على خلافه وشأنه في حقه ﴿ وهو التصويب ﴾  
الباطل عندما كان الوجه هو القول بالاجزاء وكذا لو قلنا ان المصلحة تكون  
في الفعل بعد العمل لا بمجرد قيام الامارة لكن بشرط عدم انكشاف الاختلاف  
في الوقت فيكون الفعل حينئذ مجزياً عن القضاء دون الاعداء ﴿ وهو ايضاً ﴾  
نوع من التصويب ﴿ لكن في العمل الذي لا يبعد بطلانه بطريق اولي من  
التصويب بمجرد دلالة الامارة كيف وان المنشأ في بطلانه هو عدم تبدل حكم  
الله الواقعي عن واقعيه التي يناسب الامارة لا العمل ﴾ والماصل ﴿ ان كون  
الحكم عذرياً صرفاً مخالف لظاهر الامارة من كون مدلولها حكماً حقيقياً

ان وابق الواقع كان هو الحكم الواقعي وان خالفه كان حكماً مشتملاً على  
 المصلحة بنسبه كالحكم الواقعي وليس المصلحة بمجرد التكليف به ولو كانت  
 هي التسويل على المكلفين مع المنزلة لهم على فرض المخالفة للواقع (وكون)  
 المصلحة منزلة لمصلحة الواقع (ومناف) لما هو المستفاد من الأدلة والاجماع  
 من ان الحكم الواقعي فعلي ولو قللت الامارة على خلافه او كان العمل  
 بخلافه ولم يكشف الخلاف في الوقت مع ان استصحاب الحكم الواقعي  
 وبقاء المصلحة فيه حاكم بعدم تبدل الواقع عن واقعيته وبقائه على ما كان  
 وان خالفته الامارة او كان العمل على خلافه فلذا لم يكن تراحم بين  
 المصلحتين وتماندين الحكمين كان كل منهما ثابتاً في موضوعه مع تحقق المصلحة  
 في ذلك الموضوع (وهو الحق) ومقتضاه عدم الاجزاء كما عرفت ولا فرق  
 في ذلك بين الاحكام الظاهرية للمستفادة من ادلتها (ودعوى) ان لسان  
 الدليل مختلف (فته) ما هو حاكم على دليل الشرطية والجزئية وموسع  
 لادرتها وانهما على وجه نعم الشرطية والجزئية الواقعتين والظاهريتين  
 كقاعدة الطهارة بالنسبة الى محل الوضوء (ومنه) ما هو بلسان ان مؤداه  
 هو الشرط الواقعي كما هو لسان الامارات فما كان من قبيل الاول يكون  
 مجزياً دون الثاني (ممنوعة) بعدم وضوح الفرق بين الامرين ولسان الدليل  
 في ثبوت الحكم الظاهري ليس بمختلف في المقامين (فان قلت) ان عدم  
 الاجزاء مع بقاء مصلحة الواقع انما هو بالنسبة الى الاعادة في الوقت دون

القضاء بناء على ماهو الحق من كونه بامر جديد ﴿ قلت ﴾ ان القضاء معلق على القوات وهو صادق مع عدم الاتيان بالمكاف به الواقعي اذا لم يحصل الدارك لمصلحته بل لو شك في تدارك تلك المصلحة كان الاصل عدم تداركها وعدم الاتيان بما يسقط معه التكليف ﴿ ودعوى ﴾ انه لا يثبت القوات ﴿ مدعوى ﴾ بان القوات عبارة عن عدم الاتيان بمؤدى التكليف ومسقطه من شأنه ان يأتي بالفعل والشأنية ثابتة بالوجدان وعدم الاتيان بهما بالاصل وليس القوات عبارة عن امر وجودي زائد على ذلك هذا كله فما يجري في متعلق التكليف من الامارات والاصول العملية ﴿ واما ﴾ مايجري في اصل التكليف كما اذا قام الاصل او الطريق على وجوب صلاة الجمعة يومها في زمان النية فانكشف بعد اداؤها وجوب صلاة الظهر زمانها فلا وجه لاجزائها مطلقاً ﴿ غلة الامر ﴾ ان تصير صلاة الجمعة ايضاً ذات مصلحة ولا ينافي ذلك بقاء صلاة الظهر على ما هي عليه من كل وجه ﴿ اللهم ﴾ الا ان يقوم دليل بالخصوص على عدم وجوب صلاتين في يومين ولو كان احدهما ظاهرياً وانى لك في اثباته

﴿ عنوان لا اجزاء في القطع بالامر في صورة الخطأ ﴾

لكونه خيال امر فيبقى الامر الواقعي بلا مواضع لامر احصاء ﴿ نعم ﴾ ربما يكون ما قطع به مشتملاً على المصلحة الثابتة للأمور به الواقعي او متدار منها غير ممكن الاستيفاء للباقي من مصلحة الواقع مع استيفائه ومعه لا يبقى مجال

لامتنال الامر الواقعي فالاجزاء ليس لامتنال الامر الفطري وانما هو لخصوصية اتعاقبة في متعلقه قد تنفق تلك الخصوصية في غير النظم من الطرق بل وغيرها من موارد القلة والجهل كما في الامام والقصر والاختات والجهل لكن ما لم يحصل العلم بذلك ولو شرعاً فالاصل يقبه كما لا يخفى .

﴿ عنوان وجوب الشيء مستلزم لوجوب مقدماته الخارجية ﴾

بالنظر الى حل الموجب وان لم تكن الملازمة بين الوجوبين بحسب العقل ولو توقف وجود الواجب على ايجاد مقدماته وكانت مما لا بد منها في الاتيان به ﴿ وما يشهد ﴾ بذلك ان كل انسان اذا اراد شيئاً له مقدمات اراد تلك المقدمات ولو التفت اليها وقد يأمر بها مولوياً كما يأمر بالواجب فيقول ﴿ ادخل السوق واشتر اللحم ﴾ ومن ثم وردت الاوامر الغيرية في الشريعة ﴿ وبالجملة ﴾ ان المرتكز في ذهن كل طالب شيئاً هو طلب مقدماته والوجدان اصدق شاهد على ذلك وعدم الالتفات الى كون الشيء بشخصه مقدمة ﴿ لا يقدح ﴾ في طلبه من حيث اندرجه تحت عنوان ذات المقدمة التي تعه ﴿ ثم ﴾ ان الملاك في وجوب جميع المقدمات واحد من غير فرق بين المقدمات العقلية والشرعية والعادية ورجوع الشرعية والعادية الى العقلية باعتبار استحالة وجود المفيد بقيد من دون قيده سواء كان الفيد شرعياً كالوضوء او عادياً كنصب السلم للصعود الى السطح مخالف لاصطلاحهم في العقلية لاختصاصها في لسانهم بما كانت بلا واسطة من شرع او عادة هنا

## ﴿ في وجوب مقدمة الواجب ﴾

ذا كانت المتدمات خارجية ﴿ اما ﴾ الداخلية وهي الاجزاء المأخوذة في  
الماهية المأمور بها فهي واجبة بين وجوب الكل فلا تكون واجبة بوجوب  
آخر غيري لامتناع اجتماع المثليين ولو قلنا بكفاية تعدد الجهة في اجتماع الامر  
والنهي لعلم تعددها اذ ليس المطلوب في باب وجوب المقدمات عنوان  
للمقدمة بل ذاتها ﴿ ثم ﴾ ان الكلام في مقدمة الواجب انما هو في مقدمة  
الوجود التي منها مقدمة الصحة ﴿ واما ﴾ ما على ذلك من مقدمات الوجوب  
ومقدمات العلم فلا نزاع فيها ﴿ اما الاولى ﴾ فلاستحالة اتصافها بالوجوب  
من قبل الواجب المشروط وجوبه بها ﴿ واما الثانية ﴾ فلانها وان استل  
العقل بوجوبها الا انه من باب وجوب الطاعة ارشاداً للامن من العقوبة على  
مخالفة الواجب المنجز لامولياً من باب الملازمة ﴿ واطم ﴾ ان الملل العقلية  
لا بد من تقدمها بجميع اجزائها على الملل لان تأثيرها الفعلي بالجزء الاخير  
من العلة المشتملة على الفتفيات والشرائط وعدم الموانع لا يعتل بتحقيقه  
مع كون بعض الشرائط لم يتحقق كما هو لازم الشرط المتأخر عن تحقق الملل  
والا لزم وجود الشيء من دون علته والشيء ما لم يجب لم يوجد ﴿ واما ﴾ الملل  
الشرعية ونحوها فلا مانع من ان تكون مقدماتها متأخرة بحسب الوجود  
بالاضافة الى ذي المقدمة فضلاً عن الشرط او المقتضي المتقدم في الوجود على  
المشروط وان تصرم حينه كالقيد في الوصية فان التقدم كذلك لا يمنع في الملل  
العقلية اذا كان اقتضائه مستمراً بعد حدوثه ولو في حال تصرمه فضلاً عن

العلل الشرعية من غير فرق فيها بين ما يكون المتأخر شرطاً للحكم الاعم من التكليفي والوضعي او للمأمور به ﴿ اما الاول ﴾ فلان كون احدهما شرطاً انما يراد به ان للحاظة دخلا في تكليف الامر كالشرط المقارن بينه فكما ان اشتراطه بما يقارنه ليس الا ان تصوره دخلا في امره بحيث لولاه لما كاد يحصل له الداعي الى الامر كذلك المتأخر وكذا الحال في شرائط الوضع ﴿ واما الثاني ﴾ فلان كون شيء شرطاً للمأمور به ليس الا ما يحصل لذات المأمور به بالاضافة اليه وجه وعنوان يكون به حصناً او متعلقاً للعرض والاضافة كما تكون الى المفارن تكون الى غيره بلا تفاوت اصلاً ﴿ وبالجملة ﴾ فلا يكاد ان يتوهم متوهم جريان الاشكال في العلل الشرعية بالنسبة الى الشرط المتأخر والوجه فيه هو ما ذكرناه كما اشار اليه شيخنا في جواهر الكلام في بيع الفضولي وفي باب ميراث الازواج.

### ﴿ عنوان الواجب اما مطلق او مشروط ﴾

والمطلق ما لا يكون وجوبه مشروطاً بشيء آخر سواء كان مشروطاً به وقد حصل الشرط او لم يكن مشروطاً وأساساً ﴿ والمشروط ﴾ ما كان وجوبه مشروطاً بشيء ولم يحصل شرطه ﴿ ويشهد ﴾ بذلك حكمهم بوجوب مقدمات الواجب اذا لم يكن مشروطاً ولا معنى لوجوب المقدمات التي لم يكن الواجب مشروطاً بالنسبة اليها مع كونه مشروطاً بالنسبة الى مقدمات اخرى هي غير حاصلة لعدم كون ذمها واجبا حينئذ حتى يجب مقدماته ﴿ وبالجملة ﴾ ان وصفي الاطلاق والاشتراط



حقيقتان لا اضافيان ﴿ نعم ﴾ قد يطلق المشروط على الواجب بعد حصول شرطه مجازاً باعتبار ما كان كما قد يطلق المطلق على المشروط قبل حصول شرطه مجازاً بالنسبة الى المقدمات الاخرى التي لم يكن وجوبه مشروطاً بها مجازاً باعتبار ما يكون .

﴿ عنوان الواجب المشروط هو ما كان نفس وجوبه مشروطاً ﴾

بشرط لولاه لا وجوب واقما كما هو المستفاد من خطابه التعليلي في مثل قولك ﴿ ان جائك زيد فاكرمه ﴾ ضرورة ان الشرط من قيود الهيئته عليه فيكون طلب الاكرام مطلقاً على المحي لا ان المطلوب وهو الاكرام مقيد بالمحي حتى يكون الشرط من قيود المادة والطلب مطلقاً والا لما انجبه قولهم بمفهوم الشرط ولا القول بوجوب المقدمة في الواجب المطلق دون المشروط ﴿ فان قلت ﴾ ان الهيئة موضوعة بالوضع العام والموضوع له الخاص وهو خصوصيات الافراد الخارجية والموجود في الخارج انما يوجد على الحالة التي وجد عليها فلا يمكن الاطلاق بالنسبة اليه لان الاطلاق واسطة في التغل لافي الوجود الخارجي ولما كان التقيد فرع الاطلاق فلا يصح التقيد بعد امتناع الاطلاق ﴿ قلت ﴾ انما يتمتع الموجود الخارجي عن التقيد لو انشأ اولاً غير مقيد لا ما اذا انشأ اولاً مقيداً ﴿ غاية ﴾ الامر قد دل عليه بدالين وهو غير انشائه اولاً ثم قيده ثانياً ولا ينافي ذلك كون الانشاء ايجاداً للنشأ وتكويناً له لاحض دلالة على المعنى كالخبر لان التكوين والايجاد انما يمنع من تعقيب

التقييد للنشأ لامن انشاء ما هو مقيد من اول الامر حيث ان التقييد يقع  
 للمعنى الكلي المتصور في الذهن فينشأ في الخارج مع قيده (مثال) ذلك  
 زيد في قولك (اكرم زيدا) فانه مطلق باعتبار احواله المتصورة في الذهن من  
 القيام والعود ونحوهما وان كان في الخارج لا يوجد الا على حالة واحدة فالتقييد  
 انما يكون للمعنى المتصور في الذهن لا للوجود باعتبار وجوده الخارجي لان  
 وجوده الخارجي لا يكون الا على احدى الحالتين او الاحوال فكذلك الطالب  
 فيما نحن فيه يكون مقيداً باعتبار معناه الكلي المتصور في الذهن القابل لطور  
 التقييد ولا ينشأ في الخارج الا مقيداً لا ان التقييد يكون للوجود الخارجي  
 (لا يقال) ان التكاليف تتبع المصالح والمفاسد فاذا لم يكن مصلحة بالمشروط  
 قبل حصول شرطه فكيف يصح التكليف به لانا قول مع ان الحق كفاية  
 كون المصلحة في التكليف ولو لم يكن مصلحة في المكلف به ان تبعية الاحكام  
 للمصالح انما هو في التكاليف الفعلية المشتملة على البعث الفعلي لا التكاليف  
 المتعلقة على شرائط لم تكن حاصلة حين التكليف

### ﴿عنوان ربحاً يتوقف وجود الفعل الواجب على شرط﴾

ولم يتوقف وجوبه عليه ويسمى (الواجب المطلق) وهو ما كان الوجوب  
 فيه حالياً وان كان الواجب متأخراً وذلك مثل الوجوب الآن لصوم غد  
 والحج عند ممشي الرقة في يوم عرفة ونحو ذلك فالوجوب حينئذ يكون مطلقاً  
 لا مشروطاً ولا يتمتع وجوب مقدمانه المترشح من وجوب ذيها قبل مجيئها

وقته ﴿ ويندفع ﴾ بذلك الاشكال في الموارد التي يجب في الشريعة الاتيان بمقدماتها قبل زمان الواجب كالنفل في الليل في شهر رمضان وغيره مما وجب فيه الصوم بالنقد لانه ينكشف بطريق الان عن سبق وجوب الواجب وان المتأخر انما هو زمان اتيانه بل ربما يقال انه لا يلزم من وجوب المقدمة قبل وجوب ذيلها سبق الوجوب ايضاً وان كان وجوبها غيرياً لحكم الوجدان بوجوب ما يفوت الواجب بتركه من المقدمات الى دخول وقت الفعل قبل وقته ﴿ وان شئت قلت ﴾ ان الملازمة كما تكون بين وجوب الشيء ووجوب مقدماته على وجه يكون الطالب للشيء طالباً لمقدماته تبعاً كذلك من يطلب الشيء اذا توقف ذلك الشيء على مقدمة قبل وقته بحيث يفوت ذلك الشيء بفواتها يكون طالباً لها مستقلاً لاجل ذلك الشيء فيكون وجوبها حينئذ اصلياً وان كان مع ذلك غيرياً بمعنى انه مطلوب لاجل الغير ولا يتوهم انه بمجرد ذلك يكون قسياً لان العقاب بتركه لا يكون الاعلى على ترك الصوم الواجب مثلاً لا على ترك مقدماته وان كان تركها هو السبب في تركه ولو كان قسياً يصح العقاب على تركه

### ﴿ عنوان لو دار الامر بين كونه مشروطاً او مطلقاً ﴾

تعين الاخذ باطلاق الهيئته للمعلم بعدم الاطلاق في المادة لانها اما ان تكون مقيدة والهيئته مطلقة او تكون مقيدة والهيئته مقيدة لاستلزام تقييد الهيئته قيدا للمادة ولاعكس فيكون تقييد الهيئته مشكوكاً بلوياً والاحل عدمه

( وقد يقال ) بترجيح اطلاق الهيثة على اطلاق المادة لكونه شمولياً واطلاق المادة بدلي ولان قيد الهيثة مستلزم لتقيد المادة بخلاف قيد المادة وكلما دار الامر بين قهيدين كان احدهما مستلزماً بطلان الاطلاق في الآخر دون الآخر كان الاولى منهما هو مالا يستلزم بطلان الاطلاق في الآخر ( ويدفع ) الاول انه لا ترجيح لاحد فردي الاطلاق وان كان شمولياً على الآخر وان كان بدلياً ( نعم ) لو كان احدهما وضعياً وان كان بدلياً والآخر غير وضعي كالاطلاق الثابت بدليل الحكمة وان كان شمولياً كان الترجيح للوضعي على غير الوضعي ( والثاني ) بان بطلان الاطلاق غير مخاف للاصل لان غاية ما يلزم منه عدم الظهور لعدم جريان مقدمات دليل الحكمة فيه ولعل المجيب اراد بهذا هو ما ذكرناه في وجه ترجيح اطلاق الهيثة على اطلاق المادة بل لا يبعد ان يكون مؤدى كلامه هو ذلك وان كان في العبارة نوع قصور

### ( عنوان الواجب اما نفسي او غيري )

والنفسى هو ما كان الداعي لوجوبه محبوبيته لنفسه كالمعرفة او محبوبيته بما له من القوائد المترتبة عليه بوصف مطلوبيته كسائر العبادات فلا يكون تلك القوائد حينئذ مطلوبة بمد مطلوبيته لكون طلبها عبثاً او محبوبيته بما له من القوائد المترتبة على ذاته لكن مع مطلوبيته بنفسه لكونه معنوياً بعنوان حسن يستقل العقل بمدح فاعله بل وبتم تاركه فلا تكون تلك القوائد ايضاً

٥٦٠ ﴿ في ان الامر بالشئ هل يقتضي النهي عن ضده اخص ام لا ﴾

مطلوبة بعد طلبه للاستغناء عن طلبها بطلبه فيكون طلبها ايضاً عبثاً وذلك في كثير من التوصيلات ﴿ والغيري ﴾ هو ما كان الداعي لوجوبه هو وجوب غيره المتوقف وجوده على وجوده بذاته اذا لم يكن واجباً بنفسه على وجه يستغني بوجوبه عن وجوب غيره كالسبب بالنسبة الى مسببه ﴿ نعم ﴾ لو لم يكن وجوبه بنفسه مغنياً عن وجوب غيره كالشرط بالنسبة الى مشروطه فلا مانع من وجوبه النفسي والغيري من جهتين ﴿ ثم ﴾ انه لا لشكال فيما اذا علم باحد القسمين ﴿ واما ﴾ اذا شك في واجب انه قسوي او غيري بنى على انه قسوي للاطلاق ونفي الغيرية بالاصل ولو لم يكن اطلاقاً فان تردد بين وجوبه لنفسه وبين كونه شرطاً لواجب فعلي وجب الاتيان به للعلم حيثنذ بوجوبه وان لم يعلم جهة الوجوب بل ربما يتعين الاتيان به قبل الاتيان بالواجب الذي بمحتمل ان يكون هو شرطاً فيه معنداً عليه لعدم حصول الفراغ اليقيني منه الا بالاتيان به على هذا الوجه والحكم العقلي بالفراغ اليقيني لا يتوقف على ان يكون الغاب عليه بل هو اعم من ذلك ومن كون الغاب على غيره بواسطة تركه ﴿ نعم ﴾ لو لم يحتمل كونه شرطاً لواجب فعلي لا يجب الاتيان به لصيرورة الشك حيثنذ في وجوبه بدوياً

﴿ عنوان الامر بالشئ هل يقتضي النهي عن ضده اخص ام لا ﴾

اقوال والتحقيق هو عدم الاقتضاء مطلقاً ﴿ وروم ﴾ توقف الاتيان بالنهي على ترك ضده فيجب من باب المقدمة ﴿ مدفوع ﴾ بانه لو وقف الاتيان

( في ان الامر بالتى هل يقتضى النهي عن ضده ان الخاص ام لا )

بالتى على ترك ضده لكونه شرعاً من حيث الدرع بينهما اوقف برك ضده  
على الاتيان به لكونه سبباً لمكان اولى ( وذلك دور باطل ) وانما المانع بينهما  
يكون مقتضياً لامتناع اجتماعهما في مرتبة واحدة من دون سبق لاحدهما على  
الآخر كالمناقاة بين المتنافسين من حيث انه لا تنضي قدم ارتفاع احدهما  
على ثبوت الآخر ( نعم ) لو فعلت الارادة الازلية برك الصد من سبب  
خاص وهو اللباس بعده على وجه لو لم يتلبس به لوقع في الصد الذي تعلقت  
الارادة بتركه كانت ضده حينئذ سبباً لتركه وذلك كما لو انحصر السبب في  
ترك الزنا بان وقد كفه في البار او محرماً او غير ذلك مما يشغله عنه وهذه  
السببية ليست نائمة من حيث الضاد بل من حيث ان الاشتغال بالضد  
يكون محدثاً لسبب الترك وهو الكف عن الفعل والاستغفال بفره من الآلام  
وغرها الحاصلة بواسطة ذلك الضد ( فان قلت ) ان الترك لاحد الضدين  
يستعمل فيه الاستناد الى فعل الضد بالفعل بخلاف امتداد فعل الصد الى  
ترك ضده الذي هو شرط فيه فله مستند اليه بالفعل فلا دور حينئذ ( ووجه )  
استحالة امتداد ترك احد الضدين الى ضده هو ان ترك الصد انما يكون  
مستنداً الى عدم بقاء الارادة الاذلي به ومع هذا لا يبعد ان يرتفع  
الضد به معاز لكونه محضاً للحاصل ( نعم ) يتلوه صريحه التأثير بالترك  
المنوع به القطعية من حيث عدم قبول المحرقات انه لا يمنع تعلق  
الارادة الازلية بالترك بواسطة من اخذ تكون متعلق الارادة هو الترك

المسبب عن فعل الضد فيبقى اللبس بحاله ﴿ سئلنا ﴾ ولكن توقف فعل الضد على ترك الضد الآخر انما يكون من حيث صلوح الضد الآخر للمنع والا لما توقف على تركه ولما كان مانعاً وصلوحه لذلك يستدعي تقدمه في الرتبة على ترك الضد والمفروض تأخره عنه لكونه شرطاً فيه فيلزم كون الشيء متقدماً متأخراً وذلك محال ايضاً لكن بوجه آخر لاستلزامه اجتماع المتضادين وهو التقدم والتأخر بشيئ وهو قس الضد الوجودي بل قد يتوهم بان فعل الضد اذا لم يكن مانعاً بالفعل لو وجد كما هو المفروض لم يكن عدمه شرطاً ولا يكفي في الاشتراط بمجرد الصلاحية للمنع ﴿ ويدفع ﴾ ذلك بان صلاحية الضد للمنع كاف في اشتراط عدمه في فعل الضد الآخر لتحقيق كونه مانعاً بمجرد ذلك ﴿ غاية ﴾ الامر ان علم تأثيره المنع بالفعل انما لعدم قبول المحل للتأثر من حيث كونه مسبوقاً بعدم تعلق الارادة الازلية به

### ﴿ عنوان الامر يدل على النهي عن الضد العام ﴾

بالالزام لا بالعينية ولا بالتضمن لانه من خواص الوجوب ولوازمه لا عينه ولا من اجزائه ومقوماته ﴿ اما ﴾ دلالة على ذلك بالالزام فلان كل امر لو التفت الى الدرك لما رضي به وكان يفضيه لا محالة بل لازم كونه ملتفتاً الى الامر انه ملتفت الى عدم ارادة تركه اجمالاً ﴿ واما ﴾ عدم كون عينه فليباينته له وان استلزمه بل الاستلزام كاف في نفي العينية لاقضائه الاثنية وبذلك يتحقق التضمن ايضاً لتوقفه على الجزئية المتتية عن الوجوب لكونه امراً

بسيطاً ومرتباً أكيدة من الطلب وليس مركباً من طليين وانما ذلك بمحض التحليل العقلي لا غير

### ﴿ عنوان هل يمكن الامر بالضدين ام لا ﴾

وجبات بل قولان اقواما الامكان ولو كان التكليف بكل منهما منعزلاً لان المنع انما هو التكليف بهما معاً لا التكليف بكل منهما اذا كان احدهما مضيقاً والآخر موسعاً ﴿ غاية الامر ﴾ انه اذا تلبس بالمضيق لم يعص التكليف بالموسع في حال تلبسه به وان لم يتلبس به كان عاصياً له ومخاطباً به لا على ان يأتي به مع الاتيان بالموسع بل على ان يأتي به بنفسه كما ان التكليف بالموسع يكون ايضاً كذلك ﴿ نعم ﴾ لو كانا مضيقين وكانت التكليف بكل منهما فورياً ربما يتوهم انه يؤل التكليف بكل منهما كذلك الى التكليف بهما معاً فيكون محالاً فلا بد ان يتحعض التكليف للام منهما او لاحدهما على التخيير مع تحقق التسادي بينهما ﴿ ويدغمه ﴾ ان المستحيل في المضيقين ايضاً اذا كان احدهما ام انما هو التكليف بغير الام بقيد انه مع الام ﴿ فلما ﴾ اذا كانت التكليف به لنفسه بلا قيد بكونه مع التكليف بالام فلا استحالة فيه ﴿ نعم ﴾ يلزم على ذلك ان المكاف اذا عصى وترك الام وغير الام يكون معاقباً على كل منهما ولا يلتزمون بذلك بل يخصون العقاب على ترك الام لا غير الا ان عدم التزامهم بذلك لا يكون دليلاً على نساده على ان لازم تدعيم الام هو رفع العقاب عن غير الام ولو لم يأت بالام ولعل ذلك هو



٦٠ ﴿ في عدم جواز امر الآمر مع طئه بانتفاء شرطه ﴾  
 ﴿ وفي تعلق الاوامر والنواهي بالطبايع ﴾

السري في تسالمهم على عدم تعدد العتاب وبتأثمهم على تخصيصه بترك الامم لا غير  
 ولا يتناهي ذلك وجوبه بنفسه مع مزاجته لغيره لان المزاجاة مع الامم لا رفع  
 اصل التكليف وانما يرفع تنجزه لا غير والله العالم بمخاتق احكامه ﴿ والحاصل ﴾  
 ان العتاب انما يكون على ترك ما هو مقدور عمله المكلف وهما ما غير  
 مقدور من وان كان كل واحد بنفسه . دوراً ولو تركهما معاً لا يعاقب الا على  
 ترك واحد منهما لا مدة على عمله دون الآخر لعدم القدرة على فعله معاً  
 فالخطاب حينئذ بكل واحد بنفسه والعتاب على ترك واحد لا غير وهذا  
 مستخرج من الوجوب

### ﴿ عنوان لا ريب في عدم جواز امر الآمر ﴾

اذا كان اسراً جدياً وباتت حياً لا اه حياً مع طئه بانتفاء شرط الامر  
 ضرورة استحالة وجود الشرع مع عدم طئه الامم والسرط من اجزاء العلة  
 التامة والمركب ياتي بانتفاء حيزه والامكان الثاني وان امكن بالعرض لعدم  
 علة ليس من محل الكلام طاهراً

### ﴿ عنوان استحقاق الاوامر والنواهي متعانة بالطبايع ﴾

دون الايراد لان الغرض من الامم من دون تعلق باحدى  
 الخصوصيات اللازمة لوجودات وقد محتمل تمام المصوب بأي خصوصية كانت  
 محصلة الماهية من دون ترفيق بين الخصوصيات بحيث لو فرض امكان تفصيل

الماهية مجردة عن الخصوصيات لا يمكن تحقق الامتثال بهامن دون خصوصية لكنه محال ﴿ فان قلت ﴾ ان ذلك انما ينفي تعلق الطلب بالخصوصيات على التعيين اما تعلقه بها على البدل فلا ينتفي بذلك ﴿ وبالجلة ﴾ ان تعلق الطلب بالطبيعة لا يكون بما يي هي وانما يكون بوجودها السعي بما هو وجودها قبالا لخصوص الوجود ، كون المكاف به حيث ، هو الخصوصيات على البدل لا نفس الناجية ، ﴿ قلت ﴾ ان الطلب لا يتعلق الا بالطبيعة بما يي كما هو ظاهر التكافيف المتساوية بالطباع ﴿ نعم ﴾ لما استحال وجود الطباع في الخارج ولم يكن الوجود الا الافراد وكان الرد محصلا للغرض من الامر بالطبيعة صار الرد محققا لانه امثال الامر بالطبيعة من حيث استحالته الغرض لا من حيث تحقق نفس المأمور به في الخارج لاستحالة ذلك واستلزامه ان يكون المأمور به هو الرد ﴿ سلمنا ﴾ لكن تعلق الطلب بالطبيعة بجزءها السعي بناء على وجود الطبيعة في الخارج انه هو لكون الوجوب واستلزامه في الثبوت لذي العررض فانه رد محصل للطبيعة اليها لتعلق الكاف ولبس هو متعلما لا كليف ولا التكليف عارضا له ولولا احد هذين الوجهين في تعلق التكافيف بالطباع لما حصل دفع بين الخبر العلي والسرعي وهو كما ترى .

﴿ عنوان اذا نسخ الوجوب لم يبق الجواز ﴾

بالمعنى الاعم ولا الاخص ضرورة انصاف الاحكام فيتم ثبوت احدها بعد رفع الآخر الى الدليل واذا ليس فليس ولا مجال لاصحاب الجواز

الابناء على جريانه في القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلّي وهو ما اذا شك في حدوث فرد من الكلّي مقارناً لارقع فرده الآخر ﴿والتحقيق﴾ كما سيأتي انشاء الله عدم الجريان في ذلك ما لم يكن الفرد الحادث من المراتب التي يصلق عليها بقاء الفرد المرقع عند العرف لا انه امر حادث غيره .

### ﴿ عنوان اذا تعلق الامر باحد الشئتين او الاشياء ﴾

ففي وجوب كل واحد على التخيير بمعنى علم جواز تركه الا الى بدل او وجوب الواحد لا بعبته او وجوب كل منهما مع السقوط بفعل الآخر او وجوب المعين عند الله ﴿ اقول اقواها الثاني ﴾ سواء قلنا ان هناك غرضاً واحداً يقوم به كل واحد بحيث اذا اتى به بمحصل به تمام الغرض ولذا يسقط به الامر ﴿ او قلنا ﴾ ان في كل واحد غرضاً لا يحصل بعد حصول الغرض في الآخر فيكون المطلوب واحداً لا بعبته على كلا الوجهين ﴿ واورد على الوجه الاول ﴾ بان الواحد لا يكاد يصدر من الاثنين بما هما اثنان ما لم يكن جامع بينهما لا اعتبار نحو من السخية بين العلق والمعلول وحينئذ لا يجعلان متعلقين للخطاب الشرعي الا لبيان ان الجامع بين الفردين او الافراد هو الواجب فيكون التخيير عتلياً لا شرعياً ﴿ ويدفعه ﴾ ان الغرض الواحد الذي يتمتع صدوره من الاثنين انما هو الواحد بالنوع ككلّي الاحترام مثلاً الذي هو الغرض من النماء والسلام او بالشخص كشخص الاحرام المستند الى شخص النماء تارة والى شخص السلام اخرى ﴿ اما ﴾ شخص احد الاحترامين فلا يتمتع

صدوره الا من الاثنين ممّا لا من احد الاثنين بمعنى اي واحد منهما قد اتفق  
فيكون الواجب هو مصداق احدهما المعين حين الاتيان به الذي ينطبق عليه  
كلي احدهما الذي هو متعلق التكليف والفرض هو الشخص باعتبار كونه  
مصادقا لكلي الفرض ولا يمكن صدوره من الجامع لعدم السخية بين الشخص  
الواحد من الفرض وبين الكلي الجامع للقردين ﴿ فان قلت ﴾ فاذا يكون  
المكلف به تخييراً اذا اوجدهما دفعة ﴿ قلت ﴾ ان التخيير يكون حينئذ بين  
احد القردين وكليةما فيكون افراد الواجب التخيير هذا وحده وذلك وحده وهما  
ممّا ويكون الفرض الواحد كما يحصل بكل منهما اذا اتفق كذلك يحصل  
بهما اذا اتفق حصولهما وذلك لان الواجب في الوجوب التخييري هو ما يجب  
تركه العقاب فلو كان احد الافراد افضل واكثر ثواباً انما يكون واجباً لان  
في ضمنه ما يحصل العقاب على تركه لا ان العقاب يكون على ترك جميع  
ما يشمل عليه من الفضل بحيث يكون العقاب على ترك الفضل اكثر من  
العقاب على غير الفضل حتى اذا تمين الفضل لتعذر غيره فانه اذا تركه  
لا يعاقب على تركه الا بمقدار ما يعاقب على ترك غير الفضل لو تمين ﴿ فان  
قلت ﴾ اذا آل الامر الى ان الواجب هو الجامع وتلك مصاديقه على جميع  
الصور ويكون الفرض حينئذ هو الكلي المستند الى الجامع لا الشخص من  
حيث كونه مصداقاً للكلي ﴿ قلت ﴾ بمدار تفاع المانع العقلي عن ان يكون الواجب  
هو واحد القردين يكون المرجع هو ظاهر الدليل وفرق في ظاهر الدليل بين تعلق

التكليف باحد القدرين الذي يكون مثاله الى التخيير بينهما وبين الفرد الجامع  
لما اذا وجدنا دفعة وبين تعلقه بكلي جامع الانفراد ( داود ) على الثاني بانه  
لاوجه في مثله للتول بكون الواجب هو احدهما لابعينه مصداقاً ولا مفهوماً لان  
الوجوب في كل واحد منهما انما هو بملاك ان فيه غرضاً لا يكاد يحذف اتيانه  
مع حصول الفرض في الآخر فيكون حينئذ كل واحد واجباً بنحو من الوجوب  
ليستكشف عنه تبعاته من عدم جواز تركه الا الى الآخر وترتب الثواب على  
فعل الواحد منهما والعقاب على تركهما ( ويدفعه ) انه لا معنى للعقاب على  
تركهما الموجب لترك الواجب التخييري وان لم يكن عقاب على ترك كل واحد  
منهما على وجه تعدد العقاب لكون الفرض الملتزم انما هو في احدهما لاني  
كليهما فلا يكون الغياب الا على ترك واحد منهما الذي يحصل في ضمن  
تركهما ولا يكون الواجب حينئذ الا احدهما الذي يستحق العقاب على تركه  
لا كل واحد منهما كما يترتب الثواب على فعل الواحد منهما ( وبعبارة )  
اخرى الثواب على ما يختار منهما والعقاب على عدم اختياره احدهما لاعلى  
تركهما مآ على وجه يكون كل من التركين متكفلاً بجزء من العقاب على انه  
يلزم المورد فيه لو اتى بهما دفعة ان يكون الواجب كل واحد منهما مع وجوب  
الآخر لا تنفآ المانع عن وجوبه من عدم امكان تحصيل الفرض بسبب  
حصوله في الآخر من حيث كونه بدلا عنه وهو مع كونه خلاف الفرض من  
التخيير بينهما لا يلزم به احد .

## ﴿ تنبيه اعلم ان من الواجب التيسيني ﴾

ما كان الواجب واجباً بسبب ومثله واجباً بسبب آخر ولم يكن غرض للمولى في تعيين سبب أحد الواجبين وذلك كما لو وجب اطعام ستين مسكيناً بسبب الافطار مثلاً ومثلها بسبب آخر فيكون المكاف به هو اطعام مائة وعشرين ولا غرض للمولى في تكايفه بذلك الا العدد فان المكاف به يكون هو عدد المائة والعشرين ويكون الستون في ضمنها كالثلاثين في ضمن الستين تكافياً تعييناً بالمائة والعشرين وليس المكاف به احد العددين وهو الستون الغير المعينة للافطار والستون الاخرى التي هي غير معينة ايضاً لغيره والا استلزم ان يكون غير المعين معيناً بلامعين وهو محال وكون المكاف به يجب تعيينه بالقصد من حيث تعدده الموجب للتمييز بذلك فرع ان يكون غرض المولى متعلقاً بالتعيين الخاص لا بمجرد العدد وهو خلاف القرض

## ﴿ عنوان لا يصح التخيير بين الأقل والأكثر عقلاً ﴾

ان اخذ الأقل لا بشرط لحصوله حينئذ في ضمن الاكثر فلا يكون الزائد عليه جزء من الواجب بعد تحققه بدونه بجميع اجزائه ﴿ نعم ﴾ يصح ذلك اذا اخذ الأقل بشرط لا فلا يكون متحققاً حينئذ في ضمنه وانما يكون الواجب الذي يتحقق به غرض المولى هو الاكثر "تمام والاقل الذي في ضمنه من اجزائه والتي في قبلة وهو عدل لما دقل المشروط بعلم الانضمام

كما عرفت ولا يبعد ان يكون النزاع بين الفائلين بامتناع التخيير بين الاقل والاكثر وعدمه باعتبار نظر كل منهم الى جهة غير الجهة التي ينظر اليها الآخر لفظياً ﴿ثم﴾ ان تعيين كون الواجب الاقل يحصل بمجرد وقوعه اذا لم يكن في ضمن الاكثر ولا يقتصر الى النية بل لو نوى الاكثر فوقع الاقل كان الواجب هو الاقل لان ما لا يشترط نيته ابتداء لا يلزم البقاء عليه .

﴿ عنوان الظاهر ان المطلوب في الواجب الكفائي ﴾

فعل واحد لغرض واحد من كل واحد فيسقط بفعل الواحد عن عداه ويصاحب بتركه رأساً كل واحد ﴿فان قلت﴾ ان صدور الواحد بما هو واحد من المتعدد بمعنى كل واحد واحد مستحيل فلا يمكن تعلق الطلب به ﴿قلت﴾ ان المستحيل انما هو صدور الواحد من كل واحد مع كونه صادراً من الآخر ايضاً فيمتنع طلبه منه مع طلبه من الآخر على ان يكون المطلوب مطلوباً من كل منهما ممّا ﴿اما﴾ صدور الواحد من الواحد لامع صدوره من آخر بل لنفسه فهو غير مستحيل فيتعلق الطلب حينئذ بكل واحد لنفسه لا بقيد المعية بينه وبين الآخر فان جاء به واحد سقط عن الآخر لحصول المطلوب بنهاه وان اتى به كل واحد دفعة جاء كل بتكليفه المتعلق به بنفسه لامع الآخر واثيب عليه وان تركه الجميع ترك كل تكليفه المتعلق به بنفسه وعوقب على تركه ﴿ووم﴾ ان سقوط الغرض بفعل الكل انما هو من باب توارد الملل المتعددة على معلول واحد موجب لكون الغرض بنهاه لا يحصل الا بجميع

الافعال المآني بها دفعة مع ان الظاهر في الواجب الكفائي ان كل فعل منه وحده واف بتمام الفرض ﴿ ودعوى ﴾ انه اذا كان في كل فعل من الافعال المتعددة المآني بها دفعة غرض تام يلزم تعدد الفرض في الواجب الكفائي وهو خلاف الفرض من كون الفرض فيه واحداً ﴿ مدفوعة ﴾ بان وحدة الفرض انما هو بالنسبة الى كل مكلف بنفسه فهو بالنسبة الى كل واحد من المكلفين بنفسه واحد وان تعدد بتعدد المكلفين مالم يصدر من احدهم اولاً فيستقط عن الباقيين .

### ﴿ عنوان اعلم ان الزمان اذا كان له دخل في الواجب ﴾

لا بد وان يكون الواجب موقتاً فان كان الواجب عقلياً وكان دخله في الواجب بواسطة حكم العقل كان موقتاً عقلياً وان كان الواجب شرعياً وكان دخله في الواجب بواسطة حكم الشرع كان موقتاً شرعياً وقد جرى الاصطلاح في تسمية الواجب موقتاً على الثاني وان كان الاول موقتاً في نفس الامر والواقع ايضاً ﴿ واما ﴾ لزمان الذي لا بد منه في ذات الواجب مع قطع النظر عن عنوان الواجب فهو الزمان اللازم لساثر الموجودات عقلاً ولا توقيت بالنسبة اليه لا عقلاً ولا شرعاً ﴿ ثم ﴾ ان الموقت بكلا قسميه اما ان يكون الزمان المأخوذ فيه بقدره فضيق واما ان يكون اوسع منه فوسع والتخير بين افراد كلية التدبريجية عقلي ضرورة ان نسبتها الى الواجب نسبة افراد الطبايع اليها



٦٨ ﴿في علم تبعين القضاء للاداء— وفي ان الامر بالامر بشي امر بذلك الشي﴾

﴿عنوان لا دلالة للامر بالموقت على الامر به خارج الوقت﴾

بعد فواته بوجه من الوجوه ﴿وما يتوهم﴾ من ذلك فيما اذا كان وجوب الاتيان بالشي ولو في خارج الوقت مطلوباً مع وجوب الاتيان به في الوقت ايضاً من باب تعدد المطلوب فليس ذلك من التقيد في الوقت بشي ولا يكون الواجب موقتاً الا اذا كان الوقت قيداً له كما لا يخفى

﴿عنوان الامر بالامر بشي امر بذلك الشي﴾

اذا كان الغرض من الامر الذي امر به المولى مجرد تبليغ امره به كما في امر الرسل وكذلك امرهم بالنهي عن الشي يكون نهياً عن ذلك الشي فلو كان الغرض يحصل بامره ولو مع تعلق غرضه بالشي بعد تعلق الامر به فلا يكون امره بالامر به امراً بذلك الشي كما لا يخفى

﴿عنوان الامر بالشي بعد الامر به قبل امثاله تأكيد﴾

للامر الاول وان كان قضية الهيئة تأسيس الطلب الا ان للتساق منها هو التأكيد فيما اذا كانت مسبقة بمثلها قبل امثالها ولم يذكر السبب او كان السبب واحداً مضافاً الى ان قضية الاطلاق المادة هو التأكيد ضرورة ان الطلب تأسيساً لا يتعلق بطبيعة واحدة مرتين بلا تقييد ولو امكن امثال تلك الطبيعة مرة اخرى على وجه يكون متعلق كل منهما غير متعلق بالآخر بواسطة طلبها على وجه التكرير

﴿ في بيان النواهي — وفي ان متعلق الامر والنهي هو الطبيعة ﴾ ٦٩

﴿ عنوان النهي بمادته وصيغته في الدلالة على الطلب ﴾

مثل الامر بمادته وصيغته غير ان متعلق الطلب في احدهما الطبيعة باعتبار الوجود وفي الآخر باعتبار العلم وقد اختلفوا في النهي انه الكف او مجرد الترك ﴿ قولان ﴾ اقواما الثاني والتعلل بكون الترك غير مقدور عليل والا لكان الفعل واجبا وكون العلم الازلي خارجا عن الاختيار لا يجب ان يكون العلم كذلك بحسب البقاء والاستمرار

عنوان متعلق الامر والنهي وان كان هو الطبيعة

الا ان امتثال الامر بها يحصل باتيان فرد من افرادها وامتنال النهي عنها لا يحصل الا بالانتهاء عن جميع افرادها وحينئذ اذا كان متعلق النهي هو الطبيعة المطلقة التي لم تقيد بزمان او حال استلزم ذلك النهي الدوام لان مثل هذه الطبيعة لا تقتضي الا بانتهاء جميع افرادها الدفعية والتدرجية واذا كان متعلق النهي هو الطبيعة المفيدة بذلك كان مفاد النهي هو نفي الطبيعة في ذلك الزمان او الحال لاغير ﴿ ثم ﴾ انه مع عصيان النهي في اول الازمان اذا كان متعلقه عاماً تغيره مع علم المصيات لا يدل على ارادة الترك بعد ذلك الزمان ﴿ نعم ﴾ ربما يستفاد التعميم لذلك من اطلاق المتعلق من هذه الجهة لا من غيرها من سائر الجهات

## عنوان اختلفوا في جواز اجتماع الامر والنهي في واحد

وامتناعه على اقوال ﴿ ثالثها ﴾ جوازه عقلاً وامتناعه عرفاً وهو اوهنها  
 ﴿ واقواها اولها ﴾ لان الاحكام انما تتعلق بالطبايع لا الافراد ﴿ وكون ﴾ الطبايع  
 بما هي ليست الا هي فلا يمكن ان تتعلق بها الاحكام الشرعية كالآثار  
 العقلية والعادية الا باعتبار الوجود ﴿ لا يقدح ﴾ بعد ان كان خصوصيات  
 الوجود لا يلحظها المولى الا من حيث كونها محصلة للماهية بناءً على وجود  
 الكلبي الطبيعي والافرض من الماهية بناءً على عدم وجوده وان الموجود هو  
 الافراد فالخصوصيات ليست الا واسطة في ثبوت الحكم للماهية لا واسطة  
 في العروض بمعنى ان الحكم اولاً وبالذات يعرض للخصوصيات وبواسطة  
 عرضه لها يعرض للماهية فالحكم انما يعرض اولاً وبالذات للماهية لا ثانياً  
 وبالعرض ولا غرض للمولى بالخصوصيات من حيث كونها واسطة في ثبوت  
 الحكم للماهيات والا لكان التخيير بين افراد الماهيات شرعياً لا عقلياً  
 ﴿ ودعوى ﴾ ان متعلق الاحكام هو فعلاً المكلف وما هو في الخارج يصدر  
 عنه وهو فاعله وجاعله لا ما هو اسمه وهو واضح ولا ما هو عنوانه مما قد انتزع  
 عنه بحيث لولا انتزاعه تصوراً واختراعه ذهنياً لما كان بمحدثه شيء خارجاً  
 ويكون خارج المحمول فالطبيعة الواحدة المعنوية بعنوانين كالحركة المعنوية بالصلوة  
 والغضب لا يقل ان تكون متعلقاً للامر والنهي حيثن ﴿ مدفوعة ﴾ بان  
 متعلق الامر انما هو كلي الحركة سواء قلنا بوجود الكلبي الطبيعي او عدمه

ومتعلق النهي هو الخصوصيات فلا محذور على ان هنا طبيعتين تصادفتا في مصداق واحد وهما طبيعة الصلوة وطبيعة الغضب اللتان كان المجمع لهما الحركة الخاصة ولا مانع من اجتماع صفتين في مصداق واحد وإن امتنع اجتماع النوعين ولا يمتنع ان يكون كل من الصفتين بمحض الجعل لا بالتكون فضلاً عن ان يكون احدهما او كل منهما بالتكون فالمنوت حينئذ هو كلي الصلوة وكلي الغضب والعنوان الصلوتي والغضبية قد تعدد الكليان الا ان تعلق الامر بالكلي لا من حيث الخصوصيات وتعلق النهي به من حيث الخصوصيات وذلك بناء على عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج ﴿ واضح ﴾ لان امتثال الامر بالكلي حينئذ بالخصوصيات من حيث كونها وافية بتمام الفرض من المأمور به وان لم يكن مأموراً بها كالصلوة في المحل المنصوب من الفاعل بناء على ان الادامر والنواهي تتبع المصالح والمفاسد في المأمور به والنهي عنه ﴿ واما ﴾ على القول بوجود الكلي فلا اشكال ايضاً من حيث ان متعلق النهي يكون هو الخصوصيات ومتعلق الامر هو الطبيعة الموجودة فيها موجودان بوجود واحد لا بوجود واحد ﴿ وتوهم ﴾ ان الصلوة والغضب عنوان وهما من خارج المحمول والكلي انما هو مطلق الحركة مع انه لا يقدح بناء على عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج كما عرفت بل وعلى تقدير وجوده ايضاً اذا كان متعلقاً بنهي هو ان خصوصيات كما مر ﴿ مدفوع ﴾ بان العنوانين انما هو الصلوتي والغضبية ﴿ واما ﴾ نفس الصلوة والغضب فهما صفتان وقسمان من كلي

الحركة ولا يقبل وجود القسم في الخارج مع عدم وجود قسميه ﴿ فان قلت ﴾ اذا يمكن تعلق الحكم بالماهية النهي عنها وان لم يكن مندوحة عن النهي عنه وذلك مستحيل جزئياً فيستحيل تعلق الحكم بالماهية ﴿ قلت ﴾ الاستحالة في ذلك لا من جهة اجتماع المكلف المحكين المتضادين في فرد واحد كما هو محل البحث بل الاستحالة فيه من حيث لزوم التكليف بالمحال لعدم القدرة مع النهي في ذلك على الامتنال بواسطة ان المانع الشرعي كالمانع العقلي عنه عن الامتنال ﴿ وما يرشد ﴾ بل يدل على جواز الاجتماع كراهة العبادة مع وجوبها او استحبابها وعد اهل العرف لمن اتى بالعبادة كذلك مطعياً عاصياً من جهتين والفرق بين الكراهة والحزمة لا يخلو عن تصف كنع عد العرف مطعياً عاصياً بل لا مانع عقلاً من صحة العبادة لو تعلق النهي بها بالخصوص كما في مشكلة اقتضاء النهي الفساد وان كان النهي عنها موجباً لتخصيص الامر عرفاً ولذا سرى الحكم بالفساد الى النهي في المعاملات التي لا مانع عقلاً من صحة المعاملة معه جزئياً كما سيأتي انشاء الله تعالى ﴿ نعم ﴾ قد يقال ان النهي الكراهي كالتحريمي ايضاً يكون مخصصاً فلا بد من تأويله بكونه اقل ثواباً لكن الانصاف ان حل النهي على الخصوصيات لا التخصيص للمأمور به اقرب

( تنبيه بعد ما عرفت ان مناط جواز الاجتماع وعدمه ) \*

هو تعلق الامر بالطبيعة فيجوز ان تعلق النهي بالافراد وعدم تعلقه بها

بل بالفرد فلا يجوز لاجتماع الحكيم المتضادين في واحد شخصي وهو مستحيل  
 تبين لك انه ليس من باب المراجعة ورود الامر على العالم الاصولي الذي  
 يتقيد متعلق الامر فيه من الطبيعة بكل فرد فرد بحيث ينحل الى احكام  
 ممددة مقيدة فيها الطبيعة بالافراد مثل ﴿ اكرم العلماء ولا تكرم القساق ﴾  
 وذلك هو السرفي جعلهم مثل ﴿ اكرم العلماء ولا تكرم القساق ﴾ من باب  
 التعارض بالعموم من وجه لا من باب اجتماع الامر والهي فلا تغفل

### ﴿ عنوان الهي المتعلق بالعبادة ولو كان بنفسها ﴾

لا يقتضي الساد عقلا وان اقتضى ذلك عرفاً ﴿ اما الاول ﴾ فلان الهي  
 عن افراد انما يتعلق به باعتبار الخصوصية المشخصة فلا ينافي الامر بالطبيعة  
 على وجه لا غرض للعولى بتشخصانها الا من حيث كونها واسطة في ثبوت  
 الحكم للطابع لعدم القدرة على امتثالها بدونها اما لكونها محصلة لنفس  
 الطبيعة بناء على وجود الكلبي الطبيعي في الخارج ولا يسري الحكم منها الى  
 الافراد والخصوصيات واما لانها محصلة لغرض من الطبيعة بناء على عدم  
 وجود الكلبي الطبيعي وانما الموجود هو الافراد كما هو الحق ﴿ فان قلت ﴾ لا يكاد  
 يجمع الصحة بمعنى مواقة الامر او الشريعة مع الحرمة وكذا بمعنى سقوط  
 الاعادة فانه مترتب على اتيانها بقصد القرية ولا يمكن ذلك من الملئت الى  
 حرمتها ﴿ قلت ﴾ انما يتمتع اجتماع الصحة بهذه المعاني مع حرمة الفرد اذا  
 كنت تلك المعاني ملحوظة بالنسبة الى نفس الفرد لا بالنسبة الى نفس الطبيعة

لاغير كما عرفت ﴿ وان شئت قلت ﴾ ان النهي عما يصح لولا النهي فلا اشكال ﴿ واما الثاني ﴾ فلان المفاهيم عند العرف من النهي عن بعض افراد الطبيعة انه تخصيص لمورد الامر بما عداه لا النهي عن خصوصية الشخص لاغير كما في مسألة اجتماع الامر والنهي هذا في العبادات ﴿ واما المعاملات ﴾ فلا ملازمة بين حرمتها ونسأدها خلا ايضاً ﴿ نعم ﴾ اذا كان اصل المعاملة غير محرمة لا بد وان يكون النهي عنها ارشاداً الى فسادها كما لو كان النهي لتحريم ما يترتب طلبها من اكل الثمن او المثلث ونحوهما يكون النهي التحريمي مستلزماً لفسادها مضافاً الى ان المفاهيم لدى العرف من النهي عن العقود والايقاعات هو علم ترتب الاثر طلبها وفي بعض الاخبار ايضاً دلالة على ذلك فيكون من باب التخصيص لما يترتب عليه الاثر

﴿ عنوان المفهوم حكم غير مذكور لازم لما هو مذكور ﴾

والنزاع فيه يرجع الى النزاع في ان القضية الشرطية او الوصفية او غيرها هل تدل بالوضع او القرينة على خصوصية تستتبع قضية اخرى مستتلة على ذلك الحكم ام لا

﴿ عنوان تطبيق الحكم على الشرط ﴾

هل يدل على انتفاء عند انتفاء الشرط ام لا ﴿ قولان ﴾ اقواما الاول لتبادر القزيم والترتب بنحو الترتب على العلة المنحصرة مع كثرة استعمالها

في الترتب على نحو الترتب على غير المنحصرة منها بل في مطلق اللزوم وهو أقوى شاهد على ان المستند فما هو المقام عنده انما هو الوضع لا القرينة والا لما أثرت حال الحرد عنها مع كثرة الاستعمال في الخلاف ﴿ بل ربما يقال ﴾ ان اطلاق الشرط يقتضي انحصاراً لانه لو قارنه اوسبقه الآخر لما أثر وحده كما هو مقتضى الاطلاق فتأثيره وحده مطلقاً دليل على عدم وجود شرط آخر سابق عليه او مقارن له ﴿ وفيه ﴾ ان الاطلاق يستدعي عموم الاحوال وهو ممتنع في المقام بالنسبة الى حالتي الاقتران مع شرط آخر اوسبقه عليه لجريرتها مجرى القرينة على عدم انحصار الشرط وانما يظهر عدم شرط آخر من تعليق الحكم على الشرط منفرداً وذلك عين دعوى ظهور العلة في الانحصار ولا ربط له بمسئلة استعادة الانحصار من الاطلاق

### ﴿ عنوان اذا تعدد الشرط مثل اذا خفي الاذان فقصر ﴾

واذا خفي الجدران قصر فلا يخلو اما ان يكون كل منهما من قبيل المرف الذي يكون مملوفاً امرأً ذهنيّاً قابلاً للتضاعف بتعدد العلل اولا بل يكون من العلل الغلوية ﴿ اما الاول ﴾ فالعلل فيه يتعدد بتعدد المرفقات كما هو واضح ﴿ واما الثاني ﴾ فلا بد فيه من المصير الى ان الشرط في الحقيقة واحد وهو المشترك بين الشرطين لامتناع تأثر الامور المتعددة في واحد ﴿ ودعوى ﴾ تخصيص مفهوم كل منهما بمنطوق الآخر فيقال بانتفاء وجوب القصر عند انقضاء الشرطين ويثبت بواحد منهما كدعوى قهيد اطلاق كل من الشرطين بالآخر فيكون الشرط عبارة عن كلا الشرطين ولا يثبت وجوب



القصر الا بهما ممّا ﴿ مدفوعتان ﴾ اما الاولى فلان تفيد الاطلاق موقوف على ثبوته والمفروض انه لا يثبت المفهوم الا بواسطة الانحصار بالشرط النافي للقيّد وهو الشرط الآخر ﴿ وبعبارة ﴾ اخرى لا يثبت المفهوم الا بعدم القيد فلا يعقل ان يتقيد به ﴿ وان شئت قلت ﴾ ثبوت القيد يستلزم عدم المفهوم فلا يعقل ان يتقيد ما هو معدوم به لان التقيد يستدعي الوجود للمطلق الذي يتقيد به فيكون رافعا لعمومه لامزيلا له من اصله ﴿ واما الثانية ﴾ فبان التقيد بعد ظهور استقلال كل من الشرطين بالاشتراط والسببية المنحصرة بحيث لو وجد وحده لوجد المشروط به مما لا شاهد عليه والجمع العرفي لا يقتضيه ﴿ نعم ﴾ حكم العقل بامتناع تأثر الامور المتعددة في واحد يستدعي ان يكون المشترك بين الشرطين شرطا واحدا اذا اجتمعا وان كل واحد يؤثر اثره من وجوب القصر لو اتفرد وحينئذ فلا داعي الى رفع اليد عن المفهوم فيهما على وجه لا يدل احدهما على عدم مدخلة شي آخر في الجزاء الا اذا تعارض مع المنطوق فيتمين العمل بالمنطوق بل لامة ارضة لمفهوم احدى الفضيّتين مع منطوق الاخرى لان نفي وجوب القصر لا تنفآ علة لا تنافي ثبوته لعلة اخرى هذا اذا اتحد الجزاء على وجه يتمتع تعدده ﴿ اما ﴾ اذا كان متحدا صورة ولم يتمتع فيه التعدد فلا اشكال فيه على تقدير تفيد الشرط في كل من النضيتين بالآخر كما هو احد الوجوه في المسئلة السابقة وان كان بين المستلّتين فرق من جهة امتناع العمل بكلا الشرطيتين في المسئلة السابقة بخلافه في هذه المسئلة فانه

لا يتمتع العمل بهما بالاتيان بالجزءاً مكرراً وان اتحد بحسب الصورة ﴿ واما ﴾ على الوجوه الاخرى في المسئلة السابقة فهل اللازم لزوم الاتيان بالجزءاً متعدداً حسب تعدد الشرط او يكفي باتيان ذمة واحدة فيه ﴿ اقوال ﴾ اشهرها عدم التداخل مطلقاً ﴿ وقيل ﴾ بالتداخل كذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين ما لو اتحد جنس الشرط بالتداخل والا فلا ﴿ والاظهر ﴾ هو الاشهر لظهور تعدد الشرط بتعدد الجزء وحده عند حصول كل شرط فلو ورد ﴿ اذا بليت فتوضاً واذا نمت فتوضاً ﴾ فبال ونام او بال مكرراً او نام كذلك كان الظاهر منه هو وجوب الوضوء بكل شرط غير ماوجب بالآخر ولا يضير في كون فرد محكوماً بحكم فرد آخر اصلاً ﴿ نعم ﴾ لو كان الجزء عبادة عن الحقيقة الواحدة من الوضوء بما عي واحدة لامتنع فيه ذلك لامتناع اجتماع المحكمين المماثلين في واحد كالتضادين اذا لم يختلف متعلق الحكم فيهما كما مر في مسألة اجتماع الامر والنهي ﴿ فان قلت ﴾ ان ظهور تعدد الشرط في تعدد الجزء معارض بظهور اتحاد الجزء في اتحاد الشرط ولا مرجح لتأويل في احدهما دون الآخر ﴿ قلت ﴾ ان ظهور اتحاد الجزء انما هو من باب الاطلاق وظهور المطلق معلق على عدم اليان وتعدد الشرط يصلح لان يكون بياناً فلا يكون ظهور للمطلق في الاطلاق هذا اذا كانت العلل الشرعية مؤثرات ﴿ اما ﴾ اذا كانت معرفات بمعنى انها كاشفة عن السبب فلا مشكل يرتفع من اصله لانه لا مانع من تعدد الكاشف عن السبب الواحد

فيزداد وضوحاً على حسب تعدد الكواشف كما سر (نم) انه لاوجه للتفصيل بين اختلاف الشروط بحسب اختلاف جنس الشرط واتحاده بواسطة توم عدم صحة التعلق بمصوم اللفظ في الثاني لانه من اسماء الاجناس فع تعدد افراد شرط واحد لم يوجد الا سبب واحد بخلاف الاول لكون كل منهما سبباً على حدة فلا وجه لمدخلهما (وذلك) لان قضية اطلاق الشرط في مثل اذا بليت فتوضاً هو حدوث الوجوب عند كل مرة لوبال مرات والا فالاجناس المختلفة لا بد من رجوعها الى واحد فيما جعلت شروطاً واسباباً لواحد لان الاشياء المختلفة بما هي مختلفة لا تكون اسباباً لواحد كما مر

﴿عنوان الظاهر انه لا مفهوم للوصف وما يحكمه مطلقاً﴾

لعدم ثبوت الوضع وعدم لزوم اللغوية بدونه لعدم انحصار الفائدة به وعدم قرينة اخرى ملازمة له (نم) لو ثبت بالقرينة على الوصف على وجه الانحصار استغنى عنها الاتفاء عند الاتفاء لكن ذلك ليس من باب مفهوم الوصف كما لا يخفى (فان قلت) ان الاصل في القيد ان يكون احترازياً (قلت) ان ذلك لا يوجب الاضيق دائرة موضوع الحكم في القضية بجمل الموصوف والصفة بمنزلة اللفظ الواحد ضرورة عدم الفرق بين قولك (جثني بانسان وجثني بحيوان فاطق) كما انه لا يلزم في حل المطلق على المقيد فيما وجد شرائطه الا ذلك لان قضية الحمل ان ليس المراد بالمطلق الا المقيد من دون لحاظ المفهوم بل ربما (يقال) انه لاوجه للحمل لو كان بلحاظ المفهوم

لان ظهور المطلق بالاطلاق انما هو بالمنطوق فلم قل انه اقوى من المفهوم  
فليس المفهوم اقوى منه حتى يحمل عليه

### ﴿ عنوان اذا كانت الغاية قيداً للحكم ﴾

كما في قوله عليه السلام ﴿ كل شيء حلال حتى تعرف انه حرام وكل شيء  
طاهر حتى تعلم انه قذر ﴾ دلت على ارتقاع الحكم عند حصولها عرفاً والا لما  
كان ما جعل غاية له بغاية والخلاف الآتي في ان الغاية داخلة في المعنى  
او خالجة عنه لا يجري فيما كان من الغاية قيداً للحكم لخروجها عنه حينئذ جرماً  
بخلاف ما اذا كانت الغاية قيداً للموضوع ﴿ نحو سرت من البصرة الى  
الكوفة ﴾ فخالها حال الوصف في علم الدلالة ويتأتى فيها الخلاف في انها  
خارجة عن المعنى او داخلة فيه ﴿ والظاهر ﴾ خروجها لكونها من حدوده فلا  
تكون محكومة بحكمه الا مع القرينة

### ﴿ عنوان مفهوم الحصر وهو الجبس لغة ﴾

وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشئ باحد الطرق المعهودة الذي يلزم  
منه في المخصوص عن غير المخصوص به ولو بحسب الاضافة والنسبة الى شيء  
آخر وهو المراد بمفهوم الحصر وحينئذ فلا اختصاص اذا لم يكن موجباً للنفي  
كما في الاستثناء في مقام الاثبات ﴿ نحو اكرم التوم الا زيداً ﴾ فليس ذلك  
من مفهوم الحصر في شيء والنفي المستفاد من ادات الاستثناء ليس حاصلها

من التخصيص بل الظاهر انه لا تخصيص ايضاً في ذلك لان المراد من التخصيص هو ما يستلزم النفي عن غير المخصوص بالحكم لا ما كان الموضوع الذي تعلق به الحكم قاصراً عن تناول ملغده فان ذلك من مفهوم القتب بناءً على القول به لا من مفهوم الحصر ﴿ فان قلت ﴾ ان النفي عن غير المخصوص حاصل بالمنطوق في مثل لا تكرم النعم الا زيداً ولا تكرم الا زيداً لا بالمفهوم ﴿ قلت ﴾ ان النفي الحاصل بالمنطوق انما هو نوطئة للحكم المتيث وللاختصاص بالمستثنى لا غير وبعد ثبوت الاختصاص به يلزم من الاختصاص نفي الحكم عما عده بجبث لو ثبت الحكم لغبر المخصوص زال الاختصاص من اصله وبزول النفي المستفاد من الاختصاص وان لم ينزل اصل النفي الحاصل بالمنطوق بل غايته تخصيص العموم الحاصل بالمنطوق في نفي الحكم فيما عدى المخصوص

### ﴿ عنوان للقصر والحصر طرق ﴾

منها ما كان بادوات الاستثناء بعد النفي والدلالة عليه انما تكون بواسطة النفي وادوات الاستثناء الموجبين لاختصاص الحكم بما اخص هو به على وجه يستلزم النفي عما عده كما عرفت وليست الدلالة عليه بمجرد الاستثناء والا لثبت الاختصاص في الاستثناء في مقام الاثبات مع انك قد عرفت فساد ذلك الدلالة عليه بالمنطوق لا بالمفهوم وهو افسد من سابقه كما عرفت ﴿ ومنها انما ﴾ وهي تدل على الحصر والاختصاص، ﴿ ومنها ﴾ توسط

ضمير الفصل \* وتعريف المستند والمستند اليه كل ذلك لتبادر وتصرح  
اهل اللغة

﴿ عنوان لادلالة لللقب ولا للعدد على المفهوم ﴾

وانتفاء مستخ الحكم عن غير موردهما ﴿ نعم ﴾ قضية التقييد بالعدد  
منطوقاً عدم جواز الاقتصار على مادونه والزيادة كالتقيصة اذا كن التقييد به  
للتحديد بالاضافة الى كل من طرفيه لكن ليس عدم الاجزاء بشير العدد  
المدكور في المنطوق من جهة دلالاته على المفهوم بل انما يكون لاجل عدم  
المواقة مع ما اخذ فيه المنطوق

﴿ عنوان العموم على اقسام ﴾

استغراقي ككل رجل ﴿ وبديلي ﴾ كي رجل ويختلف ذلك بنفسه وضماً  
فيتعن كل موضوع من ذلك للحكم الموافق له استغراقياً او بديلياً ﴿ نعم ﴾  
الداعي لاختلاف الاوضاع هو اختلاف الاحكام الي تتعلق بموضوعاتها وقد  
يكون العموم ﴿ مجموعياً ﴾ واسطة الاحكام وان كان اصل وضعه للامه تفرق  
كما في مثل ﴿ جل الرجال الخشبة ﴾ وكيف كانت فلاحكام المتعلقة بالعلم  
﴿ مارة ﴾ يكون نعلها على وجه يكون كل فرد منها موضوعاً للحكم على حدة  
﴿ واخرى ﴾ بنحو يكون الجميع موضوعاً واحداً ﴿ وثالثة ﴾ بنحو يكون كل  
واحد موضوعاً على البدل ﴿ اما ﴾ شمول مثل عشرة ونحوها لاجزائها المندرجة

٨٢ ﴿ في ان النكرة في سياق النفي او النهي — والجمع المحلى باللام  
يفيدان العموم وفي ان للعموم صيغة تخصه ﴾

تحتها على وجه يقتضي موضوع العشرة بانتفاء اي جزء منها فليس ذلك من  
العموم المصطلح بشئ لكونه من قيل شمول الفرد لاجزائه التي لا يكون كل  
جزء منها مصداقاً للام ولا تصدق على الباقي حقيقة ولا مجازاً اذا استثني  
منها جزء وانما تستعمل بمعناها حقيقة في مقام الاستثناء من باب العنوان  
التي يستعمل بمعناه وان نفي الحكم عن بعض اجزائه فلا يشمل النزاع في  
العام المخصص هل هو حقيقة ام مجاز

﴿ عنوان لاشبهة في ان للعموم صيغة تخصه ﴾

كالخبرص لغة وعرفاً طاماً وخاصاً للتبادر

﴿ عنوان النكرة في سياق النفي او النهي تفيد العموم ﴾

عرفاً بل وعقلاً بعد ان كانت المقام في العرف من ذلك نفي قس  
المأهية لان السلب لا يتوجه على قس المراد لو كان بعض افراد المأهية بل  
على العنوان الذي اخذ في اللفظ بما هو دال عليه وذلك قس المأهية التي  
لا يتحقق قبها الا بنفي جميع افرادها ولولا ذلك لما صح التخصيص فيها  
واستثناء بعض الافراد منها فان الاستثناء انما يكون من ظاهر اللفظ لا من  
واقع المراد والا لحصل التناقض

﴿ عنوان الجمع المحلى باللام يفيد العموم ﴾

وضعا وربما استعمل في المجموعى او الجنس مجازاً كما في مثل ﴿ حل - حل

الرجال الخشبة ﴿ ونحو ﴾ وانما الصدقات للفقراء والمساكين ﴿ اما المفرد المحلى باللام ﴿ فهو للجنس ويستعمل في العموم الاستغراقي مع القرينة نحو ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ كل ذلك بواسطة التعريف الموجب للتحين في مدخول اللام وهو الجمع بجميع مراتبه في الاول فلا يخرج الفرد لكونه مع غيره احد مراتب الجمع ولا يكون لتحين اقل الجمع لكونه باعتبار كونه متيقناً متيناً بنفسه فلا يحتاج الى التحين وحصول الامتثال بالفرد الواحد وان عصى بجميع الافراد في مثل اكرم العلماء للناطق وليس من حيث الاستعمال ولذا لا يمتثل بالفرد في مثل ﴿ اشتر الدور او الحجير ﴾ اذا اشترى واحداً منها ويكون عاصياً مطلقاً لعدم تنقيح الناطق فيه بالنسبة الى الفرد وكذا الثاني وهو المجموع ولو بالقرينة بواسطة كون اللام فيه للاشارة الى تعيين المجموع وفي الثالث وهو الجنس تكون اللام فيه للاشارة الى الجنس

﴿ عنوان العام المخصص بالمتصل او المنفصل حجة فيما بقي ﴾

لان العام مطلقاً ظاهر في العموم وان لم يستقر ظهوره الا بعد انقطاع الكلام وهو في المتصل لم ينقطع الا بعد التخصيص فاذا انقطع الكلام ولم يحصل المزاحم لاصل الظهور عمل عليه ﴿ وكون ﴾ المخصص مزاجاً للظهور في العموم ولم يكن الظهور في الباقي حاصلًا قبل التخصيص ﴿ مدفوع ﴾ بان النظر في ظهور العام الى ظاهر ما يستعمل فيه اللفظ وهو العموم قبل التخصيص



بالوضع ثم ما يخص بول تخصيص بالفريضة وهكذا الى نهاية المخصصات وذلك هو المدار في ترتيب الاحكام لا المستعمل فيه اللفظ واقصاً فلا ينافي ذلك احتمال مخصصات اخر غير المخصص المعلوم متقية بالاصل ولا دوران بين مجازات بعد كون المجاز معيناً في الباقي بعد المخصص المعلوم وانتقاء المخصص المحتمل بالاصل ﴿ فاندفع ﴾ ما يقال باجمال العام بعد التخصيص لتعدد المجازات حسب مراتب الخصوصيات وتعين الباقي من بينها بلا معين ﴿ ترجيح ﴾ بلا مرجح وذلك لوجود المرجح للباقي بعد المخصص المعلوم كما عرفت ﴿ اللهم ﴾ الا ان يقال ان انتقاء المخصص بالاصل لا يوجب الظهور بالباقي بعد المخصص الاول لان المخصص الاول لا يوجب بنفسه ظهوراً بما عداه بل يتى الظهور بالعموم لا غير وعدم المخصصات لا تحدث ظهوراً فيه بل يبقى على حاله من التبديد بين مراتب المجاز واستانزاع عدم المراتب الاخر بواسطة الاصل لا يثبت ظهور اللفظ في المرتبة الاولى والاصل المثبت انما يعتبر في مباحث الالفاظ اذا كان مثبتاً لبقاء ظهورها كاصالة عدم الفريضة في الحمل على الحقيقة وعدم التخصيص في الحمل على العموم ﴿ نعم ﴾ لو كان العام من قبيل المتفصي امكن في المخصصات الاخر بالاصل عملاً بالاقتضاء بموجب ظاهر اللفظ مع عدم المانع المتني بالاصل ولكن لا يرفع بذلك الاشكال عن جميع موارد العموم المخصص ﴿ فالاولى ﴾ في دفع الامتثال ان يقال ان العام ليس موضوعاً لمفهوم العموم والا لالتقى العام رأساً بالتخصيص بفرد ما

ولم يكن له باق ولا مراتب بعد التخصيص حتى يكون مجملا بالنسبة اليها بل هو موضوع لما يصدق عليه العام فاذا خرج فرد من مصاديقه تبقى الافراد الاخر والتجوز بالعام انما هو بخروج الفرد لا يفاء الشمول للباقي فالشمول للباقي على حاله باق ولا مانع من استناد الظهور في الجزء الى الوضع للكل وان لم يستعمل فيه كما في المقام فلا اشكال ولعله الى ذلك ينظر كلام بعض المحققين من مشايخ مشايخنا فيما حكى عنه قال اعلا الله مقامه ﴿ ان دلالة العام على كل فرد من افراده غير منوطة بالدلالة على فرد آخر من افراده ولو كانت دلالة مجازية اذ هي بواسطة عدم شموله للافراد المخصوصة لا بواسطة دخول غيرها في مدلوله فالمتقضي للحمل على الباقي موجود والمانع مفقود لان المانع في مثل المقام انما هو ما يوجب صرف اللفظ عن مدلوله والمفروض انتفاءه بالنسبة الى الباقي لاختصاص المخصص بذره فلو شك فالاصل عدمه

### ﴿ عنوان اذا كان الخالص مجملا بحسب المفهوم ﴾

فلا يخلو اما ان يكون دائراً بين الاقل والاكثر او يكون دائراً بين المتباينين ﴿ والاول ﴾ ، ان يكون منفصلاً او يكون متصلاً ﴿ اما الاول ﴾ وهو ما كان دائراً بين الاقل والاكثر وكان متصلاً فالعمل على العام بالنسبة الى الاكثر لعدم مزاحة الخالص للعام بالنسبة اليه لان الخالص لا يكون حجة الا في الاقل ﴿ واما الثاني ﴾ وهو ما كان دائراً بين الاقل والاكثر وكان

متصلاً فلا يجوز العمل بالعام لان ظهوره لم يستقر الا بعد انقطاع الكلام فاذا كان الخالص مجحلاً ولم ينقطع الكلام يسري الاجل من الخالص اليه فلا يمكن العمل به ﴿ واما الثالث ﴾ وهو ما كان دائراً بين المتباينين مطلقاً فلا يجوز العمل بالعام ايضاً لانه لا يخصيصه باحدهما

﴿ عنوان اذا كان الخالص مجحلاً بحسب المصدق ﴾

فلا شبهة في عدم جواز التمسك بالعام لو كان الخالص متصلاً به ضرورة عدم استقرار ظهوره الا في الخصوص والمفروض اجمال الخالص ﴿ واما ﴾ اذا كان الخالص منفصلاً عنه فاكثر المتأخرين على عدم حجة العام بالنسبة الى ذلك الفرد لان الخالص وان لم يكن حجة في الفرد المشتبه الا انه يجب اختصاص حجة العام في غير عنوانه من الافراد فيكون اكرام العلماء في مثل ﴿ اكرم العلماء ولا تكرم القساق ﴾ حجة في العالم غير القساق فالمصدق المشتبه وان كان مصداقاً للعام بلا كلام الا انه لم يعلم انه من مصاديقه بما هو حجة لاختصاص حجته بغير القساق ﴿ ويدفعه ﴾ صحة مواخذة المولى من امتنع عن اكرام واحد من جيرانه اذا احتمل عداوته فيما اذا امره باكرام جيرانه وقطع بخروج من كان عدواً له منهم ﴿ والفرق ﴾ بين المخصص القضي واللي بعد ان كان كل واحد منهما حجة ﴿ في غاية الخفاء ﴾ ولا اختصاص لحجة العام بغير المصدق المندرج تحت عنوان الخالص بل يعم ذلك وغيره ما لم يعلم

انه من مصاديق الخاص لاصالة علم المانع عن عموم العلم لكن ذلك حيث يكون المخصص من قبيل المانع لا المتنوع كما في فظير ما ذكر من المثال في المقام والمثبت من الاصول اللفظية حجة مطلقة لان مناط بناء العقلاء في الاصول المثبتة في مباحث الالفاظ لا يختلف فيه الحال باختلاف الموارد والاحوال ﴿ ودعوى ﴾ ان المكلف ﴿ بالكسر ﴾ اذا لم يكن عالماً بدخول الفرد المشتبه في العموم فكيف يكون حكمه شاملاً له ﴿ مدفوعة ﴾ بانه لا يتمتع على المكلف ﴿ بالكسر ﴾ ان يهد قاعدة ويؤسس ضابطاً يكون هو المرجع عند الشك وان علم بخروج الفرد المشكوك عنها فضلاً عما لو كان مشكوكاً خروجه ودخوله عنده وان لم يجزله العمل بتلك القاعدة عند الشك لعدم جريها في حقه بناء على عدم العمل بقاعدة المفتي والمانع مالم يكن نفي المانع من الاصول اللفظية والمعصوم مبلغ لا حاكم فلا يتمتع في حقه العمل بالعموم في مثل ذلك ﴿ وكونه ﴾ عالماً بالاحكام لا ينافي جربه على المعارف في الموضوعات كالفسق والعدالة ونحوها في مقام ترتيب الاحكام عليها مع الغض عما هو معلوم عنده بعم الامامة

### ﴿ تنبيه اذا كان المخصص منوعاً ﴾

لم يمكن نفي المخصص في الشبهة المصداقية بالاصول اللفظية لاعم بالمخصص فلا يجري فيه اصالة عدم التخصيص وليس المخصص من قبيل المانع حتى يتنفي بالاصل اللفظي ايضاً حسبما عرفت وحينئذ يمكن العمل بالاصل الموضوعي في غالب الموارد فيحكم عليه بحكم العام وان لم يجز التحسك به ﴿ اللهم ﴾ الا ان

يقال ان المخصص اذا كان منوعاً لا بد وان يكون العام معنوياً بعنوان خاص  
 مبين لعنوان الخاص فلا يحكم حينئذ بحكم العام بمجرد نفي عنوان الخاص  
 ﴿ وفيه تأمل ﴾ بل منع لتحقيق التوزيع بمجرد كون العام غير معنون بعنوان  
 الخاص بل هو ماعدى الخاص مما بقي مشمولاً لحكم العام ولم يكن الخاص  
 من قبيل المانع عما اقتضاه العام ﴿ نعم ﴾ ربما يكون العام معنوياً بعنوان  
 خاص لا يمكن احرازه بالاصل سواء كان المخصص منوعاً او من قبيل المانع  
 وذلك مثل ﴿ اكرم العلماء المدول ﴾ فان التخصيص بالمدول يوجب اخراج  
 ما عدا ما يكون الاصل الموضوعي نافياً للحكم المسلط على العام وهو وجوب  
 اكرام العلماء المدول ولا ينفي المخصص وهو غير المدول ﴿ وكون ﴾ وصف  
 المدول كالغاية من قبيل التقييد لا المخصص ﴿ مدفوع ﴾ بما هو الظاهر من  
 كلمات التقديم التي عدتها من المخصصات من انها تحمل على التخصيص اذا  
 كان التقييد ممتناً عادة وذلك لتعذر ان يكون العلماء كلهم عدولاً او كلهم  
 فاسقاً فلا بد وان يكون الوصف والغاية مسوقين للتخصيص ببعض الافراد  
 دون بعض لا التقييد ﴿ وكيف كان ﴾ فلو شك في كون امرئة قرشية  
 او كون شي من غير ما كره اللحم فاصالة عدم كونها قرشية ينفي تحميمها  
 الى الستين واصالة عدم كونه من غير ما كره اللحم ينفي حرمة الصلوة سواء  
 قلنا ان القرشية من قبيل المانع عما يقتضيه طبيعة النساء من التحيض بالتحسين  
 وعدم المأكولية مانع عما يقتضيه نوع اللباس من جواز الصلوة كما هو الوجه

اوانهما من قبيل النوع على اضعف الوجهين ولا يفتر في نفي الحيضية وثبوت  
الجواز الى العمل بالعالم ولا يمارض اصالة عدم القرشية وعدم كونه مما لا يؤكل  
لحمه باصالة عدم كونها غير قرشية وعدم كونه ما كوال اللحم لعدم ترتب الاثر  
الا على القرشية وغير المأكولة

﴿ عنوان ربما يكون عموم العالم رافعاً لاجال المخصص ﴾

وذلك مثل ما اذا ورد اكرم العلماء وورد نهي عن اكرام زيد وتردد  
بين زيد العالم وبين زيد آخر غير عالم فيتمين ان يكون النهي عنه هو غير  
العالم لاصالة عدم التخصيص كما مر وكونها من الاصول المثبتة ﴿ لا يقدح ﴾ بعد  
ان كانت من الاصول اللفظية حسبما عرفت وكذلك يكون مبنياً لوصف  
الخاص اذا كان مجهولاً وذلك كما لوورد النهي عن اكرام زيد وشك في انه  
عالم ام لا فانه باصالة عدم التخصيص يثبت كونه غير عالم فيحكم عليه بسائر  
مالغير العالم من الاحكام ومثل ذلك ما لو كانت الشبهة في المصدق كما لوورد  
اكرم جبراني ولا تكرم اعدائي وشك في ان واحداً من جيرانه عدواً له لافيا  
اذا ورد النهي عن اكرام الاعداء من جيرانه وشك انه من الاعداء ام لا  
ومن ذلك ايضاً لوورد الاسر بلعن قبيلة من القبائل والنهي عن امن المؤمن  
وشك في واحد من تلك القبيلة انه مؤمن فنه يحكم بوجوب لعنه وانه غير مؤمن  
بخلاف ما لو استثنى المؤمن منهم وشك في فرد انه من افراد المؤمن المستثنى  
ام من غيرهم فنه يندرج في مسألة انخاص المشتبه المصدق وقد مر حكمه

﴿ عنوان لا يجوز العمل بالعموم قبل الفحص عن المخصص ﴾

إذا حصل العلم الاجبالي بالتخصيص ويكفي الفحص في مورد العلم الاجبالي الى ان يحصل مقدار من التخصيصات يوافق عدد المعلوم بالاجال فينطبق المعلوم من العدد على ذلك المقدار الحاصل بالفحص قهراً ويكون الشك بالنسبة الى ماعده بنوياً لكون المعلوم بالاجال انما هو محض العدد بحيث لو كان في الواقع مخصص زائد على المعلوم من العدد لم ينتجز التكليف الا بمقدار ذلك ﴿ نعم ﴾ لو كانت المعلوم الاجبالي معنوياً بعنوان خاص ثم اشبهه ولم يكن العلم بمجرد العدد للزم الفحص حتى يحصل اليقين مالم يكن خرج فيكفي الظن ﴿ ثم ﴾ ان الفحص عن المخصص فحص عما يزاحم الحجية وليس هو كالفحص في مقام اجراء الاصول العملية في الاحكام فلها بدون الفحص لا تكون حجة لعدم حكم العقل بها الا اذا كان القاب بلايات ولم يكن كذلك مالم يحصل الفحص واطلاق النقل على البرائة والاستصحاب مقيد بالفحص ايضاً بالاجماع

﴿ عنوان الظاهر ان الخطابات الشفاهية ﴾

مثل يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا ﴿ ونحوهما حقيقة فيمرت حضر مجلس التخاطب ولا تشمل ماعدى ذلك من الغائبين والمعدومين لانها

موضوعة للخطاب الحقيقي وهو امر نسبي يستدعي مخاطباً ﴿ بالكسر ﴾ ومخاطباً ﴿ بالفتح ﴾ لا للخطاب الايقاعي الانشائي ﴿ ودعوى ﴾ ان الانشاء خفيف المؤنة وان وضع الانشائيات انما هو لوجودها الايقاعي الانشائي وذلك لا يستدعي الا الفصل لمؤدى صفة الانشاء بلا بحث ولا زجر ولا يصير الخطاب فعلياً الا بعد وجود الشرائط وقصد الموانع ﴿ كلام شعري ﴾ وقد تقدم المناقشة فيه ﴿ ثم ﴾ ان الثمرة بين النول بتعميم الخطابات الشفاهية وعدمه ربما يدعى انها تظهر فيما لو اختلف صنف المشافين عن غيرهم وذلك كما لو كان المشافون واجدين لحضور الامام في صلاة الجمعة دون غيرهم فلا يتشبه في حقهم دليل الاشتراك لاشتراطه باتحاد الصنف ويصح التمسك حينئذ باطلاق الخطاب بناءً على تعميمه لغير المشافين ولا يصح التمسك باطلاقه بناءً على عدم التعميم ﴿ ويدفع ﴾ ذلك ان الاطلاق مع ارادة المقيد معه لا يصح فيما يمكن ان يتطرق اليه صَدان النيد بالنسبة الى الحاضرين فاذا ثبت الاطلاق في حق الحاضرين لاجل ذلك عم الحكم بقاعدة الاشتراك الثابتة بالايجاع الفائين والمعدومين ولا ينافي اشتراط ذلك بالاتحاد في الصنف اذ ليس المراد بالاتحادية الا الاتحاد فيما اعتبر قيداً في الاحكام لا الاتحاد فيما كثر الاختلاف بحسبه والتفاوت بسببه من الاحوال الطارئة والا لما ثبت بقاعدة الاشتراك لفائين فضلاً عن المعدومين حكم من الاحكام ﴿ والماصل ﴾ انه لا ثمرة بين القولين بذلك ﴿ نعم ﴾ ربما تظهر الثمرة بينهما



بناءً على اختصاص حجة الظواهر بمن قصدا فهامه والتحقيق عدم الاختصاص  
بذلك فلا ثمة بينهما مطلقاً

﴿ عنوان اذا انعقد للمعوم ظهور بالمعوم ﴾

ثم تعقبه ضمير يرجع الى بعض افراده بحيث لا يمد ما اشتل على الضمير  
مما يكتنف به عرفاً على وجه يوجب عدم ظهور العام في معناه الحقيقي فيكون  
مجملاً وكان كل من العام والضمير واقعاً في مقام مستقلاً بما حكم عليه في  
الكلام مثل قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن الى قوله وبهولتهن احق  
بردهن ﴾ لأمثل والمطلقات ازواجهن احق بردهن \* مما لا شبهة في تخصيص  
العام به فهل يكون ذلك الضمير الراجع الى بعض افراد العام مخصصاً للعام ام لا  
﴿ خلاف والمحق ﴾ علم التخصيص لان اصابة الظهور في طرف العام مسألة  
عنها في جانب الضمير للدوران الامر في الضمير بين كونه على سبيل الحقيقة  
بان يكون راجعاً الى تمام مرجعه اوعلى سبيل المجاز بان يكون راجعاً الى بعض  
ما هو المراد من مرجعه اوفي الاسناد بان يكون الحكم المستند الى البعض  
حقيقة مستنداً الى الكل نوسماً وتجاوزاً وحينئذ يكون الشك في جانب الضمير  
في كيفية المراد واصالة الظهور حجة في المراد لافي كيفية ما يراد لاختصاص  
بناء الغلاء عليها في ذلك

## ﴿ عنوان الظاهر ان المفهوم الخاص المخالف ﴾

مقدم على المنطوق مع عدم المرجحات الخارجية لعموم المنطوق على المفهوم الخاص بحسب الدلالة سواء كان المفهوم موافقاً او مخالفاً بل لا اشكال في تقديمه اذا كان موافقاً ﴿ اما ﴾ اذا كان المفهوم المخالف اعم مطلقاً او من وجه فيه وفي المفهوم الموافق ففيه مسائل ﴿ الاولى ﴾ المفهوم المخالف اذا كان اعم فانه يخص بالمنطوق اذا كان اخص بلا اشكال ﴿ الثانية ﴾ المفهوم المخالف اذا كان اخص من وجه فانه يلغى في مورد الاجتماع بناءً على ترجيح المنطوق على المفهوم لا مطلقاً وان كانت التحقيق عدم الترجيح كما سيأتي انشاء الله ﴿ الثالثة ﴾ المفهوم الموافق اذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه كما اذا ورد ﴿ اكرم خدام العلماء ولا تكرم القساق ﴾ فورد الاجتماع العالم القاسق الذي يجب اكرامه بمفهوم الموافقة مع انه محرم الاكرام بعموم النهي فيدور الامر بين التصرف بعموم النهي او المنطوق المعارض له لان المفهوم قضية لبية تابعة للمنطوق فلا يمكن التصرف بها مستقلاً ولا مرجح لاحدهما على الآخر ﴿ وكون ﴾ العام مسوقاً لبيان المفهوم ﴿ لا يوجب ﴾ ترجيح المفهوم بعد ان كان فرع المنطوق الذي قد اتفق الترجيح بينه وبين المنطوق الآخر ﴿ ثم ﴾ ان محل البحث هو تعارض العموم من حيث كونه عموماً مع المفهوم من حيث كونه مفهوماً فلا يشمل ما لو كان احدهما متفياً بالآخر كما لو كان

بواسطة مقدمات الحكمة دون الآخر ولا فرق في تعارض المنطوق من حيث كونه منطوقاً والمفهوم من حيث كونه مفهوماً اذا لم يكن المفهوم اخص بين كون الدلالة في كل منهما بالوضع او بمقدمات الحكمة لعدم تمام مقدمات الحكمة في كل منهما ومزاجة الظهور الوضي في احدهما للظهور الوضي في الآخر فلا بد من العمل بالاصول فيما دار الامر فيه بين العموم والمفهوم اذا لم يكن المفهوم اخص

### ﴿ عنوان اذا تعقب الاستثناء جلا متعددة ﴾

ففي رجوعه الى الكل او خصوص الاخيرة او لم يكن ظاهراً في احدهما بل لا بد في التمين من قرينة وان كان رجوعه الى الاخيرة لا بعنوان المخصوص متيقناً ﴿ اقوال ﴾ اما رجوعه الى غيرها بلا قرينة فهو خارج عن طريق المحاورات وان صح رجوعه اليه مع القرينة وكذلك يصح رجوعه الى الكل معها كما عرفت ﴿ واشكال ﴾ بعضهم في ذلك ﴿ مدفوع ﴾ بان تعدد المستثنى منه كتعدد المستثنى لا يوجب تفاوتاً بحسب المعنى من جهة الاداة لان المستعمل فيه الاداة فيما كان المستثنى منه متعدداً هو المستعمل فيه الاداة فيما كان واحداً وكذا الحال بالنسبة الى المستثنى وتعدد المستثنى او المستثنى منه خارجاً لا يوجب تعدد ما استعمل فيه اداة الاستثناء مفهوماً ﴿ ثم ﴾ ان العام فيما عدى الجملة الاخيرة التي كان النخصيص بالنسبة اليها متيقناً هل يكون ظاهراً في العموم ام لا ﴿ وجهان ﴾ بل قولان اقوامهما الاول ﴿ ودعوى ﴾ ان

العام في غير الاخيرة لا يكون ظاهراً في العموم حينئذ لا كساقفه بما لا يكون ظاهراً فيه فالمرج بالنسبة اليه هو الاصول الا ان ﴿ يقال ﴾ بحجية اصاله الحقيقية تعبداً لا من باب الظهور فيكون المرجع حينئذ اصاله العموم اذا كان وضعياً لاما اذا كان بالاطلاق ومقدمات الحكمة فانه لا تكاد تتم تلك المقدمات مع صلاح الاستثناء للرجوع للجميع ﴿ مدفوعة ﴾ بان الموقوف على تمام الكلام انما هو استمرار الظهور لا نفسه وبعد اقطاع الكلام ولم يعلم المحقق يستمر الظهور فيتمين العمل به للشك في تخصيصه ﴿ نعم ﴾ ذلك متجه بالنسبة الى الاطلاق لتوقف جريان مقدمات الحكمة على تمام الكلام وبعد تمامه لا تكاد تتم تلك المقدمات لصلاح الاستثناء بان يرجع للجميع

### ﴿ عنوان الحق جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد المعتبر ﴾

بالخصوص، كما جاز تخصيصه بالكتاب والخبر المتواتر او المحفوف بالقرينة القطعية لسيرة المعروفة من الاصحاب في تخصيصهم بخبر الواحد عموم الكتاب الى زمنهم عليهم السلام واحتمال ان يكون ذلك بواسطة القرينة ﴿ واضح ﴾ البطلان على ان وجود خبر لم يكن على خلافه عموم الكتاب فادر جداً فيلزم من عدم تخصيص الكتاب به الفاء الخبر غالباً والتادر الغير الخائف بحكم عدم ﴿ والوجه ﴾ في تخصيصه بذلك ان الخبر بدلالة مستداه صالح للتصرف بصالح العموم بخلاف اصاله العموم فانه غير صالحة لرفع اليد عن دليل اعتبار الخبر على انه لا اصل لاصالة العموم في عمومات الكتاب بعد العلم الاجبالي بوجود التخصصات

الذي لا يتحل الا بواسطة العمل باخبار الآحاد والاخبار الدالة على ان الاخبار  
 المخالفة للقرآن يجب طرحها او ضربها على الجدار او انها زخرف او انها مما لم  
 يقل بها الامام عليه السلام محمولة على المخالفة بنير العموم والخصوص ان لم يقل  
 ان المخالفة بذلك ليست من المخالفة عرفاً كيف وصدر الاخبار المخالفة  
 للكتاب بذلك كثيرة جداً ﴿ سلنا ﴾ ولكن بواسطة الحكم عليها بالضرب  
 على الجدار او انها زخرف المنصرف الى كون العمل بها منكراً تختص المخالفة بالمخالفة  
 المنكرة التي لا يكون الجمع فيها عرفياً وذلك في غير مورد العموم والخصوص  
 المطلق هذا مع قوة احتمال ان يكون المراد من تلك الاخبار انهم لا يقولون  
 بنير ما هو قول الله تبارك وتعالى واقماً وان كان هو على خلافه ظاهراً شروحاً  
 لمراهم تعالى وبياناً لمراده من كلامه والملازمة بين جواز التخصيص وجواز النسخ  
 به ﴿ ممنوعة ﴾ لو كان مقتضى القاعدة جوازهما لاختصاص النسخ بالاجماع على  
 المنع مع ان النسخ مما تتوفر الدواعي الى ضبطه فلا يترك ثبوته عن العلم به  
 غالباً ولذا قل الخلاف في تعيين موارد بخلاف التخصيص على ان النسخ الممنوع  
 انما هو نسخ الكتاب بالاخبار على حد نسخه بالكتاب فتكون المخالفة بين  
 الاخبار وبين الكتاب بالتباين ولو كان الناسخ اخص لا بتخصيص الزمان  
 حتى يكون على حد تخصيص الافراد لان الخبر المخصص للحكم بزمان دون  
 زمان يكون حاكياً لمعنى النسخ وهو كالخبر الحاكمي لنفس النسخ للكتاب  
 لا ينبغي الرب في حجيته

﴿ عنوان اذا ورد الخصاص بعد حضور وقت العمل بالعام ﴾

وكان العام واراء لبيان الحكم الواقعي كان الخصاص ناسخاً لا مخصصاً لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يتفاوت الامر بين كونه ناسخاً او مخصصاً في الازمنة المأخرة عن ورودها وانما تظهر الفرة في ترتيب الاثر على العام قبل زمان ورود الخصاص فعلى تدبر النسخ يصح بخلاف التخصيص فان الاثر لا يترتب على العام رأساً وحيث لا يشك في ورود الخصاص بعد حضور وقت العمل بالعام او قبله قل مرجع هو الاصول العملية وكثرة التخصيص وندرة النسخ لا تجدي الا هما كان شرط التخصيص والنسخ محرزاً ويردد الامر بينهما فلا شكوك يلحق بالاعم الاغلب في اما في اذا كان شرط التخصيص غير محرز وهو ورود الخصاص قبل حضور وقت العمل باهم وكان الاغلب هو ما كان جامداً للشرط فليس المنكوك معلوماً انه من نسخ الاغلب حتى يأخذه بحكامه بل محتمل ان موضوعه مبين لموضوع الاغلب ثم في ان ما عدى صورة تأخر الخصاص عن العام بعد حضور وقت الحاجة او الشك في ذلك يمين فيه التخصيص لكونه اتم ولان ظهور الخصاص في السواء ولو كان لا خلاف قوي من شهور العام ولو كان بالوضع اذا تأخر العام عن الخصاص ولان في نسخ هذه الخصاص رفقاً لظهور كون الحكم في الله ثابتاً من اول الامر يعني وقت نسخها لا معارض لذلك الظهور في اما في صورة تأخر الخصاص عن العام قبل وقت الحاجة او موزنه العام بالتخصيص فيه اوضح في واعنه ان البحث في هذه

المسئلة بعد منع النسخ في الاخبار للاخبار وللكتاب قليل الجدوى بل لا جدوى فيه الا اذا جوزنا نسخ الاخبار بالاخبار لمعلومية مولود نسخ الكتاب بالكتاب .

### ﴿ عنوان النسخ رفع الحكم الثابت ﴾

ولما استحال ذلك على الحكيم كالبداء في التكوينات وجب ان يكون المراد بالنسخ رفع الحكم عند ما اقتضت الحكمة اظهار الحكم او اظهار دوامه فينسخ قبل حضور وقت العمل في الاول كما ينسخ بعده في الثاني وان يكون المراد بالبداء محو ما اقتضت الحكمة اظهار ثبوته يعني اظهار ماخفي من غاية الشيء الذي ظهر استمراره ودوامه او من عدم كونه على سبيل الجدل اذا كان ظاهراً في الجدل كالاخبار بوقوع العتاب او غيره لاجل حكمة في الاخبار والاظهار ان كان مما لا يقع في الواقع هذا ان عمنا النسخ لرفع الحكم ولو كان صورياً كالبداء في التكوينات والا فيختص النسخ بما اقتضت الحكمة اظهار دوامه لا غير فلا يجوز قبل حضور وقت العمل وظاهر جملة من كلماتهم هو اختصاصه في لسانهم بذلك

### ﴿ عنوان المطلق منه ما يكون اسم جنس ﴾

كرجل مجرد عن التوطين ونحوه وهو موضوع للماهية بما هي هي وبلا شرط ملحوظ فيها حتى مفهوم لا بشرط ضرورة انها بهذا اللفظ تضاد الماهية بما هي

الموضوع لها اللفظ ( ومنه ) ما يكون فكرة كرجل بالتبين اذا لم يقصد به التعيين في الواقع في مثل جثتي رجل ( والمراد ) بها الطبيعة المأخوذة بقيد الوحدة المنطبقة على كثرين لا الفرد المردد بين الافراد لصدقها على كل من جيء به من الافراد لا واحد منها هو هذا او غيره كما هو قضية الفرد المردد لو كان هو المراد ضرورة ان كل واحد هو هو لا هو او غيره الا انها لا تصدق على اكثر من فرد فلا يقع الامثال فيها الا بفرد واحد بل لا يقع الامثال اصلاً لوجيء بالاكثر دفعة اذا اخذت الوحدة بشرط عدم انضمام الزائد بخلاف الطبيعة بلا شرط وحينئذ فعد هذا النحو من المطلق في المقيد اولى لامكان - لـ المطلق بالمعنى الاول عليه ( واما ) المقيد فان كان التقيد فيه وادراً على ظاهر اللفظ من الاطلاق مع كون المراد المشتمل فيه لفظ المطلق هو المقيد كان مجازاً سواء كان التقيد بمفصل او منفصل والا كانت حقيقة لاستعمال المطلق حينئذ بمعناه وانما يستفاد التقيد من خارج لامكان ارادة معنى لفظه منه مع كون المقيد حاصلًا بواسطة الزينة ولا يصح الاخذ بالاطلاق مع كون التقيد لا يوجب المجاز الا اذا جرت مقدمات الحكمة وهي كون المتكلم في مقام البيان لا الاهمال واتقاء ما يوجب التعيين وليس هناك قدر متيقن في مقام التخاطب لا بملاحظة الخارج عن ذلك المقام فانه لا يوجب الاولوية في - لـ المطلق على المتيقن في الثاني فيجري فيه مقدمات الحكمة بخلاف الاول ( والحاصل ) ان المتيقن في مقام التخاطب قد يثبت بكونه



متيقناً في ذلك المقام وليس هو في صدد بيان ان المتيقن تمام المراد كي يكون  
مخلافه (ثم) ان المراد بكونه في مقام البيان مجرد الافهام على وجه يكون  
حجة فيها لا حجة اقوى على خلافه فلا يكون الظفر بالمقيد ولو كانت مخالفاً  
كاشفاً عن عدم كون المنكلم في مقام البيان (نعم) البيان في قاعدة قبج  
تأخير البيان عن وقت الحاجة ينكشف في المطلق عدمه بمجرد الظفر على  
اليد لا في المقام (وكيف كان) فلا يمكن النمسك بالاطلاق الا بعد احراز  
كون المنكلم في مقام البيان لعدم جريان مقدمات الحكمة بدون احراز ذلك  
كما عرفت الوجه فيه (ودعوى) جريان سيرة اهل المحاورات على النمسك  
بالمطلقات من دون احراز كونها في مقام البيان (ممنوعة) وكون المشهور  
لا يزالون يتسكون بها مع عدم احراز كون مطلقها بصدد البيان لعله  
لاجل ذهابهم الى الوضع للاطلاق في المطلقات كما هو ظاهر الندماء منهم  
(هذا كله) اذا لم يكن انصراف في المطلق الى بعض الافراد والا فالعمل  
عليه متعين اظهره فيه او كونه المتيقن ولو لم يكن ظاهراً فيه بسبب  
ربما يبلغ الانصراف الى أن يكون المعنى الذي ينصرف اليه المفظ حنيقة  
على سبيل الاشتراك أو النقل (نعم) ربما يكون الانصراف بدوياً ثالثاً  
بادنى تأمل فلا يعتنى به حينئذ (ودعوى) ان الاشتراك أو النقل الحاصلين  
من كثرة الاستعمال فيما اذا كان استعمال المطلق في المقيد على وجه الحقيقة  
لاوجه له لاستبعاد الحقيقة الحاصلة بالغلبة ان يكون الاستعمال قبل حصول

الغلبة على وجه المجاز ﴿ مدفوعة ﴾ بأن الغلبة في الاستعمال ربما توجب الاختصاص الذي يكون استعمال المطلق فيه مجازاً لولا الغلبة ولا تستقر الحقيقة الحاصلة بالغلبة الى سبق التجوز بل يكفي فيها التجوز لولا الغلبة .

﴿ تنبيه اذا كان المطلق وارداً في مقام البيان ﴾

﴿ من جهة دون اخرى ﴾

حكم عليه بالاطلاق والاحمال من المجهتين كل جهة بحسبها الا اذا استلزم الاطلاق من الجهة التي يكون المطلق بالنسبة اليها في مقام البيان الا تلاق من الجهة الاخرى يكون حينئذ مطلقاً بالنسبة الى المجهتين .

﴿ عنوان لا اشكال في حمل المطلق على المقيّد اـ اكانا مختلفين ﴾

بالتنقي والاثبات مثل اعتق رقبة ولا تعتق رقبة كأمرة ﴿ اـ ﴾ اذا كانا متوافقين فالشهور هو الحمل لكونه جمعاً بين الدليلين فهو أولى ﴿ ويشكل ﴾ بإمكان الجمع بوجه آخر وهو حمل الامر بالمقيّد على الاستحباب ﴿ ويدفع ﴾ ان الحمل بعد البناء على وحدة الكيف وتعيينه كان المستند فيهما الظهور في المثال أو قرينة الحمل وحمل الامر بالمقيّد على الاستحباب ولو من باب افضل الافراد الواجبة الذي يؤل في الحقيقة الى استعماله في الإيجاب يجب تعدد الكيف باختلاف متعلّاه بالاطلاق والتقيّد وعدم تعيينه شرعاً بانتيار الخيار حينئذ بين المطلق وبين المقيّد الذي هو افضل افراده ولا يكون التخيير

فذلك عقلياً فيكون الحل على الاستحباب خروجاً عن مبنى الكلام من الاتحاد والتعيين ﴿ اللهم ﴾ الا ان يحمل الدوران بين رفع اليد عن ظاهر التكليف من الاتحاد والتعيين فيحمل على الاستحباب أو البقاء عليه فيحمل المطلق على المقيد وهو أولى لمناقاة لظاهر الاطلاق قطعاً بخلاف الاستحباب فانه منافي لظهور التكليف بالاتحاد وظهوره في التعيين في كل من التكليف بالمطلق ومن التكليف بالمقيد ولعل ذلك هو السر في كون التقيد اظهر من غيره من وجوه الجمع فصار بذلك أولى لكونه من باب تعارض الظاهر والاظهر ﴿ اما ﴾ اذا جعل التخيير عقلياً والامر بالمقيد ارشادياً لمحض بيان الفضيلة في احد افراد المطلق فهو أخفى من حل المطلق على المقيد من وجوه كما لا يخفى هذا كله في المطلق والمقيد الواجبين أو المحرمين المبتئين والمنفيين ﴿ واما ﴾ هما في باب المستحبات فلا يحمل المطلق على المقيد مطلقاً لتقدما حيث شرط الاتحاد باعتبار ان كل مستحب انما يكون مطلوباً بنفسه ومع قطع النظر عن الآخر ولذا لا يتمتع ورود المستحبات الكثيرة في وقت قصير لا يسع بعضها فضلاً عن جميعها ولو تنزلنا عن ذلك فلا بد من الالتزام بفقدانها شرط التعيين لئلا يلزم التكليف بالحال .

﴿ تنبيه قال بعض المحققين ان قضية مقدمات ﴾

﴿ الحكمة في المطلقات ﴾

تختلف حسب اختلاف المقامات فاتها تارة يكون حملها على العموم

البدي ﴿ واخرى ﴾ على العموم الاستيعابي ﴿ وثالثة ﴾ على نوع خاص مما تنطبق عليه حسب اقتضاء خصوص المقام واختلاف الآثار والاحكام كما هو الحال في سائر الترائن بلا كلام فالمحكمة في اطلاق صيغة الامر تقتضي ان يكون المراد خصوص الوجوب التعميني العيني النفسي فان ارادة غيره تحتاج الى مزيد بيان ولا معنى لارادة الشيع فيه فلا يحيص عن الحل عليه فيما اذا كان بصدد البيان كأنها قد تقتضي العموم الاستيعابي كما ﴿ في حل الله البيع ﴾ اذ ارادة البيع مهمل او مجمل ينافي ما هو المقروض من كونه بصدد البيان وارادة العموم البدي لا يناسب المقام ولا بحال لاحتمال ارادة بيع اختاره المكلف اي بيع كان مع انها تحتاج الى نصب دلالة عليها لا يكاد يفهم بدونها من الاطلاق ولا يصح قياسه على ما اذا اخذ في متعلق الامر فان العموم الاستيعابي لا يكاد يمكن ارادته وارادة غير العموم البدي وان كانت ممكنة الا انها منافية للحكمة وكون المطلق بصدد البيان انتهى ﴿ والمراد هو كون الامر بصدد بيان الخصوصيات لاصل الوجوب فانه لا يجري في ذلك لدليل المحكمة كما لا يخفى ويمكن جريان قاعدة المقتضي والممانع في جميع المطلقات على ما يستفاد منه العموم الاستغراقي ﴿ مثل أحل الله البيع ﴾ ولا يفترق في اثبات الاطلاق الى دليل المحكمة ﴿ نعم ﴾ هما متلازمان مورداً الا فيما اذا كان ماهو بصدده من البيان لا يوجب تعيين الفرد ويصح تعيينه بواسطة تلك القاعدة كما في صيغة الامر بالنسبة الى الوجوب العيني والتعميني اذا لم يكن

الامر بصدد بيان الخصوصيات كما يصح استصحاب الوجوب حتى فيما يحتمل فيه انه غيري اذا تعذر الغريئة على استصحاب الكلبي .

﴿ عنوان المجمل مالم يكن له ظهور في معناه ﴾

والمبين خلافه بالنظر الى قس النظم فما ليس له ظهور مجمل وان علم بقرينة خارجية ما اريد منه كما ان ماله الظهور مبين وان علم بقرينة خارجية انه لم يرد ظهوره وهما وصفان اضافيان فربما يكون اللفظ مجملا عند بعض وهو عند آخر مبين وبالعكس وقد وقع البحث والكلام في كثير من الالفاظ بانها من اي القسمين ﴿ كاية السرقة ومثل حرمت عليكم امهاتكم واحلت لكم بهيمة الانعام ﴾ ونحو ذلك الا ان اثبات الاجال والبيان لما لم يكن بالبرهان بل بمراجعة الوجدان اغنانا ذلك عن البحث معهم فيه .

﴿ ثم الجزء الاول من العناوين ﴾ في مباحث الالفاظ ويتلوه الجزء الثاني

انشاء الله تعالى في الامارات والاصول العملية والحمد لله اولاً وآخرآ

وكان الفراغ من تأليفه عصر الخميس اول ذي الحجة

من شهور سنة الالف والثلاثة والاربعين

هجرة على مهاجرها افضل

السلام والتمتع

٢٠٠٤  
١١

# الجزء الثاني

من كتاب عناوين الاصول



في الامارات والاصول العمليه والادلة الاجتهادية

لمؤلفه حجة الاسلام والمسلمين وآية الله في

العالمين الشيخ محمد مهدي الكاظمي

الخالصي الخراساني مد

الله ظلّه على رؤس

الانام

آمين



﴿ في بيان حجة ظاهر الكتاب ﴾

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين ولعنة الله على  
اعدائهم اجمعين الى يوم الدين ﴿ اما بعد ﴾ فيقع الكلام ﴿ في الجزء الثاني  
من عنوان الاصول ﴾ في الاءارات والاصول العملية

﴿ عنوان لا ينبغي الريب في لزوم اتباع ظاهر كلام الشارع ﴾

في تبيين مراده في الجملة لاستقرار طريقة اهل كل لسان على العمل بظاهر  
الكلام ولم يحدث للشارع طريقة اخرى في افادة مراده من كلامه ولم يعتبر  
الظن في اعتباره ولا علم الظن على خلاصه لاستحقاق اللوم والعتاب في مخالفة  
الظاهر مطلقاً من غير فرق بين من قصد افهامه بالخطاب وغيره سواء في  
ذلك ما كان من الخطابات في مقام الكاليف وغيرها من الوصايا والاقراءات  
والشهادات والادواق وغيرها من الهبات والصدقات بل لافرق في ذلك بين  
القرآن والاخبار ﴿ وخلاف بعضهم ﴾ في ذلك موهون جداً وان استندوا  
في المنع عن العمل بالقرآن الى امور ﴿ منها ﴾ ماورد في ردع ﴿ ابي حنيفة  
وقتادة ﴾ عن القتوى به فيختص فهم القرآن باهله ولو لاجل احتوائه على مالا  
يصل اليه الا انراسخون في العلم من المضامين الفامضة التي لا تصل اليها ايدي

غيرهم ويكون النزاع حينئذ في حجيته صفرياً ﴿ ويدفعه ﴾ ان احتوائه على المطالب الغامضة التي لا تصل اليها ايدي غيرهم عليهم السلام لا يقتضي المنع عن الاستدلال بظواهره مما لا يكون كذلك بعد الرجوع الى الروايات والمخصصات والائس عن المنايات وقد وقع في غير واحد من الروايات الارجاع الى الكتاب والاستدلال بمجمله من الآيات ﴿ وردع ﴾ ابي حنيفة وقادة عن الفتوى به ﴿ لاجل ﴾ استقلالهم بذلك من دون مراجعة لاهله لا عن الاستدلال بظواهره بعد المراجعة لهم عليهم السلام ﴿ ومنها ﴾ دعوى شمول المتشابه المنوع اتباعه للظاهر منه لا اقل من احتمال شموله له لتشابه المتشابه واجاله فيكون النزاع فيه كبروياً ﴿ وفيه ﴾ مع كون المتشابه متشابهاً لاختصاص المتشابه بالمجمل فلا يحتمل شموله للظاهر فضلاً عن دعوى الجزم بشموله له ﴿ ومنها ﴾ امتناع العمل به للعلم الاجالي بطرؤ التخصيص والتقييد والتعجز في غير واحد من ظواهره والنزاع في هذا كالاول يكون صفرياً ايضاً ﴿ وفيه ﴾ ان العلم الاجالي منحل بالظفر بمقدار المعلوم بالاجال من التخصيصات والمزيدات والمنايات وذلك لان المعلوم لم ينتجز الا بمقداره اذا لم يكن معنواً بعنوان خاص وان كان الموجود في الواقع اكثر منه ﴿ غاية ﴾ الامر ان يكون ما هو بمقدار المعلوم عدداً منجزاً بمقدار ذلك المعلوم مردداً بين تلك الامراد الواقعية فذا علم بذلك المتدار انطبق المعلوم بالاجال على ما هو معلوم بالتفصيل قهراً بخلاف ما هو معنون بعنوان خاص اذا كان معلوماً



بالاجال فانه ينتجز بعنوانه ولا يكفي العلم بمقداره عدداً مما يحتمل انه غير ما هو المعنوي بذلك العنوان الذي كان منجزاً ﴿ ومنها ﴾ شمول الاخبار الناهية عن تفسير القرآن بالرأي للاخذ بظاهره وعليه فالنزاع كبروي كالثاني ﴿ ويدنمه ﴾ ان التفسير كشف القناع ولا قناع للظاهر حتى يكون تفسيراً ﴿ سلمنا ﴾ ولكن الرأي الاعتبار الظني الذي لا اعتباره لا الاخذ بالظاهر الذي هو المدار في الكشف عن المراد عند اهل كل لسان وقد ورد في بعض الاخبار ﴿ اما هلك الناس في المتشابه لانهم لم يتقوا على معناه ولم يعرفوا حقيقته فوضعوا له تأويلاً من عند انفسهم باراءهم واستغنوا بذلك عن مسألة الارصياء فيعرفونهم ﴾ ويرشد الى ما ذكرناه من اختصاص النهي بذلك ولا يشمل الاخذ بالظاهر بل يدل عليه ماورد من الحث على التمسك بالقرآن كبحر التقلين ومادل على وجوب العمل به وعرض الاخبار المتعارضة عليه ورد الشروط المخالفة له ولا يمكن تخصيص ذلك كله بنصوص القرآن دون ظواهره لان الآيات التي يمكن ان تكون مرجحاً في تعارض الروايات ومخالفة الشروط او يمكن ان يتمسك بها ويعمل بما فيها ليست الا ما كانت ظاهرة في معانيها كيف ومخالفة ما هو نص للقرآن مما يبعد او يمتنع عادة وقوعه ﴿ وادعاء ﴾ العلم الاجمالي بوقوع التحريف فيه باسقاط او تصحيف فيه مافيه والاعتبار بيقينه وكل خبر يدل عليه يلزم التأويل فيه فان كل كتاب من كل مؤلف لم يلبس الا بهام بخفضه عشر معشار كتاب الله لم يتع التحريف به والتصحيف له

٥ ﴿ في القول بتواتر القراءات السبع وما يترتب عليه ﴾

فكيف بكتاب الله الذي هو معجزة باقية الى الابد ﴿ هنا ﴾ مع ان ذلك لا يمنع عن حجية ظواهره لاحتمال ان يكون التحريف فيما عداها مما ليس محلًا للتكليف به ﴿ سلطنا ﴾ ولكن من الممكن ان يكون التحريف الواقع في الظواهر فيما سوى آيات الاحكام منها فلا يقدح في حجية آياتها لدوران الامر حينئذ في وقوعه بين ما هو حجة وبين ما ليس بحجة

﴿ تنبيه ربما ينسب الى المشهور القول بتواتر القراءات السبع ﴾

أو العشر الا ان ذلك على تقدير صحة النسبة غير صحيح وانما الثابت جواز القراءة بها ولا ملازمة بينهما بل لاملازمة بين تواترها وبين جواز التمسك بها ان اريد بتواترها هو التواتر عن القراءة لولا ما يستفاد من الاخبار المرخصة في استنباط الاحكام من كتاب الله من اناطة الرخصة بما هو قرآن عند الناس حتى اذا لم يكن متواتراً ولو عن القراءة لاجبا هو كذلك في الواقع والا لما صح الاستدلال بها ولو اتفقت القراءات اذا صح غيرها بحسب التركيب النحوي مما يوجب الاختلاف في المعنى وكوت ذلك غير واقع لو سلم ﴿ لا ينافي ﴾ وضوح الحكم بجواز التمسك بها لوقوعه ولذا لا يجب التخصص عن صحة ما يخالف القراءات في المعنى من التراكيب النحوية وعدمها بل لعل الاخبار المرخصة في استنباط الاحكام من القرآن شاملة حتى لصورة التعارض كقرائتي ﴿ يطهرن ويطهرن ﴾ بالتشديد والتخفيف وانما يرفع اليد عنهما ويرجع الى الاصل او العموم حسب اختلاف المتأمن المانع وهو التعارض الموجب

سقوطها عن الحجية كما هو الاصل في تعارض الامارات بناءً على اعتبارها من باب الطريقة ويتخير بينهما بناءً على السببية في الجملة ولا دليل على العمل بالتراجيح في غير الروايات من سائر الامارات

### ﴿عنوان المشهور ان قول اللغوي حجة بالخصوص﴾

وهو مما لا ريب فيه في تعيين موارد الاستعمال من باب الرجوع الى اهل الخبرة ﴿اما﴾ تعيين ان اياً منها كان حقيقة أم مجازاً ﴿فلا يتخلو﴾ عن اشكال ولعله اذا كان المستعمل فيه متعدداً غير مشمول لكلامهم كيف ولم يضع اللغوي لذلك علامة يرجع اليها في كلامه وليس ذكره اولاً علامة كون اللفظ حقيقة فيه والا لانقض بالمشرك ﴿والقائمة﴾ بتوله فيما لو تعدد موارد الاستعمال تظهر في تعيين احدها بمناسبة المقام وان لم يعلم ان الاستعمال فيه على وجه الحقيقة او المجاز ﴿واما﴾ لو اتحد فلا بد وان يكون على وجه الحقيقة مع حصول العلم بعدم الوضع لغير المستعمل فيه ﴿اما﴾ مع الشك في الوضع سواء لم يعلم عدم الاستعمال في غير ما نص عليه اللغوي من المعنى ام لم يعلم بذلك فلم يحصل اليقين بكون استعماله فيما نص عليه انه على وجه الحقيقة وان تعين حمل اللفظ عليه فيما لم يعلم عدم الاستعمال بغيره بخلاف ما اذا لم يعلم حيث لا قرينة تعينه فانه يحصل الشك في ان ما نص عليه اللغوي مراد ام غيره واصالة عدم الاستعمال في غيره لا تثبت انه هو المستعمل فيه ﴿الاهم﴾ الا ان يقال ان اقتصار اللغوي على معنى واحد اشارة على كونه المعنى الحقيقي او اشهر المعاني المجازية التي يحمل عليها اللفظ عند الاطلاق حيث لا حقيقة بل

بمجرد الوضع وعلى كلا التقديرين يتبين حل اللفظ عليه بعد البناء على اعتبار قول اللغوي من باب الرجوع الى قول اهل الخبرة كما عرفت ﴿ ويرشد ﴾ الى ذلك السيرة الفعلية من الصدر الاول الى الآن في الاستشهاد بقول اللغوي في مقام الخاصة من غير تكثير بل لعل العمل باقوالهم من العلماء وغيرهم في زمن المعصومين كاشف عن تقريرهم عليهم السلام لهم والا لانكروا ذلك عليهم .

### ﴿ عنوان لا اشكال في حجية الاجماع المتقول ﴾

اذا كان الاجماع متضمناً لتل قول المعصوم عليه السلام في ضمنه حساً للعلم بدخوله عليه السلام في ضمن المجمعين وان لم يعلم بعينه وشخصه لدلالة كل ما دل على حجية الخبر على حجيته الا ان قلله كذلك في زمن الغيبة الكبرى موهون جداً وكذا اذا لم يكن متضمناً لتل قول المعصوم عليه السلام بل كان متمحضاً لتل السبب المستلزم لقوله عليه السلام اذا كان عن حس اذا كان بينهما ملازمة عقلية او عادية ولا يكفي الاتفاق لان ادلة حجية الخبر انما توجب حجيته باعتبار ما يترتب عليه من الاثر ولا يكون الشيء أثراً لشيء بمحض الاتفاق ﴿ نعم ﴾ لو كان السبب مما يتفق فيه حصول السبب بنظر المتقول اليه على تقدير ثبوتها كان ذلك الاثر الاتفاقي بنظره من آثاره ايضاً ﴿ واما ﴾ اذا كان فيه قل للسبب لاعتبار حس بل بملازمة ثابتة عند الناقل دون المتقول اليه مع حصول الوثوق بها وان لم تصل الى حد الثبوت فان لم يعلم خطأ الناقل

فلا يبعد العمل بنقله لآية النور والروايات المتكفلة لبيانها كما سيأتي بيان  
دلائلها عند التعرض لحجية الخبر انشاء الله تعالى وان علم ذلك كما اذا كانت  
الملازمة بواسطة قاعدة اللطف فالعمل به يكون من باب تقليد من علم خطاه  
وهو باطل جزماً للاتفاق ولكون حجية الخبر ولو عن حسن منوطة بالوثوق ولا  
وثوق مع الشك بالخطأ فضلاً عن صورة العلم به وكون التقليد امراً تعبدياً  
لا يعتبر فيه الوثوق لا ينافي اشتراط قسم منه في حق من له ملكة الاجتهاد  
وقادر عليه ولم يكن عامياً صرفاً بالوثوق باعتبار ان العمل فيه كالعمل بالخبر  
( غايته ) انه عن حدس لاعن حسن هذا فيما علم انه عن حدس ( اما )  
لوشك بانه عن حدس او حسن فلا ينبغي الشك في انه يجري عليه حكم الخبر  
المعلوم وانه عن حسن لان عمدة ادلة حجية الخبر بناء العقلاء وهم لا يفرقون  
بين الخبر المعلوم انه عن حسن والمشكوك فيه انه عن حسن او حدس ولما لم  
يتوقفوا حين الشك الى ان يتبين انه عن حسن بل يعملون به بمجرد صدوره  
وان احتملوا انه عن حدس لكن ذلك بشرط الوثوق ولو بالملازمة على فرض  
انه عن حدس حسبما عرفت هذا لكن الظاهر ان السرفي عدم توقفهم انما  
هو ظهور الخبر في كونه عن حسن فهو اشارة على ذلك لولاها لكان مجال  
للتوقف بناء على علم اعتبار الخبر عن حدس وان كان التحقيق خلافه  
كما عرفت .

﴿ تنبيهان الاول بناء على اختصاص حجية ﴾

﴿ الخبر بما كان عن حس ﴾

يمكن اعتبار الاجامات المتقولة المتكفلة بآل السبب وتعامل معاملة  
المحصل فان كان بمقدار تمام السبب فذلك والا فهو بالاعتبار بالنسبة الى مقدار  
ما قل من الاقوال على الاجال كالمقول على التفصيل فلو ضم اليه مما حصله  
او قل اليه من اقوال اخرى او من سائر الامارات ما يكون بمقدار السبب  
التام كان المجموع كالمحصل ويكون حاله كما اذا كان كله مقولا ولا تفاوت  
في اعتبار الخبرين ما اذا كان الخبر به تمامه او ماله دخل فيه كشمين حال  
السائل وخصوصيات القضاء المسؤول عنها ونحو ذلك ﴿ ثم ﴾ ان حال قل التواتر  
من حيث السبب حال قل الاجماع في ذلك كما لا يخفى ﴿ الثاني ﴾ ان الناقل  
للاجماع يؤخذ بعموم لفظه ان كان قوله على لفظ عام هو لفظ الامام عليه  
السلام لا اذا كان على معنى عبرته المجمعون بلفظ عام فانه لا يؤخذ حينئذ  
بعمومه في الاجماع المحصل فضلا عن المقول لان الاجماع دليل قطعي فلا  
يثبت بالظهور اللفظي ﴿ نعم ﴾ لو كان على معنى عبرته الناقل بلفظ عام  
فاللازم الاخذ به والا لاشكل الاخذ بالمعنى الحقيقي مع احتمال تجوز الناقل  
به وهو كما ترى والغالب في الاجامات المتقولة هو الوجه الاخير وكذا الحال  
في التواتر واعتبار العموم من المجمعين او المخبرين حينئذ من حيث كونه خبر  
احاد بعد جواز النقل بالمعنى لامن حيث الاجماع او التواتر .

١٠ ﴿ في اعتبار الشهرة في الفتوى — وفي الآيات الدالة على حجية الخبر الواحد ﴾

﴿ عنوان حكي عن بعضهم اعتبار الشهرة ﴾

﴿ في الفتوى بالخصوص ﴾

لكونها أولى من الخبر والادلوية موقوفة على كون المناط في اعتبار الخبر  
إفادة الظن ﴿ وذلك ممنوع ﴾ لا أقل من الشك في ذلك ﴿ ولو تنزلنا ﴾  
فأقصى ما يمكن أن يدعى من المناط هو الظن بأنه الظن ولا دليل على اعتباره  
﴿ وأما ﴾ الأمر باخذ المشهور في بعض الأخبار فهو مخصوص بالرواية فلا  
يسم الفتوى .

﴿ عنوان المشهور اعتبار خبر الواحد بالخصوص ﴾

وقيل بعدم اعتباره ويدل على الأول أمور ﴿ منها ﴾ آية النبأ وهي قوله  
عز من قائل ﴿ ان جائكم فلسق بنأ فتيئوا ﴾ الآية وقريب الاستدلال بها  
أما من حيث مفهوم الوصف ﴿ ويدفعه ﴾ أنه من مفهوم اللقب ﴿ سلمنا ﴾  
ولكن لا اعتبار بمفهوم الوصف إلا أن ﴿ يقال ﴾ ان الحكم بوجود التين  
في خبره بالخصوص في مورد بناء العقلاء على العمل بجميع الأخبار موجب  
لأنحصار التين به وأما من حيث مفهوم الشرط ﴿ ويشكل ﴾ بأن الشرط  
في القضية لتحقق الموضوع لان عدم محي الفاسق بالنبأ موجب لانفاء موضوع  
النبا كقولك ان رزقت ولداً فاخته ﴿ ويدفعه ﴾ ان الظاهر من الآية  
هو ان النبا ان جاء به فلسق وجب التين ففهمه النبا ان لم يجأ فلسق به لم

يجب التين ﴿ ودعوى ﴾ ان التليل باصابة القوم بالجهالة المشترك بين المفهوم والمتطوق يكون قرينة على انه ليس لها مفهوم ﴿ مدفوعة ﴾ مضافا الى ان المتساق من الجهالة معنى السفاهة لا مجرد عدم العلم ان المفهوم حاكم على عموم العلة ومزيل لموضوعها ﴿ وما يتوهم ﴾ في المقام من تبعية الحكم لمعوم العلة نظير قولك لا تأكل الرمان لانه حامض ﴿ مدفوع ﴾ بان ذلك فيما كانت مسكوتا عنه من الافراد كالحامض من غير الرمان لافيا كان منصوباً على حكمه ولو بواسطة المفهوم كخبر العادل في المقام الموجب العلم الشرعي اذا كان معتبراً فيخرج عن موضوع الجهالة والظاهر ان القضية طبيعية والحكم فيها بوجوب التصديق بلحاظ طبيعة الاثر فيسري الى الافراد سريان حكم الطبيعة الى افرادها فلا محذور فيما لو كان الخبر بواسطة او وسائل لا من حيث ان الواسطة لا تكون خبراً الا بواسطة الحكم بوجوب التصديق فلا يمكن ان يكون وجوب التصديق حكماً له ولا من حيث ان الواسطة لا تكون اثرأشريعاً لما قبلها الا اذا كانت محكمة بوجوب التصديق لان خبر العدل الذي لم يجب تصديقه كعدالة الخبر ليسا بشرعيين فاذا توقف وجوب التصديق في الواسطة على وجوب التصديق لما كان قبلها الاتحاد الحكم المستناد من الآية بوجوب التصديق لزم الدور ﴿ نعم ﴾ لو كان وجوب تصديق الواسطة الموجب لكونها اثرأشريعاً يجعل آخر وانشاء مستقل لم يلزم ذلك وكذا لو لوحظ الاثر النرجي بالنسبة الى الراوي عن الامام عليه السلام فيجب تصديقه وهكذا الى اول السلسلة فلا أشكال الا من حيث



علم تحقق موضوع الخبر الا بواسطة وجوب التصديق وهو الاشكال الاول  
 لا غير ﴿ ومنها ﴾ آية النور وهي قوله تعالى ﴿ فلولا قر من كل فرقة منهم  
 طائفة ﴾ الآية وقريب الاستدلال بها من وجوه ﴿ احدها ﴾ انه لما استحال  
 الترتيبي للحدز بمعناه الحقيقي في حقه تعالى جل على المحبوبة فيجب شرعاً  
 لعدم الفصل وعقلاً لوجوبه مع وجود ما يقتضيه وعدم حسنه وعدم وجوبه بدونه  
 ﴿ ويشكل ﴾ بان التحذر لرجاء ادراك الواقع وعدم الوقوع في محذور مخالفته  
 من فوت المصلحة او الوقوع في المفسدة حسن وليس بواجب فيما لم يكن هناك  
 حجة على التكليف ولم يثبت هنا عدم الفصل ﴿ غايته ﴾ عدم القول بالفصل  
 ﴿ ويدفعه ﴾ اولاً ان ظاهر التحذر اتما هو عما يحتمل الوقوع فيه من المهلكة  
 لا بمجرد عدم الوقوع في محذور مخالفة التكليف الذي لم يترتب عليه اثر  
 والتحذر مع وجود ما يقتضيه كذلك مستلزم لوجوبه عقلاً ﴿ وثانياً ﴾ ان ظاهر  
 الآية هو التحذر عقيب الخبر بعنوان ما اخبر به الخبر لا الاحتياط ومتى حسن  
 كذلك وجب بحكم العقل لوجود مقتضيه كما عرفت ﴿ وثالثاً ﴾ ان الآية  
 شاملة لما لو كان المخبر به التحريم مع احوال الوجوب وبالعكس ولا يحسن فيه  
 العمل برجاء ادراك الواقع للتعارض ﴿ واما دعوى ﴾ انه لم يثبت هنا عدم  
 الفصل فان ادعى ذلك على ما ذكر من معنى الآية من الرجاء بعنوان الاحتياط  
 فالفصل ثابت لا عدم الفصل لم يثبت وان كان ذلك على ما ذكرنا من معنى  
 الآية من المحبوبة بالعنوان الخاص فالاجماع ثابت والقول بعدم الفصل محقق

جزماً كما لا يخفى ( ثانياً ) انه لما وجب الانذار لكونه غاية للنذر الواجب كما هو قضية كلمة لولا التحفيزية وجب التحذر والا لاني وجوبه ( ثالثاً ) انه جل غاية للانذار الواجب وغاية الواجب واجبة ( ويشكل الوجهان ) بعدم انحصار فائدة الانذار بإيجاب التحذر تبدياً لعدم اطلاق يقتضي وجوبه على الاطلاق ضرورة ان الآية مسوقة لبيان وجوب النذر لا لبيان غاية التحذر ولعل وجوبه كان مشروطاً بما اذا افاد العلم لو لم تقل بكونه مشروطاً به فان النذر انما يكون لاجل التقية وتعلم معالم الدين ومعرفة ما جاء به سيد المرسلين ( صلى الله عليه وآله ) كي يندبروا بها المتخلفين او النافرين على الوجهين في تفسير الآية لكي يحذروا اذا اندبروا بها وقضيته انما هو وجوب الحذر عند احراز ان الانذار بها كما لا يخفى ( ويدفعه ) انه يكفي في الاطلاق كون الآية مسوقة لبيان غاية الحذر ثانياً وبالعرض مع انما في غنى عن الاطلاق من هذه الجهة لظهور الآية في وجوب الانذار على كل فرد وان عمى جميع الافراد فيجب الحذر عند انذاره وليس انذاره مما يضيء العلم غالباً ( واما دعوى ) ان وجوب الحذر عند احراز ان الانذار بها ( فمنوعة ) لظهور الآية بوجوبه عند الانذار بها بحسب دعوى المنذر لا الانذار بما هو حكم الله واقعاً ( وهذا وما يشكك ) على الاستدلال بآية النذر على حجية الخبر بان التخويف انما يكون بالاجتهاد الذي ليس حجة على غير المقلد والآية مختصة بذلك فلا قيد حجية الرواية بالنسبة الى مجتهد آخر ( ويدفعه ) مع احتمال ان يكون المراد من

الانذار بمجرد التبليغ الذي يلزم من مخالفته العقاب كما في بعض الاخبار ( انما  
امروا بالمعج لعله الوفاة الى الله وطلب الزيادة والخروج عن كل ما اقترب  
العبد ) الى ان قال عليه السلام ( مع ما فيه من التفقه وقل اخبار الائمة عليهم  
السلام الى كل صقع وناحية ) كما قال الله عز وجل ( فلو لا قر من كل فرقة  
منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون )  
ومنها آية الكتمان وهي قوله تعالى ( ان الذين يكتمون ما انزلنا الآية ) بناء  
على ان حرمة الكتمان تستلزم القبول للزوم اللغوية بدونه ( ودعوى ) عدم  
لزوم اللغوية لعدم انحصار الفائدة بالقبول وامكان ان تكون حرمة الكتمان  
لاجل وضوح الحق بسبب كثرة من افشاه ( مدفوعة ) بما مر في آية النفر  
من اقتضاها الحكم على كل فرد فرد وان عصي جميع من عداه ولا تكون الفائدة  
حينئذ في حرمة الكتمان الا القبول تبعاً ( ومنها ) آية السؤال وهي قوله تعالى  
( فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ) وقريب الاستدلال بها كآية  
الكتمان ( ودعوى ) ان الظاهر منها ايجاب السؤال لتحصيل العلم لا لتعبد  
بالمواب ( مدفوعة ) بظهورها بالايجاب لتحصيل العلم من سؤالهم اذا اجابوا  
وان جوابهم هو الموجب لتحصيل ذلك وان لم يحصل منه العلم العقلي خصوصاً  
وان الآيه شاملة لما لو كن الجيب واحداً ولا يحصل العلم العقلي منه غالباً  
فيتبين ان يكون هو العلم الشرعي ويتم المطلوب ( ثم ) ان عدم شمول الآية  
لمن لم يكن من اهل الذكر من الرواة ( لا يقدح ) بعد شمولها لمن كان منهم

﴿ في الآيات الدالة على حجية الخبر الواحد — وفي الاخبار والسيرة الدالين على ذلك ﴾ ١٥

ويتم في الباقي ممن لم يكن من اهل الذكر كالذي لم يسبق بسؤال بعدم العصل  
﴿ ومنها ﴾ قوله تعالى ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم  
يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ فترن سبحانه وتعالى تصديق المؤمنين بتصديقه  
﴿ ويشكل ﴾ بان الاذن ﴿ سريع القطع ﴾ لا الآخذ بقول النير تعبداً  
﴿ سلمنا ﴾ ولكن المراد بتصديقه للمؤمنين هو ترتيب خصوص الآثار التي  
تفهم ولا تضر غيرهم لا التصديق بترتيب جميع الآثار كما هو المطلق في  
باب حجية الاخبار ﴿ ومنها ﴾ الاخبار الدالة على اعتبار اخبار الاحاد بتقريبانها  
على كثرتها يعلم بصدور بعضها منهم عليهم السلام فبدل ذلك على حجية  
اختصاصها مضموناً ويتعدى عنه فيما اذا كان بينها ما كان بهذه الخصوصية دل  
على حجية ما كان اعم ﴿ ومنها ﴾ استقرار سيرة العقلاء من ذوي الاديان  
وغيرهم على العمل بخبر الثقة ولم يردع المعصوم عنه فيكشف من رضاه  
﴿ ويشكل ﴾ بان المسلم من استقرار السيرة هو ما يحصل به الاطمئنان والعلم  
العادي الذي يمد خلافة عند العقلاء من الوسواس ﴿ ولا اشكال ﴾ في اعتبار  
ما كان منه بهذا المتوال على انه يكفي في الردع عنه الآيات الناهية عن اتباع  
غير العلم واختصاص موددها باصول الدين لا يختصها بذلك ﴿ ودعوى ﴾  
توقف الردع بها على عدم تخصيص عمومها او قيد اطلاقها بالسيرة على اعتبار  
خبر الثقة وهو يتوقف على الردع عنها بما فيلحق ﴿ مدفوعة ﴾ بان الردع بها  
ليس موقوفاً على عدم كون السيرة مخصصة لها بل يكفي عدم العلم بذلك لظهورها

١٦ (في الكلام في الاصول العملية — وفي الاستدلال على اصالة البرائة بالادلة الاربعة)

في الصوم فلا دور (ومنها) وجوه اخرى عقلية لا طائل في ذكرها في المقام (ولا ينبغي تفصيل العمر) بما لا فائدة فيه في استنباط الاحكام الشرعية الواجب (عيناً) في مثل هذه الازمان على القابل لذلك ولعل ذلك من عمل الشيطان بعد وضوح حجية اخبار الآحاد التي يحصل الوثوق بها

## الكلام في الاصول العملية

وهي البرائة \* والاحتياط \* والتخير \* والاستصحاب

(عنوان لو شك في وجوب شيء او حرمة)

لفقدان النص او اجماله واحتماله الكراهة او الاستحباب او تعارضه بناءً على التوقف في مورد التعارض لا التخير (فالاصل هو البرائة) وقيل بالتوقف والاحتياط وقد استدلوا على الاول (بالادلة الاربعة) الكتاب \* والسنة \* والاجماع \* ودليل العقل (اما الكتاب) فايت اظهرها قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبث رسولا) ويشكل الاستدلال بها بان نفي التعذيب قبل تمام الحجة يثبت الرسل لعله كان مئة مئة تعالى على عباده مع استحقاقهم لذلك والتزام المنكر لحجية الخبر بالملازمة بين الاستحقاق والفعلية مع وضوح منعها (لا يصح) الاستدلال بها الاجدلا فلا تقل الآية على البرائة

بمعنى علم الاستحقاق الذي هو محل البحث وان دلت على نفي العقاب  
 ﴿نعم﴾ نفي العقاب كاف في الارتكاب بل قد يقال ان ظاهر الآية هو  
 تنزيه المولى عن العقاب لقبه فيلزمه نفي الاستحقاق ﴿نعم﴾ لا تدل الآية  
 على صووة ما لو حصل اليان واختفى لعارض كما هو محل الكلام ﴿واما السنة﴾  
 فروايات ﴿منها﴾ حديث الرفع حيث عد ما لا يعلمون من التسعة المرفوعة فيه  
 وظاهر الرفع هو الرفع الحقيقي لا التنزيلي وحينئذ فيكون تعلقه بالحكم كتعلقه  
 بالموضوع انما هو باعتبار الاثر المترتب عليه بل يكون الحكم موضوعاً ايضاً  
 للآثر فيوافق ما عده من التسعة باعتبار كونها من الموضوعات وعلى ذلك يمكن  
 ارادة الموضوع الغير المعلوم من الموصول مع الحكم الذي هو غير معلوم ولا  
 يتوقف على الجامع في الاسناد من حيث توم تعلقه بنفس الحكم الذي يسند  
 اليه الرفع مجازاً لا باثـره الذي يسند الرفع اليه حقيقة كما يسند الى باقي التسعة  
 او على استعمال الرفع بمعنىـه الحقيقي والتنزيلي ﴿ثم﴾ ان هذا الخبر بظاهـره  
 يدل على رفع كل اثر تكليفي او وضعي كان في رفعه مئة على الامة كما ورد  
 الاستشهاد به في رفع ما استكره عليه من الطلاق والصدقة والعناق ﴿نعم﴾  
 لا بد وان يكون المرفوع هو الآثار المترتبة عليه بعنوانه الاولـي لا الثانوي  
 كالاكره والاضطرار ونحوهما لان الموضوع الثانوي للآثر يستدعي وضعه  
 فكيف يوجب رفعه وايجاب الاحتياط فيما لا يعلم وايجاب التحفظ في الخطأ  
 والنسيان ليسا من الآثار لهذه العناوين باقتضائهما في الواقع في موردها

لان الاهتمام به يجب ايجابها لثلايفوت على المكلف واذا اتقن وجوب الاحتياط الذي هو الاثر للتكليف المجهول اتقن اثر وجوبه من المؤاخنة وليس المؤاخنة اثراً لوجوب الاحتياط نفسه لان وجوبه يستدعي المؤاخنة على التكليف المجهول من حيث كونه مارقياً ﴿ ومنها ﴾ حديث المحجب وقريب الاستدلال به على حد الاستدلال بحديث الرفع ﴿ ودعوى ﴾ ظهوره في خصوص ما تعلقت عنايته تعالى بمنع اطلاع العباد عليه لعدم امر رسله بتبليغه حيث انه بدونه لما صح اسناد المحجب اليه تعالى ﴿ مدفوعة ﴾ بان اسناد المحجب اليه في مطلق مالا يعلم انما هو لاستناد جميع الاشياء الى مشيئته ﴿ ومنها ﴾ قوله عليه السلام ﴿ كل شيء لك حلال حتى تعرف انه حرام ﴾ الحديث حيث دل على حلية مالم يعلم حرمة مطلقاً ولو من جهة عدم الدليل على حرمة وعدم الفصل بين اباحة مالم يعلم حرمة وعدم وجوب الاحتياط به وبين عدم وجوب الاحتياط في الشبهة الوجوبية يتم المطلوب ﴿ ومنها ﴾ قوله عليه السلام ﴿ الناس في سعة مالا يعلمون ﴾ والظاهر ان نفي العلم عن الشيء في جميع ذلك بعنوانه لا الاعم منه ومن عنوان مشتبه الحكم بل لا يصح ان يؤخذ بعنوانه الاعم من مشتبه الحكم مع كون دليل الاحتياط لا بد وان يكون بعنوانه الاعم من حيث توقفه على عدم المؤمن الذي لا يحصل الاعم عدم العلم بالحكم الشيء بعنوانه الاعم ووجه عدم صحته انه يكون حينئذ دليل البرائة انمواً لو اخذ بدليل الاحتياط دون العكس لوجوب الاحتياط حينئذ في

الشبهة التحريمية بدليل الاحتياط والبرائة في الشبهة الوجوية ﴿ والموضوعية ﴾  
 فرع عدم العلم بحكم الشيء من جهة عنوانه الخاص لا الاعم من عنوان مشتبته  
 الحكم فلا مورد حينئذ لدليل البرائة بخلاف دليل الاحتياط فانه لو اخذ بدليل  
 البرائة في الشبهة التكليفية البدوية يبق له مورد في صورة العلم الاجالي وقبل  
 القحص في غيره فيتعين حينئذ ان يكون دليل البرائة خاصاً في مشتبته الحكم  
 بعنوانه الخاص فيحكم على دليل الاحتياط هذا اذا كان وجوب الاحتياط  
 طريقاً لثلايقوا في مخالفة الواجب او الحرام احياناً لا قسماً والا فلا يعارض  
 عدم العقاب على الشيء بعنوانه العقاب على ترك الاحتياط بذلك العنوان  
 ﴿ ومنها ﴾ قوله عليه السلام ﴿ كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي ﴾ بناءً على  
 عدم الفرق بين ما لم يرد اصلاً وبين ما ورد واختفى بعد وصوله الى غير واحد  
 او عدمه لان المناط في كونه مطلقاً هو الاختفاء ﴿ سلنا ﴾ ولكن بضميمة  
 اصالة عدم الورد يصح الاستدلال وبحكم باباحة مجهول الحرمة واطلاقه وان لم  
 يكن بعنوان مجهول الحرمة بل بعنوان انه مما لم يرد فيه نهي ﴿ نعم ﴾ لا يشمل ذلك  
 ما لو ورد النهي عن الشيء في زمان والاباحة في آخر اذا اشتبهتا في التقديم والتأخر ولا  
 تثبت فيه الاباحة حينئذ الابواسطة عدم الصل وهو لا يجدي بعد ان كان ثبوت  
 الاباحة في غيره من مجهول الحكم بالاصل لا بالدال حسبما ذكرنا ﴿ نعم ﴾ لا يعد  
 دعوى عدم الفعل بين عدم الورد وبين صورة الورد مع انقضاء لكون المناط  
 هو خفاء الحكم فتأمل ﴿ بل قد يقال ﴾ ان قوله عليه السلام ﴿ مطلق ﴾ هو



حكم ظاهري وغاية الحكم الظاهري هو العلم لا اصل الورود فلراد بالورود العلم  
حينئذ ﴿ واما الاجماع ﴾ فالحصل منه غير حاصل والمتقول منه غير مقبول مالم  
يحصل الوثوق به سيما والمسئلة مما فيها للعقل مجال ﴿ واما العقل ﴾ قد استقل  
بقبح العقاب بلا بيان فلا احتمال للعقاب حتى يجب دفعه بقاعدة دفع الضرر  
المحتمل ولا تصلح حينئذ ان تكون يائناً للتكليف المجهول بل لو احتمل العقاب  
لاحتيج الى المؤمن في دفعه لاستحقاق العقاب بحكم العقل في صورة المصادفة  
الموجبة له ولو قيل بعدم وجوب دفع الضرر المحتمل ﴿ نعم ﴾ يمكن المناقشة  
في ذلك باختصاص حكم العقل بعدم البيان اصلاً من المولى ولا يشمل ما لو  
حصل البيان منه واختفى تغلب التغليين ونحوه مع امكان الامتثال بالاحتياط  
هذا اذا كان الاحتمال للضرر الاخروي ﴿ اما الديني ﴾ فالظاهر وجوب  
دفعه بحكم العقل مالم تحصل الرخصة فيه شرعاً او يعارضه ما هو اهم الا ان  
الرخصة في المقام قد حصلت بادلة البرائة الاخرى فهي مائة عن حكم العقل  
لكونه من باب المتنضي كالكذب لا العلة التامة كالظلم ﴿ نعم ﴾ تصلح قاعدة  
دفع الضرر ان تكون يائناً لحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان الا ان الضرر  
الديني المحتمل لا يجري في كل ما يحتمل فيه الحرمة او الوجوب لعلم الملازمة  
بينهما وان قلنا بتبعية الاحكام للمصالح والمقاسد ﴿ ودعوى ﴾ حكم العقل  
بقبح الاقدام على ما لا يؤمن مفسدته وانه كالاقدام على ما علم مفسدته ﴿ ممنوعة ﴾  
جداً هذا تمام القول بالبرائة

## \* (واما القول بالتوقف والاحتياط) \*

قد استدلوا عليه بطوائف من الاخبار ﴿ منها ﴾ ما دل على وجوب التوقف عند الشبهة معللاً ذلك في بعضها بان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الملكة ﴿ ومنها ﴾ ما دل على وجوب الاحتياط ﴿ والجواب عن الاول ﴾ انه لا هلكة في الشبهة البدوية بعد الفحص فيما اذا كانت الشبهة حكمية بعد دلالة القتل والقفل على البرائة فيحمل ذلك على الشبهة البدوية قبل الفحص او الشبهة في مورد العلم الاجمالي ﴿ وعن الثاني ﴾ بالمعوضة بل حكومة ادلة البرائة حسبا من لو سلم دلالة على ذلك مع ان دليل البرائة اخص واطهر ضرورة ان ما دل على حلية المشتبه اخص بل هو فيما دل على حلية المشتبه نص ﴿ وما دل ﴾ على الاحتياط ﴿ غاية ﴾ ما فيه الظهور في وجوب الاحتياط لو قطعنا النظر عما اشتهل عليه من التراسن الدالة على انه للارشاد وانه يختلف ايجابا واستجاباً حسب اختلاف ما يرشد اليه ﴿ ويؤيده ﴾ انه لو لم يكن للارشاد لوجب تخصيصه بالشبهة الموضوعية والوجوبية اجماعاً مع انه يأبى التخصيص هذا بالنسبة الى المعارضة مع اخبار البرائة ﴿ واما ﴾ مع حكم القفل فيها فدليل الاحتياط حيث يكون وارداً على الشيء بعنوانه حاكم على حكم القفل بالبرائة بذلك العنوان لو تم لكفاية ان يكون يائناً فان العقاب لا يكون على مخالفته نفسه بل على مخالفة الواقع لكون ايجابه طريقاً لا قسياً كما

مر وهو عتلا مما يصح ان يحتج به على مخالفة الواقع كما هو الحال في اوامر  
الطرق والأمارات والاصول العملية ﴿ وما يرشد ﴾ الى كون اوامر  
الاحتياط للارشاد قوله عليه السلام ﴿ الوقوف عند الشبهة خير من  
الاعتحام في الملكة ﴾ ﴿ يعني العقوبة ﴾ الظاهر في حصول العقوبة في الشبهة  
لا من جهة وجوب الاحتياط والا لما صح تعليله لكن الظاهر ان دليل  
الاحتياط وارد على الشيء بعنوانه الاعم من كونه مشتبه المحكم فيحكم عليه  
دليل العقل لو تم به فيختص حينئذ بالشبهة البدوية قبل الفحص او القرونة  
بالعلم الاجالي لان العقوبة بالشبهة البدوية لا من جهة وجوب الاحتياط عقاب  
بلا بيان ﴿ ودعوى ﴾ انه يستكشف به على نحو الان ايجاب الاحتياط  
سابقاً ﴿ مدفوعة ﴾ بان الايجاب السابق ما لم يعلم لا يكون علة للعقاب لانه  
يكون ايضاً عقاب بلا بيان ﴿ واما العقل ﴾ فلاستدلله بوجوب الاحتياط فيما  
اشتبه وجوبه او حرمة بعد العلم الاجالي بوجود واجبات ومحرمات كثيرة  
يكون المشتبه فيها من اطراف المعلوم ﴿ ويشكل ﴾ ذلك بان المعلوم بالاجال  
اذا لم يكن معنوياً بعنوان خاص معلوم كالابيض والاسود ونحوهما مما لا تجري  
البرائة فيه بعد العلم بمقداره بالعدد ولم يكن العلم بمقداره بسبب حادث يوجب  
حدوث حكم حين قيام ذلك السبب بل كان المعلوم بالتفصيل كاشفاً عما هو  
المعلوم بالاجال وطريقاً اليه موجياً لعرف تنجزه الى ماهو المعلوم بالتفصيل  
والمعذر عما عداه سواء قلنا ان قضية حجية الامارات هو مجرد ترتيب الآثار

لو انها موجبة لاحكام فعلية كما هو المختار فلا بد وان يكون المعلوم بالاجال هو محض العدد وحيثئذ اذا علم ثبوت تكاليف واقعية في موارد الطرق والامارات بمقدار ما هو معلوم بالاجال انطبق ذلك المعلوم بالاجال على ما هو الثابت في موارد الطرق والامارات سواء كان مافي الواقع اكثر مما هو معلوم بالاجال او كان مساوياً له لانه لم يتنجز في حقه الا العدد الخاص وقد حصل تفصيلاً ﴿ واما ﴾ الزائد عليه لو كان مافي الواقع اكثر فالتشكك بالنسبة اليه بدوي ﴿ غاية ﴾ الامر ان يكون التجهيز بالعدد المعلوم مع كون مافي الواقع اكثر منه مردداً بين افراد الواقع من حيث زيادتها عليه ﴿ اما ﴾ اذا لم يعلم ذلك بل كان ثابتاً ذلك عنده بحسب الامارات فيسوجب تنزيل الشارع لمؤدى الامارات منزلة الواقع يصير الثابت في موارد الطرق والامارات مما هو بمقدار المعلوم بالاجال بمنزلة الواقع وان لم يكن هو الواقع فيتنجز في حق المكلف ويكون معذوراً عما عداه .

### ﴿ وينبغي التنبيه على امور الاول ﴾

انه يعتبر في جريان البرائة ان لا يكون اصل موضوعي جلياً في مورد ما موافقاً لما او مخالفاً لكونه حاكماً عليها فلو شك في حلية حيوان مع الشك في قبوله التذكية فاصالة عدم التذكية فيما اذا ذبح بشرأ طهه توجب كونه ميتة لانها عبارة عن غير المذكي فيحرم ولا تجري فيه البرائة ﴿ ودعوى ﴾ كفاية كونه غير مذكي في الحرمة ﴿ مدفوعة ﴾ بان حرمة غير المذكي لكونه عبارة عن

المية شرعاً ولو لم يكن غير المذكي مما عدى الي مية لما حرم هذا اذا لم يكن هناك اصل موضوعي آخر مثبت لقبوله التذكية كما اذا شك مثلاً في ان الجلل في الحيوان هل يرفع قبول التذكية بالنسبة اليه ام لافانه يستصحب فيه القبول لما فلا مجال لاصالة عدم تحققها ولو شك في حلية حيوان وحرمة لامن حيث التذكية وقبوله لما يل مع العلم بها فاصالة المل لا معارض لما بل حاله كحال سائر ما شك فيه بانه من الحلال او الحرام ﴿ الثاني ﴾ ان القرية في العبادة كما تحصل في صورة العلم بامر الشارع قصيلاً او اجالاً كذلك تحصل في صورة احتمال الامر سواء قلنا ان القرية في العبادة مثل سائر الشرائط المتعلقة فيها مما يتعلق بها الامر المتعلق بها او قلنا ان اعتبارها في العبادة عتلي من جهة ان النرض من العبادة لا يحصل بدونها ﴿ ودعوى ﴾ عدم امكان جريان الاحتياط في الصورة الاولى لعدم التمكن من اتيان جميع ما اعتبر في العبادة بخلاف الصورة الثانية فانه يحصل التمكن فيها من الاتيان بما احتمل وجوبه بتمامه وكاله ﴿ غاية ﴾ الامر انه لا بد ان يؤتى به على نحو لو كان مأموراً به لكان مقرباً بان يؤتى به بداعي احتمال الامر او احتماله كونه محبوا ﴿ مدفوعة ﴾ بان المتبر في العبادة في الصورة الاولى انما هو القرية فاذا كان معنى القرية التي تؤخذ شرطاً في العبادة اعم مما يؤتى به بداعي الامر المعلوم او المحتمل كان من الممكن الاتيان بما احتمل وجوبه بتمامه وكاله على نحو لو كان مأموراً به في الواقع لكان مقرباً لكفاية الاتيان بداعي الامر

المحتمل في تحقق معنى القرية كما عرفت وامتناع اخذ القرية شرطاً في العباداة  
كلام آخر وقد قدم منا المناقشة فيه ايضاً ﴿ الثالث ﴾ هل الايمان بالسنن  
بمجرد دلالة خبر عليها ولو ضعيفاً من باب الاحتياط واحتمال الامر أو يكون  
بذلك مستحباً كسائر مادل الدليل على استحبابه ﴿ وجهان ﴾ بل قولان  
﴿ اقواما الثاني ﴾ لصحيفة هشام ابن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام  
﴿ من بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله شيء من الثواب فعمله كان أجر ذلك  
له وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقله ﴾ فلها ظاهرة في ان الاجر  
كان مترتباً على قس العمل ﴿ وكون ﴾ الداعي الى العمل البلوغ لا يوجب كون  
الثواب مترتباً عليه اذا اتى به برجاء انه مأثور به لان الداعي الى العمل لا يكون  
ضوئاً له ووجهاً يؤتى بالعمل به ولا ينافي ذلك اتيان العمل بداعي طلب قول  
النبي صلى الله عليه وآله كما قيد به بعض الاخبار لانه لا يوجب قسيده الصحيحة  
بذلك لعدم المناقاة ﴿ سلمنا ﴾ ولكن لو اتى بالعمل بذلك الداعي او التماساً  
لثواب الموعود كما في بعض الاخبار الاخر فلا ينافي كون الاجر والثواب على  
قس العمل لا بما هو احتياط واقيد نظير قوله عليه السلام ﴿ من سرح لحية  
فله كذا ﴾ غاية الامر ان يكون صورة طالب قول النبي صلى الله عليه وآله  
والتماس الثواب للتصميم على اكل الافراد لاعلى نحو الشرطية في ترتب  
الثواب ﴿ ويرشد ﴾ الى ذلك ان الثواب للموعود به هو بمقدار الثواب البالغ  
وثواب الاقياد يتبع موضوعة ولا يتقدر بذلك المقدار ﴿ الرابع ﴾ ان مجرد

العلم بتحريم شيء لا يجب لزوم الاجتناب عن افراده المشتبهة بل الاصل يقتضي البرائة في المصاديق المشتبهة اذا كان المطلوب بالنهي طلب ترك كل فرد على حدة بحيث يحصل الامتثال بترك فرد ولو عصى بفعل فرد آخر ولا يحصل الامتثال الا بترك الجميع لكن الفرد المشكوك كان معلوماً انه ليس من افراد المنهي عنه فيشك في اندراجة في موضوعه فيستصحب ولولا الاستصحاب في الاخير لحصل الشك بتركها في الامتثال فيكون الواجب فيه الاجتناب عقلاً لتحصيل اليقين بالقراغ لانه كما يجب فيما علم وجوب شيء احرار اتيانه اطاعة لامره فكذلك يجب فيما علم حرمة احرار تركه وعدم اتيانه امتثالاً لنهيه ويمرر ترك الحرام بالاصل كما يمرر وجود الواجب به ﴿ الخامس ﴾ الاحتياط حسن عقلاً على كل حال وقد خرج عن ذلك موارد لامن باب التخصيص بل من باب التخصيص برفع الشارع يده فيها عن التكليف الواقعي لمعارضته بما هو اهم ومن تلك الموارد ﴿ الاحتياط ﴾ الذي يجر الشخص الى الوسواس ﴿ والاحتياط ﴾ المحل بالنظام بل الموجب للخرج كالاخطاط في الامور العامة من الطهارات والتنجاسات والحلال والحرام من الاموال ونحو ذلك .

### ﴿ عنوان اذا دار الامر بين وجوب شيء وحرمة ﴾

ففي وجوب الاخذ باحدهما تميناً او تحييراً بين الفعل والترك مع التوقف عن الحكم او الحكم بالاباحة شرعاً او لا تحييراً بينهما بل الحكم هو البرائة عقلاً

وقلا ﴿ وجوه ﴾ للاخير منها عموم النزل وحكم العقل يقبح المواخذة على خصوص الوجوب او الحرمة للجعل بكل منهما ﴿ ويشكل ﴾ بأنه لا مجال ههنا لقاعدة قبح العقاب بلا بيان لانه لا قصور في البيان واتما لم ينتج التكليف لعدم الممكن من المواقة القطعية كمخالفتها والمواقة الاحتمالية حاصلة لاحالة ﴿ واما ﴾ عموم النزل فما كان منه لتقرير حكم العقل فحكمه حكمه وما لم يكن كذلك فيحصل فيه التعارض في مؤداه من البرائة بالنسبة اليهما للعلم بثبوت واحد منهما كما يحصل التعارض في جريان اصل العلم في كل منهما ﴿ ودعوى ﴾ ان المرجح حينئذ الى عموم المل مثل قوله عليه السلام ﴿ كل شئ لك حلال حتى تعرف انه حرام ﴾ فيكون حينئذ مخيراً بين الفعل والترك عقلاً مع كونه محكوماً بالاباحة شرعاً وهو الوجه الثالث ﴿ مدفوعة اولاً ﴾ بان ظاهر الخبر الاختصاص بمحتمل المل والحرمة لا المشتبه بين الوجوب والحرمة كما يرشد الى ذلك ظاهر الغاية في الخبر ﴿ وثانياً ﴾ ان الرجوع اليه بعد تعارض الاصلين مبني على حكومة الاصل على قاعدة المل فيرجع الى القاعدة بعد تساقط الاصلين وذلك ممنوع لان النظر في كل من الاصل والقاعدة الى الحرمة الواقعية اذا حصل الشك فيها فهما في عرض واحد وتكون المعارضة بين اصاله البرائة من الحرمة وقاعدة المل وبين اصاله البرائة من الوجوب ﴿ نعم ﴾ لو كانت قاعدة المل ناظرة الى مشكوك الحرمة التي هي اعم من الواقعية والظاهرية لكانت محكمة للاصل فتكون هي المرجح بعد



تساقط الاصلين لكن ذلك ممنوع كما لا يخفى { وثالثاً } ان العلم الاجبالي ولو لم يكن مافماً عن الاصل بالنسبة الى كل واحد من حيث كونه مشكوكاً والا لما جرى الاصل فيه رأساً والتعارض فرع جريانه في كل واحد بنفسه الا انه طريق عرفي للعلوم بالاجال موجب لعدم الخروج عنه الى الثالث فلا يمكن العمل بالاصل اذا اقتضى حكماً ثالثاً ولو لم يكن له معارض كقاعدة الحل بناءً على حكومة البرائة { ودعوى } ان المخالفة الالتزامية لا تفسر { ممنوعة } فلا تعارض بين اصالتي البرائة حتى يرجع الى قاعدة الحل { ورابعاً } ان القاعدة بناءً على جريان قاعدة الحل توجب الالتزام بالقول لان الوجوب المحتل في الفعل المحكوم باباحته ظاهراً يبقى بلا مؤمن في تركه فيجب بحكم العقل الخروج عن عمدته { واذا قد عرفت ذلك } فالتعين حينئذ { هو الوجه الثاني } وهو التخيير مع التوقف عن الحكم هذا اذا لم يكن الشك في الوجوب والحرمة من جهة الطريق الموصل الى ذلك بل لعدم نهوض حجة على احدهما تفصيلاً بعد نهوضها عليه اجمالاً والا دخل في مشكلة تعارض الخبرين الدال احدهما على الحرمة والاخر على الوجوب فيتخير بينهما مع عدم المرجح على تقدير كون الاخبار حجة من باب السببية في الجملة من جهة التخيير بين الواجبين المتزاجين كما هو مقتضى القاعدة في ذلك وعلى الطريقة يكون التخيير بينهما باذلة التخيير على خلاف مقتضى القاعدة { وهل } التخيير في محتمل الوجوب والحرمة كالتخيير في صورة المزاجية في انه لا يحكم به العقل مع الترجيح بشدة الطلب

في احدهما وزيادة على الطلب في الآخر واحتمال ذلك فيدور الامر حينئذ في المقام بين التخيير والتعيين مع احتمال الترجيح في احدهما على التعيين او ليس كالتخيير في صورة المزاوجة لان التخيير في باب المزاوجة فرع التساوي بين الواجبين المتزاجين ولا يمحز التساوي مع احتمال المزية فضلاً عن صورة تحققها ﴿ واما ﴾ التخيير في المقام فهو فرع عدم امكان الاخذ بخصوص ماصدر واقفاً سواء كان احد المحتملين وهما الوجوب او الحرمة على تقدير كونه هو الصادر واقفاً اشد طلباً وارجح ام لا وليس المقام من دوران الامر بين التخيير والتعيين لان التكليف الواقع وهو احد الحكمين معين على كل تقدير ﴿ وجهان ﴾ اوجهها الاول لان مخالفة المرجوح اولى من مخالفة الراجح فلرجحان موجب للتعيين لكن ليس احتمال كونه معيناً في غير باب المزاوجة مما يجب الترجيح لان المعين في غير ذلك الباب هو احد طرفي التردد فلا يجب ترجيحاً بل المرجح فيه الاصول والاصل البرائة من التعيين فاذا اتقى التعيين ولو بالاصل تحقق موضوع حكم العقل بالتخيير وليس هو من آثار البرائة التي يتوقف حجبها عليه بل من آثارها العقلية بعد جريئتها من حيث ترتب اثر شرعي عليها فنظير حكم العقل بالطاعة المترتب على استصحاب التكليف ﴿ واما الوجه الاول ﴾ وهو وجوب الاخذ باحدهما تعييناً فربما ﴿ يقال ﴾ بترجيح احتمال الحرمة مطلقاً لاجل ان دفع المفسدة اولى من ترك المصلحة فيكون مخالفة الواجب اولى من مخالفة الحرام ويتعين ترك الحرام ﴿ فيه ﴾ انه ربما يكون

الواجب اهم فيقدم على الحرام في صورة المزاحة ولا يكون احتمال الحرام مقدماً على احتمال الواجب في صورة الدوران ولا فرق فيما ذكرنا من التخيير بين ان يكون كل من الواجب والحرام تعدياً او كان واحد منهما كذلك والاخر او كلاهما توصيلين ﴿ نعم ﴾ قد يفرق بينهما على القول بالاباحة لان الاباحة في كليهما اذا كانا تعديين او احدهما تستلزم مخالفة القطعية العملية وهي غير جائزة وان قلنا بجواز مخالفة القطعية الالتزامية

### ﴿ عنوان في دوران الامر بين المتباينين ﴾

مع العلم بالتكليف بينهما ولو كان فعل امر وترك آخر والظاهر انه لا فرق بين العلم الاجبالي والتفصيلي في كون كل واحد منهما منجزاً للتكليف اذا كانت قتلته بالمعوم فعلياً بمعنى كونه واجداً لما هو العلة التامة للبعث والزجر من جميع الجهات حتى من جهة ما هو عليه من الاجال ولا وجه حينئذ لاحتمال عدم وجوب الموافقة القطعية مع حرمة مخالفتها ضرورة ان التكليف المعوم اجالا لو كان فعلياً كذلك لوجب موافقته قطعاً والا لم يحرم مخالفته كما لا وجه للقول بان العلم الاجبالي موجب لكون التكليف على نحو العلة كالعلم التفصيلي وانما يرفع اليد عن بعض الاطراف بجمل الطرف الاخر بدلا ضرورة عدم الامتناع عقلا في ترتيب حكم ظاهري على كل واحد من الاطراف ولو كانت مخالفاً الواقع لان مرتبة الظاهر فيه مخوطة وليس الواقع منكشفاً بالذبة الى كل فرد بنسبه بخلاف المعوم تفصيلاً ﴿ والحاصل ﴾ بعد ثبوت التكليف الفعلي

المنجز بالنسبة الى المعلوم بالاجال كما هو مؤدى الدليل المثبت لذلك التكليف لا يمكن جريان البرائة والعمل بالعمومات الدالة عليها مما يعم الاطراف لتخصصها عقلا لاجل مناقضتها معه ومع علم ثبوت التكليف القعلي المنجز حال الاجال لا يتمتع العمل بادلة البرائة من حيث ان مرتبة الظاهر فيه محفوفة وليس حله حال العلم التفصيلي في الامتناع بل هو كالثبوت البدوي في ذلك ومخالفة الحكم الظاهري للواقعي لا تدهس كما مر الوجه في ذلك في مسألة الاجزاء الا انك قد عرفت ان مؤدى الدليل المثبت لذلك التكليف هو ثبوته من جميع الجهات حتى جهة ما هو عليه من الاجال فلا يجري لادلة البرائة معه

﴿ وينبغي التنبيه على امور الاول قال بعض المحققين ﴾

ان الاضرار كما يكون مانعاً عن العلم بفعلية التكليف اذا كان الى واحد معين كذلك يكون مانعاً لو كان الى غير معين من غير فرق بين ان يكون الاضرار سابقاً على حدوث العلم او لاحقاً لان الاضرار الى تركه مطلقاً من حدود التكليف وقيوده ولا يكون الاشتغال به من اول الامر الا مقيدا بعدم عروضه فلا تعين باشتغال النعمة بالتكليف به الا لهذا الحد فلا يجب رعايته فيما بعد ولا يكون الاحتياط به الا من باب الاحتياط في الشبهة البدوية وبهذا يحصل الفرق بين الاضرار وبين ما لو قد بض الاطراف بعد تنجز التكليف قبل قدومه انتهى ملخصاً ﴿ اقول ﴾ الظاهر ان الاضرار من النار ينالها المسقط لتكليف المنجز بعد عروضها كالتفقدان لامن حدود

التكليف كما ذكر وحينئذ فالظاهر الفرق في المعين بين كون الاضطراب متأخراً  
عن التكليف فاللازم الاحتياط في باقي الاطراف وبين كونه سابقاً ومقارناً  
فالعلم ( اما ) غير المعين فيلزم فيه الاحتياط مطلقاً لكون الاضطراب محض  
عذر عن الحكم الواقعي لو صادفه ولا يرفع معه الحكم الواقعي بل يبقى منجزاً  
اذا لم يصادفه ولا يوجب الحكم الشرعي بالاباحة على التخيير بين افراد ما يضطر  
اليه حتى ينال ذلك تعين الحكم الواقعي وتنجزه ( والفرق ) بين الاضطراب  
الى المعين والاضطرار الى غير المعين ان الاضطراب الى المعين يوجب اباحته  
واقفاً بخلاف غير المعين فان الضرورة فيه تندفع بالحلال ولم تتعلق بالحرام  
بعبئته الا انه لما جهل المكلف ما تندفع به الضرورة صار معذوراً بمصادفته  
للحرام ولا يلزم من الرخصة العقلية في الاقدام على اي فرد كان من اطراف  
الشبهة من حيث الاضطراب ان يكون التخيير بينها شرعياً وموافقاً لحكم الشرع لحكم  
العقل لا تستدعي اكثر من امضاء الشارع لحكم العقل لا تأسيس حكم شرعي  
موافق لحكم العقل والا لاتنقض ذلك في كثير من الموارد بل لكل ما حكم  
به العقل لاحكم للشارع في مورد سوى الامضاء لحكمه للاستفتاء بحكم العقل  
عن انشاء الشارع لحكم في مورد حكمه ( الثاني ) الباعث له - كيف ( بالكسر )  
على النهي عن الشيء هو ان يصير داعياً للمكلف ( بالفتح ) فهو تركه  
لوم يكن له داع آخر فلا يصح النهي عما لا ابتلاء فيه لكونه بلا فائدة ولا  
طائل بل يكون من قبيل طلب الماحصل وحينئذ فلا بد في لزوم الاحتياط من

ان يحرز الابتلاء في جميع اطراف الشبهة والا فلا يحصل العلم بالتكليف لاحتمال كون المعلوم الاجالي منطبقاً في الواقع على مالا ابتلاء فيه فللرجوع البرائة ولا يمكن الرجوع في ذلك الى اطلاق الخطاب للشك فيما هو معتبر في صحة الاطلاق فلا يمكن احرازه وليس الشك في التقييد بعد الفراغ عن صحة الاطلاق بدونه ولو شك في بقاء الابتلاء في احد الاطراف المعين او المردد لا يجري الاستصحاب لاثبات التكليف بالنسبة اليه لاحتمال تعلفه بالآخر ولا بالنسبة اليهما لكونه مثبتاً ﴿ نعم ﴾ لو شك في بقاء الابتلاء بهما ثم علم اجالا بنجاسة الآخر استصحب الابتلاء ووجب عليه اجتناب احدهما لو ابتلى به ﴿ الثالث ﴾ ان المستفاد من جملة من الاخبار كثير من معاهد الاجابات المدعاة في استثناء غير المحصور ان اطراف الشبهة اذا لوحظ كل منها في عرض الآخر بالنسبة الى ماهو المعلوم اجالا من التكليف على وجه التردد في انه المكلف به او الآخر فذلك المحصور بخلاف ما اذا لوحظ كل منها بنفسه في انه مكلف به ام لا فذلك من غير المحصور فقوله عليه السلام ﴿ كل شي حلال الى آخره ﴾ انما يستفاد منه ان كل شي مشكوك انه حلال او حرام فهو حلال لا ان كل شي يشك فيه انه الحرام ام غيره فهو حلال وكذلك المستفاد من قوله عليه السلام ﴿ كل شي فيه حلال وحرام فهو لك حلال ﴾ الرابع لا يجب الاجتناب عن مازي احد اطراف الشبهة المحصورة سواء كن الاصل في كل منهما النجاسة ام لا وسواء حدث ايضاً

علم بنجاسة الملاقي او الطرف الآخر بعد حدوثه بين الطرفين ام لا وسواء كان احد الطرفين خلوياً عن محل الابتلاء حال حدوث العلم الاجبالي ثم صار مبتلا به بعده ام لا وسواء حصل العلم الاجبالي بعد الملاقاة ام لا ﴿ اما الصورة الاولى ﴾ وهي ما لو كان الاصل في كل منهما النجاسة فلان جريان الاصل في كل منهما وان لم يلزم منه مخالفة عملية لكن الظاهر سقوط الاصلين اذا استلزم جريتهما المخالفة الالتزامية على حد سقوطهما لو استلزم جريتهما المخالفة العملية فلا يمكن العمل باستصحاب النجاسة في كل منهما حتى يترتب عليه نجاسة الملاقي ﴿ واما الصورة الثانية ﴾ وهي ما لو حدث علم بنجاسة الملاقي او الطرف الآخر بعد حدوثه بين الطرفين فله علم بان واحدا من الملاقي او الطرف الآخر نجس قبل ورود النجاسة ثانياً فلم يعلم بورودها ثانياً انها اثرت حكماً بوجوب اجتناب ما وقعت فيه لاحتمال انها وقعت في النجس فلا يكون لها اثر ﴿ واما الصورة الثالثة ﴾ فبخروج احد الطرفين عن محل الابتلاء قبل العلم الاجبالي لم ينتجز التكليف بين الملاقي له وبين الطرف الآخر حال حدوث العلم لان نجاسة الملاقي ليس طرفاً للشبهة وانما هو فرد آخر من النجس قد شك فيه بواسطة الشك في الملاقي ﴿ بالفتح ﴾ ولما كان الملاقي ﴿ بالفتح ﴾ طرفاً للشبهة والطرف الآخر خارج عن محل الابتلاء لم ينتجز التكليف واذا دخل في محل الابتلاء يكون التكليف منجزاً بينه وبين الطرف الآخر دون الملاقي ﴿ بالكسر ﴾ والا فلو كان الملاقي ﴿ بالكسر ﴾ من اطراف الشبهة على

تدبر كون الخارج عن محل الابتلاء هو الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ قبل العلم الاجبالي لما وجب الاجتناب عنه بعد العلم الاجبالي ودخوله في محل الابتلاء لحصول المعارضة بين الملاقى ﴿ بالكسر ﴾ والطرف الآخر فيبقى الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ سليماً عن المعارض فاذا كان سليماً عن المعارض وجرى الاصل بالنسبة اليه تبعه الحكم في الملاقى ﴿ بالكسر ﴾ لكونه مسياً عنه والا لزم التفكيك بين السبب والمسبب وهو كما ترى وحينئذ فلا يجري حكم المقدمة على الملاقى ﴿ بالكسر ﴾ لكونه محكوماً بالطهارة بواسطة الاصل الجاري في الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ وياتم من عدم جريان حكم المقدمة على الملاقى ﴿ بالكسر ﴾ ان لا يجري الاصل في الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ لكونه مقدمة لامثال المعلوم بالاجال الماترين الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ وبين الطرف الآخر ﴿ والمآصل ﴾ ان الملاقى ﴿ بالكسر ﴾ ليس طرفاً للمعلوم بالاجال ولا يعارض جريان الاصل فيه بجريانه في الطرف الآخر الذي هو في عرض الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ لان جريان الاصل فيه موقوف على عدم جريانه في الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ المستلزم لجريانه في الطرف الآخر فجريانه فيه متأخر في الرتبة عن جريانه في الآخر ويكون بعد جريانه لاني عرضه حتى يعارضه ﴿ فتأمل ﴾ فانه لا يخلو عن دقة ﴿ واما الصورة الرابعة ﴾ فلا فرق بينها وبين الصورة السابقة في علم وجوب الاجتناب عن الملاقى لخروجه عن اطراف الشبهة لانا فلم اجبالا اما بنجاسة الملاقى ﴿ بالفتح ﴾ او الآخر والملاقى ﴿ بالكسر ﴾ فرد آخر من النجس المشكوك بسبب الشك



في نجاسة الملاقي ﴿ بالتشع ﴾ وليس هو طرفاً للشبهة ﴿ ودعوى ﴾ العلم الاجبالي اما بنجاسة الملاقي والملاقي او بنجاسة الآخر فيتجزئ التكليف بالاجتناب عن النجس وهو الواحد او الاثنان ﴿ ممنوعة ﴾ لكون الثاني فرد آخر قد شك في نجاسته بسبب ملاقاته للواحد الذي هو طرف للشبهة وليس هو طرفاً لما كما عرفت .

﴿ عنوان في دوران الامر بين الاقل والاكثر الارتباطيين ﴾

مع العلم الاجبالي بالتكليف ﴿ والحق ﴾ فيه وفقاً للمشهور البراءة عقلاً وقلاً ﴿ اما العقل ﴾ فلان التكليف بالاجزاء الارتباطية لا يتحقق فيه الامتثال الا بالاثنيان بجميع اجزاء المأمور به و يتحقق العصيان بترك جزء منها وحينئذ لو ترك الجزء المشكوك كالسورة مثلاً لم يعلم العصيان للشك في كون التكليف بالاكثر ﴿ اما ﴾ لو ترك الاقل يتحقق منه العلم بالعصيان لانه بترك المأمور به ان كان هو الاقل او كان هو الاكبر لما عرفت من ان ترك المأمور به يتحقق بترك بعض اجزائه فيكون العقاب على ترك الاقل معلوماً دون الزائد والاصل البراءة منه ولا يتوقف العلم بتنجز التكليف بالاقل على تنجز التكليف بالاكثر كما عرفت ﴿ وبالجملة ﴾ ان من ترك الصلوة يعلم باستحقاقه العقاب على ماعدى السورة مثلاً ويشك فيه بالنسبة اليها وذلك كاف في جريان الاصل فيها ﴿ فان قلت ﴾ ان التنجز فرع توجه الخطاب والاقل في ضمن الاكثر لم يعلم توجه الخطاب به فكيف يحكم بتنجزه من جهته ﴿ قلت ﴾

التنجز فرع ثبوت الخطاب واقماً اذا حسن العقاب من جهته لافرع توجهه وعلى فرض وجود الخطاب واقماً بالاكثر يحسن العقاب على بعض اجزائه وهو الاقل العلم به على كل تقدير وان لم يعلم بتوجه الخطاب به بخلاف الجزء المشكوك فانه لا يحسن العقاب على تركه فلا يتنجز الخطاب به ﴿ وان شئت قلت ﴾ ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده العام والنهي عن ترك المأمور به الارتباطي لا يجب ان يكون الترك ارتباطياً فبالنهي عن ترك الصلوة يحصل النهي عن ترك كل جزء منها فيعاقب على ترك الاجزاء التي هي اقل لكونها معلومة ولا يعاقب على غيرها لكونها مشكوكة الاصل البرائة ﴿ ودعوى ﴾ ان الغرض الداعي الى الامر لا يكاد يحرز الا بالاكثرية على مذهب المذهب المشهور ﴿ من العدلية ﴾ من تبعية الاوامر والنواهي للمصالح والمفاسد في المأمور بها والمنهي عنها وكون الواجبات الشرعية الطائفة في الواجبات العقلية ويعتبر موافقة الغرض وحصوله مخالفاً في اطاعة الامر وسقوطه فلا بد من احرازه ﴿ مدفوعة ﴾ اولاً ان ذلك انما هو بالنسبة الى الاوامر الواقعية المعلومة ولم يتمتع اجزاء الشارع عنها حال الجبل بمؤديات الطرق والامارات والاصول ﴿ وثانياً ﴾ لو سلمنا ان ذلك كذلك على مذهب المشهور ﴿ من العدلية ﴾ لكن لا اشكال فيه على ما هو الحق من كفاية المصلحة في نفس الامر والقول بكفاية احتمال ان يكون الغرض ذلك في احرازه وان قلنا بكفاية المصلحة في نفس الامر ﴿ غير سديد ﴾ لان احراز الغرض لا يلزم الا بعد العلم به لاني مقام

الشك به من اصله ﴿ وبالجملة ﴾ ان احراز الغرض لازم اذا كان الغرض  
 عنواناً للمأمور به والشك في المحصل كما في الطهارة ﴿ اما ﴾ اذا كان الغرض  
 من قبيل الناعي والمأمور به قس المركب ذي الاجزاء فلا مانع من جريان  
 الاصل بالنسبة الى الاكثر لكونه مشكوكا فيكون الغرض بحسب الظاهر  
 حاصلًا بالاقل ﴿ واما النقل ﴾ فلمعوم رفع ما لا يعملون لاثـر التكليف المشكوك  
 من المؤاخذه والعقاب بالنسبة الى الجزء المشكوك عليه العقاب دون ماكان  
 العقاب عليه معلوما كالاقل بل لو كان رفع قس التكليف لاثـره فبمقتضى  
 جريانه بالنسبة الى الاكثر وعدم جريانه بالنسبة الى الاقل للعلم بالعقاب على  
 تركه يلزم نفي الجزء المشكوك مع لزوم الاقل فيتم المطلوب ﴿ ودعوى ﴾ جريان  
 الدليل الثبتي وان لم يجر الدليل العقلي ﴿ فلسدة ﴾ جدا بعد تسليم عدم شمول  
 الدليل الثبتي للعلوم بالاجمال المفروض تحققه هنا ﴿ ثم ﴾ انه ربما يشكل على  
 القول بالبرائة في الاكثر من حيث عدم امكان حصول نية القربة في الاقل  
 مع علم العلم بكونه المطلوب ﴿ ويدفعه ﴾ كفاية التخلص من العقاب في  
 اتيانه بحصول نية القربة ولا يقدح في ذلك الشك في كون الفعل مقربا بعد  
 العلم بكونه مستقطاً للعقاب.

## وينبغي التنبيه على امور

الاول اذا دار الامر بين الخاص والعام

كل انسان والحيوان لا يمكن جريان البرائة في الخاص على حد جرياتها في الاكثر لان خصوصية الخاص متزعة من قس الخاص فيكون الدوران بينه وبين غيره من قيل الدوران بين المتباينين كذا قيل (وهو متجه) بالنسبة الى عدم جريان البرائة في الخاص الا ان في كونه من قيل المتباينين (تأملاً) بل مناهاً وانما هو من قيل المطلق والمقيد اذا شك في اصل التقيد ينبغي بالاصل وذلك كما لو علم بدليل لبي وجوب العتق وشك في ان الواجب عتق مطلق الرقبة او خصوص المؤمنة فان وجوب العتق يقتضي معتقاً مطلقاً فلو شك في تقيده بالمؤمنة فالاصل عدمه وكذلك فيما نحن فيه اذا شك في تعلق الحكم في قولك اشترى القدي يقتضي الاشتراء المطلق اذا شك في تعلقه بالحيوان او الانسان او شك في تعلق الوقت بصفة مطلق الحيوان او خصوص الانسان (ودعوى) ان اصالة عدم تعلقه بالانسان معارضة باصالة عدم تعلقه بالحيوان (مدفوعة) بانه لا اثر لاصالة عدم تعلقه بالحيوان لكفاية الشك في تعلقه بالحيوان في ثبوت التعلق به اذا لم يكن متعلقاً بالانسان لعدم الحكم له كما عرفت (الثاني) اذا شك في جزئية شيء او شرطيته حال نسيانه جري الاصل فيه على حد جرياته في اصل الجزئية بل لو لم يجر الاصل هنا لحكم بعدم

اعادة ما اخل بجزئته وشرطه نسياناً في الصلوة ﴿ بحديث لا تعاد الصلوة ﴾ ولا يتمتع تخصيص الجزئية والشرطية بحال الذكر بحسب الادلة الاجتهادية وذلك لما يتوجه الخطاب على نحو يعم الناصر والناسي بالخالي عما شك في اعتباره مطلقاً ثم يدل دليل آخر على اعتباره في حق الناصر او بتوجيهه الى الناسي بعنوان آخر علم او خاص لا بعنوان الناسي كي يستحيل ايجاب ذلك عليه بهذا العنوان الا ﴿ ان يقال ﴾ ان اجزاء ماهية الصلوة وشرائطها بعد ثبوتها بالدليل الاجتهادي بتمامها وعدم ثبوت ما يفايرها في الاجزاء في حق الناسي ولو بدون عنوانه يعين ان يكون علمها في حقه اسقاطاً لما ثبت من الاجزاء والشرائط وهو مستحيل ولعله الى ذلك ينظر ما ﴿ قاله بعض المحققين ﴾ من استحالة تخصيص الجزئية او الشرطية بحال الذكر عدم امكان وايجاب الصل الخالي عن المنسي على الناسي لخروجه عن عنوان الناسي بتوجيه الخطاب اليه لا محالة ﴿ الثالث ﴾ اذا شك في اعتبار عدم شيء شرطاً او شرطاً في الواجب ﴿ وبعبارة اخرى ﴾ اذا شك في شيء انه زيادة في الواجب منهي عنها ام لا فلا صل البرائة وتصح العبادة لو اتى المكلف بذلك الجزء المشكوك اعتبار عدمه فيها بعنوان انه جزء منها مشروطاً من حيث علمه بعدم كونه جزءاً او شرطاً لو كان شاكاً في كونه جزءاً او شرطاً او عدمه شرطاً او جزءاً اذا كان من نيته امتثال الامر الواقعي في صورة ما لو كان ذلك جزءاً او شرطاً في الواجب واقعاً لا خصوصاً للمشتل على ذلك لكونه تشريعاً بمحض النية لا

بالعمل وهو لا ينافي قصد الامتثال والتقرب ولا يبطل العمل به من جهة النهي بناءً على عدم جواز اجتماع الامر والنهي كما قد يتصور ذلك بما لو كان الباعى هو الامر والتشريع على وجه لو اقرد كل منهما لاثربناء على حصول الامتثال بذلك مع التشريع كما حققنا ذلك في محله هذا اذا كانت الشك في اعتبار علم شي<sup>\*</sup> شرطاً او مشطراً في الواجب ﴿ اما ﴾ اذا كان الشك في اعتبار علمه في جزء الواجب لا فيه نفسه فهو من باب الشك في قصان الجزء المعلوم في الواجب لا من باب الشك في الزيادة في قس الواجب وان كان مقتضى الاصل فيه البرآة ايضاً ﴿ الرابع ﴾ اذا احتمل كون الشرط والجزء مخصوصين بحال التمكن فلا يسقط الامر بالعجز عنهما ولم يكن اطلاق في دليل اعتبارهما اوفي دليل المأمور به مع اجمال دليل اعتبارهما او امله حتى يسقط الامر بالعجز عنهما فالاصل البرآة عن الباقي لان العقاب على تركه عقاب بلا بيان ونفي الجزئية والشرطية فيما عدى حال التمكن بالاصل لو سلم جريته بالنسبة الى الاحكام الوضعية لا مجال له هنا لو روده لنفي العقاب او الكلفة المعلوم اتفاهما في المقام بل قد يقال انه وارد في مقام الامتثال فيختص بما يجب نفي التكليف لا اثباته ﴿ وفيه تأمل من وجوه ﴾ والاستدلال على وجوب الباقي بقوله صلى الله عليه وآله ﴿ اذا امرتكم بشي<sup>\*</sup> فأتوا منه ما استطعتم ﴾ مدفوع \* بوروده جواباً عن السؤال عن تكرار الحج فهو بلحاظ الافراد لا الاجزاء ﴿ ولا جلع ﴾ لتبييض من كلا الامرين حتى يراد منه ما هو الاعم

منهما الا ان ﴿ يقال ﴾ ان التبعيض اما هو بالنسبة الى قس الشيء الشامل  
للأمرين العالم بالنسبة الى افراده والكل بالنسبة الى لجزأته وكل من افراد  
العالم وجزءه الكل لجزءه بالنسبة الى قس الشيء وإماض له وهو الجامع  
للتبعيض من كلا الأمرين ﴿ وقد يستدل ﴾ على ذلك بقوله ﴿ الميسور لا  
يسقط بالمعسور ﴾ واحتمال ارادة عدم سقوط الميسور من افراد العالم بالمعسور  
منها لا الميسور من الاجزاء بمسورها متاف لظاهر تعليق الحكم على طبيعة  
الميسور الصادقة على الأعم منهما ﴿ فان قلت ﴾ لابد وان يكون الحكم فائراً  
الى المتعلق والا لزم ان يكون المراد الميسور من شيء لا يسقط بالمعسور ولو من  
شيء آخر وذلك غير مراد جزماً بل المراد الميسور من شيء لا يسقط بالمعسور  
من ذلك الشيء وحينئذ فلا يستفاد منه العموم من حيث تعليق الحكم على  
مطلق ما يصدق عليه انه ميسور ﴿ قلت ﴾ نعم ولكن العموم حينئذ يستفاد  
من حذف المتعلق وقطع من في المتعلق المخنوف بيانية لا تبعيضية فلا يتأتى  
فيها اشكال عدم الجامع على ان المتعلق المخنوف اذا كان امراً عاماً كلفظ  
الشيء امكن ان يكون هو الجامع اذا كانت من تبعيضية كما عرفت والظاهر  
من عدم سقوط الميسور بالمعسور اما هو عدم سقوطه بحكمه فيشمل الواجب  
والمستحب كليهما ﴿ وبقوله مالا يدرك كله لا يترك كله ﴾ لظهوره بالمجموعي  
من الكل لا الافرادي منه وبان داعي الكل لم يسقط من الباقي فلا ينافي  
استعمال التفي هنا في مطلق الطلب من حيث شموله ما كان واجباً او مستحباً

٤٣ ﴿في بيان تنبيهات مسألة الاقل والاكثر - وفي دوران﴾  
﴿الامر بين الجزئية او الشرطية - وفي حسن الاحتياط﴾

من الكل الذي لا يترك كله اذا لم يترك كله لان بقاء الباقي الى الكل  
يجب بقاء حكمه الثابت له ان واجبا فواجب وان مستحبا فمستحب ﴿وبالجملة﴾  
ان المفهوم من الخبران الباقي قائم بما يكون المأمور به قائما به او بمقدار يجب  
ايجابه في الواجب واستجابته في المستحب بل قد يستفاد من الخبر الاول  
ايضا ان مدار التكليف هو الاستطاعة ولو مع علم التكليف بفير المستطاع  
فبدل على المطلوب ايضا وان كان الملحوظ فيه خصوص الافراد لا الاجزاء

﴿عنوان اذا دار الامر بين جزئية شيء او شرطية﴾

﴿و بين مانعية او قاطعية﴾

كان من قيل المتباينين لامكان الاحتياط باثبات العمل مرتين

﴿عنوان الظاهر حسن الاحتياط﴾

وفيه تحقق الطاعة والامتنال ولو كان موجبا للتكرار ﴿وتوهم﴾ كون  
التكرار عبثا وتلاعبا بامر المولى وهو يناقض قصد الامتنال المتبر في العبادة  
﴿فلسد﴾ لوضوح ان التكرار غالبا لا يكون الا بداع صحيح عقلائي ﴿فهم﴾  
لو لم يكن كذلك كما لو كثر العبادة في تحصيل القبة في مورد يتيسر له العلم بها  
بان كان في المسجد مثلا ويمكنه تحصيل القبة بمجرد النظر الى المحراب فلم  
يفعل ذلك وبصلي مكرراً للصلاة الى الجهات لعد لاعبا وذلك مناف لقصد  
الامتنال وصدق الطاعة عرفاً جزماً فلا تصح به العبادة



﴿ عنوان لا يستقل العقل بالبرائة عن التكليف ﴾

الابعد الفحص عنه بما لا يستلزم المخرج لتفيه في الشريعة ﴿ واما النقل ﴾  
 الدال على البرائة قد يقال ان قضية اطلاقه هو عدم اعتبار الفحص في جريانه  
 كما هو الحال في الشبهات الموضوعية ﴿ ويرد عليه ﴾ انه منصرف عما لا يعلم  
 في مورد يحصل فيه الحث على العلم للعمل كافي الشبهات المحكية خصوصاً وانه في  
 الشبهات المحكية لمحض تقدير حكم العقل والامتنان فيه لعدم التكليف  
 بالاحتياط الذي لا يتنافى حكم العقل بالبرائة المشروط بعدم ورود الحكم  
 بالاحتياط في مورد الشك في التكليف ﴿ سلمنا ﴾ ولكنه مقيد بالاجماع المحكي  
 على وجوب الفحص في الشبهات المحكية ان لم يكن محصلاً خصوصاً ما ذكره  
 في مسألة ان الجاهل غير معذور وانه يحكم العامد وبما دل من الآيات  
 والاخبار على وجوب التفقه والتعلم والمواظنة على ترك التعلم في مقام الاعتذار  
 عن عدم العمل بقول ﴿ هلا تعلمت ﴾ وحله على ترك العمل في مورد العلم  
 الاجالي مخاف لما هو كالصرح من اختصاصه بمورد عدم العلم رأساً

﴿ تذييلان ﴾

﴿ الاول اذا عمل المكلف بالبرائة قبل الفحص ﴾

استحق العقوبة على المخالفة وان كانت بلا اختيار للثقل حينها لكنها  
 ترجع بالآخرة الى الاختيار بل مجرد ترك الفحص موجب لاستحقاق العقوبة

وان لم يكن مؤدياً للمخافة اذا احتمل المكلف المخافة لاجل التجري وعظم  
المبالاة ولا ينتقض ذلك بالمشروط والموقت من الواجب لان وجوب المقدمة  
قبل وجوب ذهابها لا يمتنع اذا كان بخطاب اصلي لا تابع لوجوبه فالتعلم حينئذ  
في الواجب المشروط واجب غيري بخطاب اصلي كما هو الظاهر من الاخبار  
من كون وجوبه لغيره لالتفقه ويتأتى حينئذ في المشروط من حيث المؤاخذه  
كلما يتأتى في الواجب المطلق هذا كله بالنسبة الى المؤاخذه والعقاب ﴿واما﴾  
بالنسبة الى غير ذلك من الاعادة والقضاء فلا امشكال في وجوبها في صورة  
المخافة بل في صورة الموافقة ايضا اذا كان الفعل من العبادات فيما لا يتأتى  
منه قصد القرية لعدم الاتيان بالمأموره ﴿ نعم ﴾ ورد الاجزاء في الاتمام في  
موضع القصر والجهر والاختفات كل واحد منهما في موضع الآخر مع الجهل  
عن قصير موجب لاستحقاق العقاب على ترك الصلوة المأمور بها واستلزام  
ذلك التكليف بالضدين لا محذور فيه بمد كون التكليف لاحقاً لكل منهما  
بذاته ومع قطع النظر عن الآخر لامتاع الاجتماع معه وبقيده حسباً مر ولا يلزم  
من ذلك تعدد العقاب بتركها بمد امتناع الاتيان بهما معاً كالتزاحين لان  
العقاب على ما يمكن الاتيان به ولا يمكن الاتيان الا بواحد بل يتعين ان  
يكون العتاب على الامم بالتزاحين وعلى ترك الواجب الواقعي الاول  
فيما نحن فيه اذا تركها معاً لانه وان كان الثاني واجباً على المكلف في زمان  
الاول لكنه لو تركه مع تركه الاول الذي يجب عليه قد بدعه على الثاني والمفروض

توجد العقاب كما عرفت تبين ان يكون ذلك العقاب الواحد على ما تبين  
تقديمه على غيره من الواجبات ﴿ فان قلت ﴾ ان غير الام سبب لترك الام  
ولذلك غير الواجب الواقعي الاول سبب لترك الواجب الاول وسبب المحرام حرام  
فيكون منبياً عنه ويفسد لذلك ﴿ قلت ﴾ ان فعل احدا الضدين ليس سبباً لترك  
الآخر لاستلزامه الدور كما عرفت الوجه في ذلك في مسألة الضد ﴿ فان قلت ﴾  
ان فعل الضد اما امتنع ان يكون سبباً لترك ضده من حيث ان وجوده لو كان  
مافياً لكان ضده شرطاً في فعل ما كان سبباً في تركه فيلزم الدور كما مر والتسبب  
في المقام ليس من حيث وجوده بل لاجل ان فعل غير الواقعي الاول يحصل لمصلحة  
الواقعي الاول فيوجب سقوطه حتى لو كان وقته موسماً وليس ذلك كتقديم غير  
الام على الام الا محذور هنا في ان يكون غير الواقعي الاول سبباً لترك الواقعي  
الاولي ﴿ قلت ﴾ ان سبب ترك الواجب اذا كان من حيث كونه محصلاً  
لمصلحة الواجب لا يكون منبياً عنه لذلك ﴿ سلنا ﴾ ولكن النهي عنه لذلك  
لا يقتضي فساداً لان فساد مستلزم لعدم كونه سبباً لترك الواجب من جهة  
انه لو فسد لا يكون محصلاً لمصلحته فيبقى الواجب على حله واذا لم يكن سبباً  
لترك الواجب لا يكون منبياً عنه فيلزم من النهي اذا اقتضى الفساد عدمه فلا بد  
وان يكون النهي عنه غير متضمن لفساده ﴿ وبالجمله ﴾ فالسبب لترك الواجب  
اما ان لا يكون منبياً عنه او انه منهي عنه وليس بفساد واقتضاء النهي الفساد  
عرفي لا غلي كما مر ﴿ الثاني ﴾ ذكر لاصل البرائة شرطان آخران ﴿ احدهما ﴾

ان لا يكون موجبا لثبوت حكم شرعي من جهة اخرى فان اريد بذلك ان  
جرى ان الاصل اذا كان نافيا من جهة وهو : تنازع ثبوت حكم شرعي من جهة  
اخرى لاقية كاصل البرائة من التكليف بالشرط حال تعذره الموجب لثبوت  
التكليف بالباقي بعد تعذره فهو متجه لان اصل البرائة ما يوجب رفع التكليف  
المجهول منه على العباد لا اثباته الا ان في جريان الاصل في مفروض المسئلة  
مع العلم بعدم العقاب وفي اثباته لحكم شرعي تأملا ( سلمنا ) ولكنه معارض  
باصل البرائة من التكليف المثبت للشرط حال التعذر وان اريد اشتراط ان  
لا يكون موجبا لثبوت حكم شرعي ولو كان هو موضوعا لثبوت ايملازما له فلا  
وجه له لان الاحكام تابعة لموضوعاتها واللازم الشرعي لا ينفك عن ملزومه  
( والفرق ) بينه وبين الوجه الاول ( ان ) مؤدى الاصل في الاول اثبت  
يخالف المنة في رفع التكليف فلا يجري بخلافه هنا فانه بعد رفع التكليف  
الموجب للمنة يترتب على موضوعه او يثبت لازمه ( ثانيهما ) ان لا يكون  
العمل به موجبا للضرر على آخر ولا اشكال في اشتراط ذلك في العمل  
بالاصل الا انه لا خصوصية للضرر في الاشتراط بل كل دليل اجتهادي يكون  
يانا وموجبا للعلم بالتكليف ولو ظاهرا فهو حاكم على ادلة البرائة كما لا يخفى  
هذا تمام الكلام في البرائة ويتلوه الكلام في الاستصحاب انشاء الله تعالى

## الكلام في الاستصحاب

{ عنوان لا ريب في انه يعتبر في الاستصحاب امران }

القطع بثبوت شيء \* والشك في بقاءه الذي يتوقف على اتحاد القضية المشكوكة مع القضية الثبوتية وان كانت { قد يشكل } ذلك في الاحكام الشرعية المستفادة من العقل او النقل لانه لا يمكن الشك في بقاء الحكم الشرعي بغير البدأ المستحيل في حقه تعالى الا من جهة الشك في بقاء موضوعه بسبب تغير بعض ماهر عليه مما احتل دخله فيه حدوثاً او بقاءً { ويندفع } هذا الاشكال بان الاتحاد في القضيتين وان كان مما لا بد منه في جريان الاستصحاب الا انه عرفي لا عقلي ولا بحسب موضوع الدليل { فان قلت } ان المرجع في موضوع الدليل الى العرف ايضاً فكيف يعقل التأكيد بينهما (قلت) نعم ولكن الموضوع في حالة ربما يكون ساكناً عن غير هافلا يكون الدليل مطلقاً بالنسبة الى غير الحالة التي اخذ فيها وليس تلك الحالة قيداً فيه حتى يتغير الموضوع بتبديلها فاذا كان المرجع في موضوع الاستصحاب العرف يصح فيه الاستصحاب متى تحققت الوحدة بحسب الاشارة بان { يقال } ان هذا كان كذا فيستصحب اذا شك في بقاءه واذا كان المرجع فيه الى موضوع الدليل لا يصح لان الذي اخذ في موضوع الدليل قد تغير عن حاله التي اخذ فيها وان لم تكن تلك الحالة قيداً فيه { فان قلت } ان ذلك لا يتجه في استصحاب الحكم الا اذا كان

دليل الحكم قليلاً لا عتياً لان الموضوع الذي يحكم به العقل مما لا يكاد يتطرق اليه الاهمال والاجال فلا يحصل فيه الشك حتى يستصحب ﴿ قلت ﴾ ان عدم استقلال حكم العقل الا في حال لا يانم منه عدم حكم الشرع في غير تلك الحال وذلك لاحتمال ان يكون ماهو ملاك حكم الشرع من المصلحة والمفسدة في الحال التي حكم بها العقل على حلها في غير تلك الحال وان لم يدرك العقل ذلك الا في احدي الحالتين والملازمة بين حكم العقل والشرع انما هي في مقام الاثبات لا الثبوت وحينئذ فلمستصحب هو الحكم الشرعي الذي حكم به العقل وان امتنع استصحاب تقس حكم العقل لعدم الاهمال فيه ﴿ ثم ﴾ ان الاستصحاب المعدود من الادلة العقلية عند القدماء ﴿ عبارة عن حكم عقلي ﴾ يتوصل به الى حكم شرعي وعند المتأخرين ﴿ هو الحكم الشرعي ﴾ الذي يتوصل به الى ذلك فليس الاستصحاب الا الحكم العقلي المستفاد من بناء العقلاء تبعداً اولافادته الظن النوعي او الشخصي على ما ربما يتوهم على الاول ﴿ وعلى الثاني ﴾ هو الحكم الشرعي بعدم قضي اليقين بالشك المستفاد من قوله عليه السلام ﴿ لا تنقض اليقين بالشك ﴾ وليس الاستصحاب مدلول قوله عليه السلام لا تنقض وقوله عليه السلام لا تنقض دليلاً عليه كما توهم ﴿ اذا عرفت ذلك ﴾ فاعلم انهم اختلفوا في الاستصحاب باعتبار حججه وعدمها ﴿ على اقوال ﴾ الحجية مطلقاً \* وعدمها كذلك \* والفصيل بين الموضوعات والاحكام اوين ما كن الشك في الراجع وما كان في المنتضي الى غير ذلك من التفاصيل

( والحق ) انه حجة مطلقاً ويدل على ذلك امور ( الاول ) استقرار بناء العقلاء من الانسان على العمل على طبق الحالة الساقطة تعدياً في وجه قوي او من جهة حصول الظن ولو نوعاً في وجه آخر بل هو من المرتكزات النفسية التي انقذت عليها النفوس من سائر انواع الميوان ولم يردع الشارع عنها فتكون ماضية ( ودعوى ) انه يكفي في الردع عنها ما دل من الكتاب والسنة على النهي عن اتباع غير العلم وما دل على البرائة او الاحتياط في الشبهات ( مدفوعة ) بان النهي عن غير العلم والبرائة او الاحتياط في الشبهات انما هما في مورد التردد والاشتباه لا في مورد هو مبنى العقلاء حتى صار من المرتكزات القهنية التي لا يمحتمل فيها الخلاف لا اقل من انصرافهما عن ذلك فتأمل ( سلمنا ) ولكن المادة جلوية بمرور النهي بالخصوص عما هو مجرى العادات اذا كان مخالفاً للشرع ولم يقنع الشارع بالردع عنه بالعمومات كما هو الحال بالنسبة الى القياس والامتنعان ونحوهما واذا ليس فليس بل الظاهر من الاخبار الآتية ان علة الاخذ بالاستصحاب هو امر ارتكازي لا تعدي شرعي وذلك امضاء لما هو المرتكز لا محض التقرير ( الثاني ) الاجماع على عدم التسخ مع الشك فيه ولولا القول بان الاستصحاب حجة لكان ترجيحاً لاحد طرفي الممكن من غير مرجح هذا حاصل ملعن محكي المبادي ( ويشكل ) بان الاجماع على عدم التسخ حين الشك فيه لعله تعدي لا للاستصحاب الا ان يراد اجماع الملل في مبدء الشرايع بلا رجوع فيه الى

صاحب الشريعة فيتمين ان يكون اجماعهم للاستصحاب ( ودعوى ) انه في خصوص الشك في التسخ ولا ملازمة بينه وبين القول بحجية الاستصحاب بقول مطلق ( مدعوة ) بثبوت الملازمة بعد ان كان اجماعهم ولو في خصوص التسخ للاستصحاب لا على جهة التبعيد ( الثالث ) الاخبار المستفيضة ( منها صحيحة زرارة ) ولا يضرها الاضمار لو كان قال قلت له الرجل ينام وهو على وضوء اوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء ( قال يزرارة قد تنام العين ولا ينام الملب والاذن واذا نامت العين والاذن والقلب قد وجب الوضوء ) قلت فان حرك في جنبه شيء وهو لا يعلم ( قال لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يجيء من ذلك امر بين والا فانه على يقين من وضوئه ولا يتقض اليقين بالشك ابدأ ولكنه يتقضه يقين آخر ) ولا ينبغي الاشكال في ظهور قضية ( ولا يتقض الى آخره ) في عموم اليقين والشك لهما في باب الوضوء وغيره خصوصاً بعد تطبيقها في الاخبار على غير الوضوء ايضاً كما سيأتي كما لا ينبغي ( الاشكال ) في ظهورها في الشبهات الحكيمة والموضوعية ( واختصاص ) المورد بالاخيرة لا يوجب تخصيصها بها خصوصاً بعدما عرفت من تطبيقها على غير الوضوء في الاخبار فهي قضية كلية ارتكازية جارية بها للاستدلال على حكم المورد وغيره ( والمهم ) انما هو بيان معناها من حيث المادة واثبتة ( اما الاول ) فالتنقض ضد الابرام ويحسن استناذه الى اليقين بملاحظته قسه لا بملاحظة متعلته لما يتخيل فيه من الاستحكام كالعهد سواء كان متعلقاً بما فيه اقتضاء



البقاء والاستمرار ام لا فلا موجب لارادة ما هو اقرب الى الامر المبرم من متعلقه الذي فيه اقتضاء البقاء ( واما الثاني وهو الهيئة ) والنهي عن تقض اليقين بالشك فاليقين وان كان غير منتقض في باب الاستصحاب لكن لحاظ اتحاد متعلقتي اليقين والشك ذاتاً وعدم ملاحظة تعددهما زماناً كاف في صحة النهي عنه ( وكون ) متعلقه مع مقتضي اقرب الى نسبة الانتقاض لليتين واشبه ( لا يقتضي ) تعيينه لاجل اذا تعذرت الحقيقة فاقرب المجازات لان الاعتبار بالاقربية انما هو ينظر اهل الرف لا الاعتبار ( ثم ) اليقين في الصحة مأخوذ على جهة الطريقة الى متعلقه لا الموضوعية كما عرفت فالنهي عن تقضه باعتبار آثار متعلقه لا نفسه وهو كناية عن لزوم العمل بحكم مماثل للحكم المتيقن او مماثل لحكم ما هو متيقن فيشمل الشبهة الحكيمة والموضوعية جميعاً وليس المراد به لزوم العمل بآثار قس اليقين والالتزام بحكم مماثل لحكم اليقين نفسه ( وبالجملة ) قلنهي عن التقض انما هو بحسب البقاء والعمل لا الحقيقة سواء تعلق بنفس اليقين من حيث كونه آلة او بنفس المتيقن على سبيل التجوز لانه كما لا يعلق التقض الاختياري العاقل لورود النهي عليه بنفس اليقين كذلك لا يتعاق بما كان على يقين منه او احكام اليقين وحيث لا داعي بل لا مسوغ للتصرف بلفظ اليقين بالتجوز او الاضرار ( ومنها صحيحة اخرى لزرارة ) قال قلت لماصاب ثوبي دم رطاف او غيره او شيء من المني فطلعت اثره الى ان اصاب له الماء فحضرت الصلوة

ونسيت ان ثوبي شيئاً وصليت ثم اني ذكرت بعد ذلك ﴿قال تعيد الصلوة وتغسله﴾ قلت فان لم اكن رأيت موضعه وعلت انه قد اصابه فطلبت ولم اقدر عليه فلما صليت وجدته ﴿قال عليه السلام تغسله وتعيد﴾ قلت فاني ظننت انه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئاً فصليت فرأيت فيه ﴿قال تغسله ولا تعيد الصلوة﴾ قلت لم ذلك ﴿قال لانك كنت على يقين من طهارتك فشككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابداً﴾ قلت فاني قد علمت انه قد اصابه ولم ادر أين هو فغسله ﴿قال تغسل من ثوبك الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى تكون على يقين من طهارتك﴾ قلت فهل علي ان شككت في انه اصابه شيء ان انظر فيه ﴿قال لا ولكنك انما تريد ان تذهب الشك الذي وقع في نفسك﴾ قلت ان رأيته في ثوبي وانا في الصلوة ﴿قال تنقض الصلوة وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رأيته وان لم تشك ثم رأيته رطباً قطعت الصلوة وغسلته ثم بنيت على الصلوة لانك لا تدري لعله شيء وقع عليك فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك﴾ وظهورها في الاستصحاب غير خفي الا ان في جريان الاستصحاب في موردها بناء على المعروف الذي حكى عن فتوى الاصحاب من ان المعتبر في الصلوة عدم سبق العلم بالنجاسة ﴿اشكالا حاصله﴾ ان لا اثر شرعي للاستصحاب في المقام ولا يكون الاستصحاب حجة الا باعتبار اثاره الشرعية وكونه له اثر شرعي في غير المقام لا يجدي في حجتي بالنسبة الى هذا المقام وهو عدم اعادة

الصلاة ( ولا مدفع ) لهذا الاشكال عند التحقيق الا على تقدير كون الطهارة  
الغيبية شرطاً واقصياً وكون ثبوتها ظاهراً مجزياً عن الواقع في خصوص الصلاة  
ولعله هو المراد من قول الثائلين ( ان الشرط في الصلاة عدم سبق العلم  
بالنجاسة لاتحاده بالنتيجة مع ذلك لانحصار مورد عدم سبق العلم بالنجاسة  
بالاستصحاب او قاعدة الطهارة كما لو تعارض الاستصحابان ) ومن حيث  
احتمال كون العلة في علم اعادة الصلاة هو خصوص اليقين بالطهارة من الغيب  
لا يدل على اجزاء الامر الظاهري مطلقاً بل خصوص ما كان منه في الطهارة  
الغيبية بالنسبة الى الصلاة ولذا لم يذهبوا الى اجزاء الامر الظاهري في غيرها  
بالنسبة الى الصلاة وغيرها وان قلوا بالاجزاء هنا هذا ولكن ( يرد ) على دفع  
الاشكال بما ذكر ان مورد عدم سبق العلم بالنجاسة ليس منحصراً  
بالاستصحاب وقاعدة الطهارة بل يشمل صورتي القطع بالطهارة والغفلة عن  
الطهارة والنجاسة ولا امر ظاهري في كلتا صورتين وقد اطيننا الكلام في  
تعليقتنا على الكفاية في المقام بما لا يدفع ضيقاً في دفع هذا الاشكال الا ان  
الذي يبون انما يطلب وضوح دلالة الصحيحة على الاستصحاب وان اشكل  
اصل التعليل به فتدبر ( ومنها صحيحة ثالثة لزارة ) واذا لم يدر في ثلاث هو  
او اربع وقد احرز اثلاث فلم يضاف اليها اخرى ولا شيء عليه ولا ينقض  
اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط احدهما بالآخر ولكنه  
ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فبيني عليه ولا يعد بالشك في حال من

الحالات ﴿ وقريب ﴾ الاستدلال بها على الاستصحاب مطلقاً بعد ظهورها في ارادة اليقين بعدم الاتيان بالركعة الرابعة وروفع اليد عن ظاهرها في اجراء ما كان للتيقن من اتصال الركعة على المشكوك بواسطة الادلة الاخر الميينة للاتيان بها مفصولة التي هي اظهر منها هو ان الظاهر من نفس القضية ان النشاط في حرمة التقض كون الشيء مشكوكاً فيه بعد اليقين بلا خصوصية للمورد خصوصاً بعد قوله عليه السلام اخيراً ﴿ ولا يعتد بالشك في حال من الحالات ﴾ ومنها قوله عليه السلام ﴿ من كان على يقين فاصابه شك فليمض على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين ﴾ او بان اليقين لا يدفع بالشك ﴿ ودلائلها ﴾ على الاستصحاب ظاهرة واختلاف زمان اليقين والشك فيها مع انه ليس بشرط في الاستصحاب مبني على الغالب او بملاحظة اختلاف زمان الموصوفين فيسري الى الوصفين لو اتحد زمانهما وان اشكل بعدم الجامع بينه وبين ما لو اختلف زمانهما اذا سبق زمان اليقين او كان زمان الشك اسبق الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في المnam مما لا يتخلو دلائلها على الاستصحاب ﴿ من تأمل واشكال ﴾ وعلى كل حال فلستفاد من بناء العقلاء تعبداً ومن الاخبار هو حجية الاستصحاب بما يترتب عليه من الاثار التي هي في نظر العقلاء من اثار الاستصحاب وان لم تكن ثاراً شرعية قبلية للجعل اذا كان العقلاء يعدونها من الاثار التي تترتب على الاستصحاب بموجب بنائهم التعبدية وليس كل اثر عاقل او طادي يترتب على الاستصحاب ولو

كان مبنيهم على الامتصحاب من باب الظن النوعي لازمه ذلك لكنه غير ثابت ان لم يكن الثابت خلافه لعدم بناءهم على ترتيب الآثر البعيدة وان كانت من الوازم العقلي والعادة لثبوت المستصحب ﴿ واما ﴾ سائر الاقوال الاخر فلا جدوى في التعرض لها والاستدلال والتقصص لها وعليها بعد ما عرفت ما ذكرنا من ادلة الامتصحاب لكن لا بأس بالتعرض الى القول بالتفصيل ( بين الوضع والتكليف ) وتحقيق حال الوضع من انه حكم مستقل بالاجمل كتكليف او منزع عنه وتابع له في الاجمل او فيه تفصيل ﴿ لا خلاف ﴾ في اختلاف التكليف والوضع مفهوماً واختلافهما في الجملة مودداً لما بين مفهوم السببية والشرطية والایجاب والاستحباب من الحاشية بداهة ﴿ ويطلق الحكم الشرعي ﴾ على الوضع حقيقة وان قلنا انه منزع من الحكم التكليفي لكون الحكم موضوعاً للاعم من ذلك وليس هو محصوراً في امور مخصوصة كالشرطية والسببية والمافية بل كلما ليس بتكليف مما له دخل فيه او في متعلقه وموضوعه او لم يكن له دخل مما اطلق عليه الحكم فهو حكم وضعي ﴿ وقد اختلفوا ﴾ فيه فذهب بعضهم الى ان الوضع كتكليف محمول بنه شرعاً او انه منزع عن التكليف ومحمول بنبه وقيل بعدم الاجمل مطلقاً ﴿ وهو الحق ﴾ في مثل السببية والشرطية والمافية ورافعية فيما كذا سبباً او شرطاً او مانعاً ورافعاً لتكليف بل وكذا الجزئية والشرطية والمافية والنافعية فيما كان جزءاً للمكلف به او شرطاً او مانعاً او قطعاً له حيث انه لا يقتل انتزاع هذه العناوين من التكليف

ان كانت من مقدمات التكليف كما في الامثلة الاول لكونه متأخراً عنها ذاتاً  
حدوثاً وارتقاً او كانت من الامور الطارئة عليه وذلك كما في الامثلة المتأخرة  
لكون التكليف متأخراً عنها واتماً تتصف بما هي عليه لاجل ما فيها من  
الخصوصية المستدعية لذلك تكتفي بالزعم ان يكون في العلة بلجزائها ربط خاص  
بواسطته تؤثر في معلولها لا في غيره ولا غيرها فيه والا لزم ان يكون كل شيء  
مؤثراً في كل شيء. وتلك الخصوصية لا توجد فيها بمجرد انشاء مفاهيم العلولين  
اذا لم تكن مكونة فيها ضرورة فهي غير منتزعة من التكليف جعلاً ولا بمجموعة  
بنفسها ﴿ واما ﴾ ما كان منها مأخوذاً في المكلف به من الجزئية والشرطية  
للمأمور به وغيرها فربما ﴿ يتوهم ﴾ بأنها اتماً تكون للمأمور به بعنوان انه مأمور  
به ولا يتحقق ذلك العنوان الا بالامر وبمجرد تصور الذات بلجزائها وقبورها  
وموافاتها اتماً يوجب الجزئية والشرطية والمافعية للمعنى المتصور لا للمأمور به  
﴿ والمدار ﴾ فيها على ما كان كذلك بالنسبة الى المأمور به وذلك كاف في  
ترتب ثمرة الجعل عليه من حيث التبعية لجعل منشأ انتزاعه ﴿ وبرد عليه ﴾ ان  
الامر اتماً يتعلق بالجزء المتصور لا للمأمور به وبعد الامر به لا يعتل ان يتوجه  
اليه الامر فبالامر به المسبب عن جزئته يكون جزء من المأمور به وليس  
الامر منشأ لا انتزاع الجزئية مثلاً للمأمور به بل هو منشأ انتزاع صفة المأمورية  
لذات الجزئية ﴿ واما ﴾ ما عد من الوضع من قبيل الولايات والنيابات والحرية  
والرقية والزوجية والطلاق والعلاق ونحو ذلك من سائر الاعتبارات في ابواب

العقود والاقطاعات فالظاهر ان ذلك كله محمول بنفسه ويصح انتزاعه من مجرد انشائه كالتكليف لا بمجمله يتبعه ومنزعة منه لعل ذلك واضح بالنسبة الى الولاية والقضارة والوكالة ونحوها مما يثبت بمجرد النصب وينتفي ببلوغ العزل ولا ينافي ذلك كونها من الامور الاعتبارية الخارجة عن المحمول لان الامور الاعتبارية قد تكون من المعاني الاسمية المستقلة التي هي عبارة عن اختصاص خاص حاصل باحد الاسباب من تصرف او انشاء او غيرها من الامور الاختيارية او غير الاختيارية كالارث مثلاً وكل ذلك يصح انتزاعه من الانشاء اذا كان بسبب اختياري ﴿ ودعوى ﴾ ان الملك من المحمولات بالضيمة كالعدم والتمص ونحوها ، ليس هو من الاعتبار الذي يحصل بمجرد الانشاء ﴿ مدفوعة ﴾ بان الملك يقال بالاشتراك على ذلك ويسمى بالجدة وعلى اختصاص شيء بشيء خاص وهو فأن من احد تلك الاسباب والكلام هنا في الثاني وهو خارج المحمول لا المحمول بالضيمة واذا قد عرفت ذلك ﴿ فاعلم ﴾ انه لا اشكال في جريان الاستصحاب في الوضع اذا كان محمولاً ﴿ اما ﴾ مالم يكن محمولاً فلا مجال لاستصحابه اذا اخذ من باب الاخبار مالم تكن لتقرير بناء الغلاء وامضاً انه كما لا يعد من لسانها ﴿ فالعتبر ﴾ حينئذ على بناء الغلاء ولو في الامور الغبر المجعولة ولا يختلف بناء الغلاء في الامور المجعولة وغيرها مالم يكن المستصحب موضوعاً لا يعد الغلاء ما يترتب عليه من آثاره فلا يعتبر الاستصحاب فيه عذرم لكون بناءهم عليه تعبداً عقلياً

لا من باب الظن حتى يترتب عليه جميع الآثار كما عرفت ذلك آنفاً

﴿ وينبغي التنبيه على أمور ﴾

﴿ الاول لو كان المكلف محدثاً فغفل وصلى ﴾ ثم شك بعد الفراغ انه تضرع قبل الصلوة ام لا صحت صلوة لقاعدة الفراغ ﴿ والاستصحاب ﴾ قل الصلوة غير جارية للغفلة ويشترط في الاستصحاب الاتحاد حال الشك واليقين ﴿ واما ﴾ حال الصلوة بعد ما التفت فتحكم عليه قاعدة الفراغ ويكون العمل عليها لا عليه ﴿ نعم ﴾ لو شك بعد الحدث ثم غفل بطلت صلوة للاستصحاب الا اذا احتمل الطهارة بعد الاستصحاب فيندرج في المسئلة الاولى وهي الغفلة بعد الحدث المتيقن لكونه اعم من النيقن بواسطة الاستصحاب ﴿ الثاني ﴾ قد يشكل الحال في استصحاب ما قامت عليه الامارات المتبعة من الاحكام بناء على ان مؤدى الامارات على تقدير عدم اصابة الواقع احكام عذرية به لا يقين بالحكم الواقعي وليس هناك حكم آخر فعلي على ذلك البناء ﴿ ويدفع ﴾ بان مؤدى الامارات حكم واقعي ثابت في الظاهر ولو لم يكن في الواقع والظاهر حكم في مؤدى الامارات بل هو متمين في مثل القطع بل والظن في حال الانسداد بناء على الحكومة لا الكشف وذلك الحكم الواقعي الثابت في الظاهر امر متيقن فيستصحب على انه يمكن استصحاب المذكورة السابقة في العمل على طبق الامارات الا ان يمنع ذلك باذلة المذكورة بالامارة لا يمكن استصحابها مع انتفاءها وهي المستند للحكم لا الاستصحاب مع بقاءها (وربما يدفع) ذلك



الاشكال بانه يكفي في الاستصحاب الشك في المتيقن على تقدير ثبوته فيتعبد به على هذا التدبير ويرتب عليه الارتفاع لانها كان هناك اثر لان التعبد والتزيل شرعاً اتماهما في البقاء لا المحدث فيكفي فيهما الشك على تقدير الثبوت ( وفيه ) ان التعبد في البقاء اتما هو في متيقن الثبوت والمتيقن على تقدير الثبوت ( عبارة ) اخرى عن مشكوك الثبوت فيزول احد ركني الاستصحاب حينئذ ( والفرق ) بين ذلك وبين الاستصحاب التعليقي واضح ( الثالث ) لا فرق في المتيقن السابق بين ان يكون امراً عاماً او خاصاً سواء كان ذلك الامر حكماً او موضوعاً يترتب عليه الحكم وسواء كان الشك في بقاء العلم من جهة الشك في بقاء الخاص وارتفاعه لكن ينبغي حينئذ استصحاب الخاص عن استصحابه او كان الشك فيه من جهة تردد الخاص بين ما هو باق جزئياً ومرقع كذلك وتردد الخاص بين فردين غير قادح باستصحاب الكلّي واصالة عدم حدوث الفرد المشكوك مع انها معارضة باصالة عدم حدوث الفرد الآخر لو كان مما يترتب على حدوثه بعد ارتفاعه اثر كوجوب الفضاء ( يرد عليها ) ان الشك في بقاء الكلّي ليس مسبباً عن الشك في حدوث الخاص المشكوك حدوثه لعدم كون بقاءه وارتفاعه من لوازم حدوثه وعدم حدوثه بل من لوازم كون الحادث هو الشخص المتيقن الارتفاع او البقاء بل ربما ( يقال ) ان بقاء الفرد المشترك عين بقاء الخاص الذي في ضمنه لا من لوازمه وان كان التحقيق خلافه لعدم وجود الكلّي الطبيعي في الخارج واتما الموجود هو الفرد ليس الا كما مر ( وتوهم )

ان الزم لمسلمنا انه من لوازم حدوثه وعدم حدوثه لا يجدي بناءً على حجة الاستصحاب من باب الاخبار لانه عقلي لشرعي ( مدفوع ) بان الشخص المنفي بالاصل اذا كان حكماً شرعياً لا يحتاج في حجيته الى أثر شرعي وكذا اذا كان موضوعاً يترتب عليه أثر شرعي بعد ان كان الشك في بقاء الكلي وارقاعه مسياً عن الشك فيه فاذا تحقق في شخص الحكم بالاصل صار موضوعاً للحكم العقلي ببقاء كلي الحكم ولا يكون بقاء كلي الحكم من آثاره التي يتوقف حجة الاستصحاب عليها حتى يكون الاصل مثبتاً بالنسبة اليه وانما يكون نظير الحكم العقلي بوجوب الطاعة المترتب على استصحاب التكليف ( واما ) اذا كان الشك في بقاءه من جهة الشك في قيام فرد مقامه مقارناً لوجود ذلك الفرد او يحدث بعد ارقاعه ففي استصحابه اشكال اقواه الدم وان كانت الفرد المشكوك في حدوثه هو الاستصحاب بعد رفع الوجوب ( وكون ) التفاوت بينهما بشدة الطلب او بمحض الرضاء بالترك وعدم الرضاء به مع كون الطلب واحداً فيؤزل الشك في التبدل حقيقة الى الشك في بقاء الطلب وارقاعه لافي حدوث فرد آخر حتى يمتنع الاستصحاب ( مدفوع ) بان العرف يرى الايجاب والاستجاب فردين متباينين فلا مجال فيهما الى الاستصحاب ( فان قلت ) ان كل استصحاب كلي يمكن ارجاعه الى استصحاب الشخص المعين في الواقع فلا يكون من استصحاب الكلي بشيء ( قلت ) ان المتيقن اذا لم يكن معيناً ومشخصاً لعدم العلم بصفة التعيين فلا يمكن استصحابه بتلك الصفة

ولابد وان يكون المستصحب مآبه الاشتراك بين الافراد وذلك حين استصحاب الكلي ( واما ) استصحاب كلي احدهما المبهم فهو خارج لو كان له اثر عن عنوان البحث في استصحاب الكلي الذي هو محط نظر القوم في المقام ( واعلم ) ان استصحاب الكلي بجميع انواعه انما يجري حيث لا يتعين على المكاف ولو بواسطة الاصول العملية الاتيان باحد القردين والا فيخرج عن الهدة بمجرد الاتيان بذلك القرد وينفي الشك في الكلي فلا يجري الاستصحاب فيه وذلك كما في مسألة الاقل والاكثر بل والمتباينين اذا كان احدهما من قيل المانع عما يتحقق به زوال الآخر ولو لم يكن من الاستصحاب المقارني كالحديث الاكبر المحتل وجوده مع الاصغر بعد ثبوته والوضوء كيف ولا اثر للاكبر قبل الاتيان بالمعلوم بمحكم الشارع فكيف يكون له اثر بعده ( نعم ) لو لم يتعين على المكاف احد القردين وذلك كما لو جرى الاصل في نفي احد القردين مع جريانه في نفي الآخر بل ومع عدم جريانه في نفيه كما اذا لم يكن للآخر اثر شرعي او مطلق الاثر بقاء على اعتباره من باب بقاء العقلاء وذلك كما اذا كان من الشبهة المحصورة في كلتا الصورتين لم يكن مانع من استصحاب الكلي بالنظر الى الحكم المترتب عليه ( ونوم ) حكومة اصالة عدم القرد اذا لم يكن لها ملاءمة ارض على استصحاب الكلي ( مدفوع ) بما مر من ان الشك في بقاء الكلي ليس مسببا عن الشك في حدوث الخاص المشكوك

## ﴿ تذييب ليس من اقسام استصحاب الكلّي المقارني ﴾

الملفّق وصف اليقين فيه والشك من مجموع فردين مختلفين في الشخص ما كان الاختلاف فيه بمحض السبب وذلك كما لو علم الطهارة والحدث وشك في التأخر منهما وكانا مترددين بين فردين من نوع واحد كفردَي الوضوء مثلاً وفردَي الفائط فلا مانع من استصحاب كل منهما وان تعارضاً ﴿ نعم ﴾ لو ترددت الطهارة والحدث بين نوعين كالوضوء والغسل والحدث الاصغر والاكبر بناءً على عدم اتحاد الطهارة الصغرى التي في ضمن الغسل معها في الوضوء وعدم اتحاد الحدث الاصغر في ضمن الاكبر معه في ضمن الفائط والبول وكان واحد من الطهارتين والحدثين زائلاً يثبت بعد ثبوته كذلك وقد شك في الآخر من كل منهما صار ذلك من باب استصحاب الكلّي المقارني بالنسبة الى كل منهما ﴿ الرابع ﴾ لا ينبغي الاشكال في استصحاب الامور التدريجية التي لا يتحقق منها جزء الا اذا انعدم الجزء السابق ولو تخلل بينهما فاصل لا يقدح في الاتصال عرفاً فضلاً عما لو لم يتخلل فاصل بينهما لصدق النقص لو لم يرتب على الجزء اللاحق الاثر الثابت للسابق والبقاء لو رتب ذلك الاثر عليه ﴿ وهو ملاك ﴾ الاستصحاب لو اخذ من الاخبار بل عليه ايضاً بناء العقلاء تعبداً ومن ذلك استصحاب مثل الليل والنهار وترتيب ما لهما من الآثار بل لعل الامر كذلك فيما اذا لم يكن الشك في الامر التدريجي من جهة الشك في وصوله الى المنتهى بل من جهة الشك في كونه

ومقداره كما في نبع الماء وجريان الدم اذا كان منشأ الشك هو بقاء شيء من  
 الماء والدم غير ماسال في المنبع والرحم ( فسم ) لواخذ الاستصحاب من باب  
 الظن وكان بقاء الدم في الرحم مخالفا للمادة اشكل العمل بالاستصحاب  
 ( اخلاس ) اذا شك في العمل المقيد بلزمان من جهة الشك في بقاء المقيد  
 فلا بأس باستصحاب قيده من الزمان كالنهار الذي قيد به الصوم ولو اخذ  
 من الاخبار فيترتب عليه علم جواز الافطار بل وجوب الصوم لان الواجب  
 صومه لا الصوم المقيد بكونه فيه حتى يكون الاصل بالنسبة اليه مثبتا وهو حاكم  
 على استصحاب تقس المقيد وهو الصوم الذي كان قبل هذا في النهار لانه  
 من لوازم استصحاب النهار وهو امر شرعي فيلحقه حكمه الشرعي وهو  
 الوجوب الا ان ( يقال ) ان الصوم وان كان شرعيا لكن ليس اثرا شرعيا للنهار  
 بل هو من لوازمه العقلية ( اما ) اذا كان الشك في العمل المقيد بلزاة ان مع  
 القطع بانتفاء الفيد من جهة احتمال ان يكون التعبد بالمقيد لتحصيل الفرد الاكل  
 وان حصل المطلوب ببدونه فلا مجال الا لاستصحاب الحكم في خصوص ما لم  
 يؤخذ الزمان فيه قيدا مقوما لموضوعه بل ظرفا لثبوت والا فلا مجال الا  
 لاستصحاب عدمه فيها بعد ذلك الزمان لكونه شكاف في ثبوت بعد القطع بعدمه  
 لا شكاف في بقاءه ( وبالجملة ) فليس هناك الا استصحاب واحد وهو استصحاب  
 الثبوت اذا اخذ الزمان ظرفا واستصحاب العلم اذا اخذ قيدا لان العبرة في  
 الباب بنظر العرف والعمل في الاول متحد بنظرهم وفي الثاني متعدد ولا يمكن

الجمع بينهما ﴿ السادس ﴾ لا ينبغي الاشكال في جريان الاستصحاب في المعلق على حد جريانه في المطلق اذ لا يعتبر في الاستصحاب الا الشك في بقاء المتيقن ثبوته واختلاف انحاء الثبوت لا بوجوب اختلافاً في المطلوب وذلك مثل استصحاب حرمة العصر العتيق اذا غلا للعصر الزيني اذا كان كذلك ﴿ وتوم ﴾ معارضة استصحاب الحرمة المعلنة باستصحاب الحلية المطلقة ﴿ مدفوع ﴾ بان الحلية مغيرة الى حال الغليان فهي تقتضي بمجرد حصول الغاية وهي الغليان بمجرد استصحاب الحرمة المعلنة على الغليان تثبت الحرمة الفعلية بعده وتقتضي الحلية وان كان ذلك على وجه الملازمة لا التسبب لحصولهما في عرض واحد ﴿ السابع ﴾ الظاهر جواز استصحاب احكام الشرايع السابقة بعد نسخها لان النسخ طريق للاحكام الالهية التي هي غير مفيدة بها على جهة الموضوعية بحيث يلزم من نسخ النبوة نسخها والعل الاجالي بارتفاع بعضها لا يمنع من العمل بما لا يكون من اطراف المعلوم كما اذا علم تفصيلاً بارتفاع ما هو ثابت في هذه النسخة من الاحكام فينطبق العلم الاجالي عليه حيث لم يكن المعلوم بالاجال يزيد على المعلوم بالتفصيل بالمقدار كما مر ﴿ الثامن ﴾ ان اخبار الاستصحاب بناء على انها مؤسسة لا مبررة لبناء الغلاء فما تدل على التبدل بما كن على يقين منه فشك بلحاظ ما لنفسه من آثاره الشرعية او ما كن بنفسه شرعياً وان رتب عليه حكم عقلي لان الحكم العقلي يكون حينئذ من الآثار المترتبة على المستصح السرعي لا الثابتة بالاستصحاب فلا يكون

الاصل بالنسبة اليه مثبتاً ولا دلالة لها على التبعيد بالآثار الشرعية ولو بواسطة امر غير شرعي لان المتيقن منها انما هو لحاظ آثار نفسه لا آثار لوازمه ﴿ نعم ﴾ لا يبعد ترتيب ما يبعد منها عرفاً من آثار نفسه خلفاً الواسطة او ملازمتها للمستصحب على وجه لا يمكن التفكيك بينهما تنزيلاً كما لا تفكيك بينهما وانما هو بواسطة لوضوح لزومها للمستصحب بد أثرها اثرها والمستصحب وعلى كل حال فلا دلالة في الاخبار على اعتبار المثبت من الاصول العملية مطلقاً ﴿ نعم ﴾ لو اعتبرناها من باب التبعيد العقلائي كما هو الظاهر فلا يبعد ترتيب كلما يبعده العقلاء من الاوالم وكذا لو قلنا ان اخبار الاستصحاب مقررة لبناء العقلاء ﴿ التاسع ﴾ بناء على اعتبار الاستصحاب من باب الاخبار واختصاصه بالامور المجعولة شرعاً او ما يترتب عليها اثر شرعي لا تعاقب في الاثرين ان يكون مترتباً على المستصحب بلا واسطة في الثبوت او بواسطة عنوان كلي ينطبق عليه لان الاثر الشرعي المتعلق بالعنوان الكلي على كلا الوجهين اللذين يجريان في تصوير تعلق الاحكام بالطابع من عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج كما في الوجه الاول او وجوده كما في الوجه الثاني هو من الآثار الشرعية المتعلقة بالافراد حال العلم بها فتستصحب الى حال الشك وانما تختلف تلك الوجوه باختلاف التصور في كيفية تعللها التي لا يختلف فيها حال الشك عن حال العلم وكذا الكلام في مثل الملكية والغنسية من الاحكام الوضعية التي لا وجود لها فيثبت لمنشأ الانتزاع حال الشك ما كان ثابتاً لها

حال العلم من الآثار ويكون تعلّقها بمنشأ الاتّزاع حال الشك كتعلّقها بها ولا يكون الاصل في ترتيب الاثر عليه بواسطتها وعلى الفرد بواسطة الكلّي مثبتاً { العاشر } ما كان يد الشارع ثبوته فيده قيه فلا حاجة حينئذ في استصحاب علم لوجب او عدم الحرمة الى ترتيب اثر شرعي عليهما لكونهما بنفسهما شرعيين فاذا انتفيا بالاصل ترتيب عليهما الاثر ولو كان عقلياً او عادياً { الحادي عشر } لا يعتبر وجود الاثر للاستصحاب الا بالنسبة الى البقاء ولا يفتر الى ترحال العلم به وثبوته وحينئذ فيستصحب بقاء زيد عند موت مورثه ويحكم له بالارث . ان لم يكن ثابتاً له حال العلم به وذلك واضح { الثاني عشر } اذا حدث امر فشك في قدمه وتأخره فلا اشكال في استصحاب عدم تحقّقه في الزمن الاول وترتيب آثاره عليه لا آثار تأخره عنه الا على النول بالاصل المثبت كما حققناه آنفاً وكذا آثار حدوثه في الزمن الثاني بناء على انه عبارة عن وجود خاص لا الامر المركب من علم الوجود في السابق والوجود في اللاحق والا فلا اشكال في ترتيب آثاره عليه هذا اذا شك في قدمه وتأخره بنفسه { اما } اذا شك فيهما بالنسبة الى حادث آخر لم يعلم قدمه عليه او تأخره عنه كما اذا علم بعروض حكيم او موت متوارثين وشك في المتقدم والمأخر منهما مع ترتيب اثر على كل منهما او على وجود احدهما بنحوين فيكون المعارض بالنسبة الى النحويين في احدهما لا فيه مع الآخر كما في الاول فلا مجال للعمل بالاستصحاب للمعارضة في كلا المتأامين هذا 'ذ' كان الاثر مترتباً على وجوده



بنحو التقدم أو التأخر أو التقارن ( اما ) اذا كان مترتباً على ما كان متصفاً  
 بالمتقدم أو التأخر أو لتقارن فلا استصحاب فيه لعدم لكونه مشكوكاً من  
 الازل وليس الشك فيه في نحو الحدوث فيما هو حادث كما في الاول ( وبالجملة )  
 فلا يقين بعدم حدوث التقييد بصفة التقدم مثلاً لاحتمال ان حدوثه لم يكن الا  
 بهذه الصفة ولا يحصل اليقين بعدم المتصف الا اذا حصل اليقين بحدوثه ثم  
 شك في الصفة كما في الثاني فالشك في كيفية الوجود مسبوق بعدم والشك  
 في الوجود التكييف غير مسبوق به ( ومنه ) لو كان الاثر مترتباً على ثبوته  
 المتصف بعدم في زمان حدوث الآخر ( اما ) اذا كان الاثر مترتباً على  
 عدمه في الزمن الآخر على جهة الظرفية لا النيدية فلا مانع من الاستصحاب  
 ( ودعوى ) ان دليل لا تنقض لا يدل الا على قصص ما هو متيقن لولا الشك  
 وليس الامر هنا كذلك لانه كما انه مشكوك في زمن الحادث الآخر كذلك  
 هو مشكوك فيما قبل ذلك الزمان فلا يستمر اليقين فيه الى زمان الشك وظاهر  
 دليل الاستصحاب استمرار اليقين واتصاله بزمان الشك ( مدفوعة ) بان  
 عدم في زمن الآخر ملحوظ على جهة الاستقلال لا على جهة الربط بالآخر  
 واضافته للآخر على وجه يكون الآخر من قبيل المعروف للزمان بلا خصوصية  
 له في اللحاظ فيكون الزمان الآخر كالزمان الذي قبله كلاهما زمان الشك فهو  
 نظير ما لو كان على يقين من عدم حدوث واحد منهما في ساعة وصار على  
 يقين من حدوث احدهما بلا تعيين في ساعة اخرى بعده او حدوث الآخر  
 في ساعة ثالثة فان زمان الشك في حدوث كل منهما تمام الساعين لا خصوص

احدها وحينئذ اذا اختص احد الاستصحابين بالاثردون الآخر فلا مانع من العمل به لعدم المعارض لانه لا مورد للاستصحاب اذا كان من هذا القبيل وان اختص بالاثر هذا اذا جهل تاريخهما ﴿ واما ﴾ اذا علم تاريخ احدهما فالظاهر ان حله حل مالمو جهل تاريخهما وقد يفرق بينهما فيما اذا كان مورد هاهما يجري الاستصحاب فيه بجريان استصحاب العدم في مجحول التاريخ منهما دون معلومه لانه لا شك فيه في زمان وانما الشك فيه باضافة زمانه الى الآخر ﴿ ورد عليه ﴾ انه يكفي في جريان الاستصحاب فيه لحاظ المعلوم بذاته لا بقيد انه معلوم وهو مشكوك في زمن حدوث الآخر لا بقيد انه في ذلك الزمان بل على جهة الطرفية كما مر وجهه ومن هنا تعرف تعارض الاستصحابين في مسألة تعاقب حالي الطهارة والحدث والطهارة والنجاسة مطلقاً فارجع الى اصل ثالث وهو الحدث في الاول والطهارة في الثاني ﴿ الثالث عشر ﴾ لا مجال للاستصحاب فيما يجب القطع به من الامور الاعتقادية كالتك في حيوه امام زمانه فلا يستصحب بل يجب تحصيل اليقين بموته او حيوة مع امكانه ولا يحصل ذلك بالاستصحاب وكذا الشك في النبوة السابقة على زمان نبوة فينا عليه وعلى الله افضل الصلوة والسلام فنه لا مجدي فيها للاستصحاب بعد وجوب تحصيل اليقين بها بل لا وجه للاستصحاب فيها لا اياً للمسلم ولا قناعاً ﴿ اما "اول" ﴾ فليبين بنسخها والا لم يكن بسم ﴿ واما الثاني ﴾ فالعدم الدليل على العبد بشريته والانتكال

في شريعته على شريعتنا موجب لنفي شريعته ﴿ نعم ﴾ لا بأس بالاعتماد على بناء العقلاء اقتناعاً الا ان ذلك لا يجدي في الموارد التي يجب فيها تحصيل اليقين حسبما عرفت ومن ثم نعرف انه لا موقع لتثبيت الكتابي باستصحاب نبوة موسى اصلاً وان كان ذلك يجدي في المذر على قدر فسحة النظر بل وفي ترتب الاثر على ما كان ايضاً لا يمحض المذر وان وجب القحص والنظر لاستلزام الاهمال التساهل في معرفة النبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام اللذين من مات ولم يعرفهما مع الممكن من معرفتهما كان ميتته ميتة جاهلية فليس المقام من الشبهات الموضوعية على حد غيرها مما يجب القحص فيها ﴿ وبالجملة ﴾ فوجوب القطع بالنبي والامام عليهما السلام انما هو في اصل ثبوتهما لا في البقاء عليهم احيان الشك في نسخ النبوة او في موت الامام فان العمل بالاستصحاب في ذلك عليه مبنى الشرايم كلها والدليل القفطي ان كان في الشرايم السابقة يمكن استصحاب حكمه بحجية الاستصحاب بيناء العقلاء حسبما مر وان كان في شريعتنا يمكن للكتابي الزامنا به ولما لم ينكر الامام الرضا عليه السلام على الكتابي حجية الاستصحاب من حيث عدم افادته القطع وانما انكر عليه انه يهدم احد اركان الاستصحاب ما لم يكن باقرار نينا صلى الله عليه وآله نبوة موسى عليه السلام لانحصار طريقنا في ثبوت نبوة موسى باعتراف نينا بها وعليه يهدم الركن الآخر والجواب عن استصحاب الكتابي في المقام منحصر بذلك واستفادته من كلام الامام الرضا عليه السلام

ظاهرة لمن تدبر في كلامه ( الرابع عشر ) اذا ورد علم يجب ثبوت الحكم لموضوعه على نحو الاستمرار والدوام وورد خاص على نحو يكون الزمان ظرفاً له لا مأخوذاً في موضوعه قيداً وجب رفع اليد عن العام بالخاص فلو شك في فرد ثبت له حكم الخاص فلا محيص عن استصحاب حكم الخاص في غير مورد دلالة لاقطاع حكم العام عنه بالخاص الدال على ثبوت الحكم له في الزمن السابق من دون دلالة على ثبوته في الزمن اللاحق فلا مجال الا لاستصحابه وذلك كما لو ثبت وجوب الوفاء بالعقد وثبت الخيار في الاثناء وشك في الخيار بعد ذلك فان المورد من موارد استصحاب حكم الخاص لا العام بل وكذا لو ثبت الخيار من الاول كخيار المجلس بناء على استفادة الاستمرار من آية ( اوفوا بالعقود ) من حين صدور العقد لمحض عدم الاقطاع والا لزم العمل بالعام لعدم المناقاة للاستمرار بعد خيار المجلس ( نعم ) ربما يقال ان ظاهر الآية هو وجوب الوفاء بالعقود في كل زمان على نحو العموم لمحض الاستمرار فيكون المرجح العام مطلقاً لكون موضوع الحكم بلحاظ هذا الزمان من افرادة فله الدلالة على حكمه والمفروض عدم دلالة الخاص على خلافه لكن لو كان الخاص ملحوظاً به كل زمان ايضاً كان مخصصاً للعام ( ثم ) انه لا يجوز استصحاب حكم الخاص بحال اذا اخذنا زمان قيداً في موضوع الخاص فيكون المرجح حينئذ عموم العام اذا كان كل يوم من الايام فرداً لموضوع العام او الاستمرار بمعنى عدم الاقطاع اذا كان المحصص حين وقوع العقد لافي الاثناء والا فلا بد من

الرجوع الى سائر الاصول لعلم امكان العمل بالعام ولا استصحاب حكم  
 الخاص وربما يفرق بين كون الزمان ظروفاً فلا يرجع الى عموم العام كما  
 وبين كونه قيداً فيرجع اليه لان القيد يجعل المقيد فرداً من الخاص متغيراً  
 للفرد العاري من القيد فلا يخرج الفرد العاري من العام الاستمراري وان  
 خرج الفرد المقيد فتأمل ﴿ الخامس عشر ﴾ لا ينبغي الاشكال في ان المراد  
 بالشك الذي هو احد ركني الاستصحاب ما يعم الظن الذي لا يدل على  
 اعتباره دليل لدلالة الاخبار على ان اليقين لا يتقاضى الا باليقين بل قد يقال  
 ان بناء العملاء تبدأ بهم اذا حصل الظن على الخلاف ﴿ نعم ﴾ على القول  
 باعتباره من باب الظن الشخصي لا بد وان يكون مختصاً بصورة عدم الظن  
 على الخلاف ﴿ اما ﴾ الظن النوعي فلا منافاة ينمو بين حصول الظن الشخصي  
 على خلافه ما لم يكن الظن الشخصي حاصلًا من امر لا يكون الظن النوعي معه  
 محققاً كلهم الخارج عن ايم العادة التي يكون الظن النوعي على طبقها فلا  
 يتحقق بالاستصحاب المخالف لما فتأمل .

﴿ في النسبة بين الاستصحاب وسائر الاصول العملية ﴾ ٧٣

﴿ والتعارض بين الاستصحابيين ﴾

## تتميم

﴿ في بيان النسبة بين الاستصحاب وسائر الاصول ﴾

﴿ العملية والتعارض بين الاستصحابيين ﴾

اما الاول فالنسبة بينه وبينها هي بعينها النسبة بين الامارة وبينه فيقدم عليها لحكمته عليها بعد تخصيص الشك بما لا نزاع له اصل موضوعي بواسطة ضم دليله الى دليلها كتخصيص الشك بالاستصحاب بما لا نزاع له اماراة وحل اليقين على الاعم من ذلك كل ذلك ما لم تكن الاصول في قبال الاستصحاب من الاصول الموضوعية كاصل البرائة من الاكثر بالنسبة الى استصحاب التكليف ﴿ واما الثاني ﴾ فتارة يكون المستصحب في احدهما من الآثار التي تترتب على المستصحب الآخر فيكون الشك فيه مسياً عن الشك في الآخر كالشك في نجاسة الثوب المنسول بماء مشكوك الطهارة وقد كان طاهراً ويتمين حينئذ العمل بالاصل السبي لزوال موضوع الاصل السبي بجريته من غير عكس وتخصيص الاصل السبي بالسبي غير ممكن لان تخصيصه به يتوقف على اعتباره معه واعتباره معه يتوقف على التخصيص به اذ لولا زال موضوعه لكونه من آثاره كما عرفت ﴿ نعم ﴾ لو لم يجز الاستصحاب السبي لمعرضته

بالاستصحاب آخر كان الاستصحاب السببي جلياً لعموم خطاب لا تنقض له  
 بلا محذور ﴿ وثمرة أخرى ﴾ لا يكون المستصحب في أحدهما من الآثار  
 للآخر فيجري الاستصحاب فيهما وتحصل المعارضة بينهما من غير فرق في  
 ذلك بين ما يوجب مخالفة عملية أو التزامية كما مر ﴿ ودعوى ﴾ أن أمره  
 عليه السلام بتقض اليقين يقين مثله يمنع عن شمول لا تنقض اليقين بالشك في  
 صدره لكل من الطرفين لحصول المناقضة بينهما لأن الإيجاب الجزئي قبض  
 السلب الكلي ﴿ مدفوعة ﴾ بأن الظاهر أن قوله عليه السلام في الدليل  
 ﴿ ولكن تنقضه يقين مثله ﴾ تأكيد للنهي عن قبض اليقين بالشك لا تأسيس  
 فلا مناقضة بينهما ﴿ سلطنا ﴾ ولكن ذلك إنما يمنع من الشمول لما معاً بقيد  
 المعية لا الشمول لكل واحد منهما لو خلى وقسه ﴿ سلطنا ﴾ ولكن لا يمنع ذلك  
 عن عموم النهي عن قبض اليقين بالشك في سائر الأخبار مما ليس فيه الدليل  
 المذكور وقصده بما به الدليل إنما يوجب رفع الحكم المطلق عن المقيد  
 لا المناقضة فيما به العلم الاجبالي على وجه لا يكون مشمولاً للدليل كما لا يخفى  
 هذا كله في سائر الأصول ماعدى النواحد المفردة في الشبهات الموضوعية  
 غير القرعة مثل قاعدة التجاوز في حال الاشتغال بالقفل وقاعدة الفراغ عن  
 العمل وأصالة الصحة في عمل الغير ونحو ذلك مما هو مقدم على الاستصحاب  
 المقنضي لقساد ما شك فيه من الموضوعات لتخصيص دليله بدليها ﴿ وكون ﴾  
 النسبة بينه وبين بعضها عموماً من وجه لا يمنع عن تخصيصه بها بعد الاجماع

على عدم الفصل بين مواردنا مع انه قلنا يوجد مورد لم يكن هناك استصحاب على خلافها فيلزم من تخصيص ادلتها بدليله ندرة العمل بها التي يتناقى ظاهر ادلتها من كونها من القواعد التي يكون المرجع اليها في مواردنا لا الى غيرها فهي اظهر في العموم من دليله فيه فيقدم عمومها على عمومها ﴿ واما الفرعة ﴾ فالاستصحاب في مواردنا يقدم عليها لاختصه دليله باعتبار الحالة السابقة فيه دونها من دليلها واختصاصها بنير الاحكام اجاباً لا يجب الخصوصية في دليلها بد عموم لقظه لان المخصص المتفصل لا يلحظ في مقام التعارض بعد التخصيص به بل قبله هذا مع وهن عمومها بكثرة التخصيص وقوة عمومها بلمته جداً كما في مسألة الشك في عدد الركعات ان لم قل انه نوع من العمل بالاستصحاب ﴿ غابة الامر ﴾ ان الشارع رفع اليد عن اتصال الركعة المشكوك احتياطاً لاحراز الواقع وضعف دليلها حتى صار العمل به في مورد محتاجاً الى الجبر بصل المعظم وصحة دليل الاستصحاب مع موافقته لبناء القلاء ايضاً حسباً مر ﴿ ودعوى ﴾ ان دليل الفرعة اشارة رافعة لموضوع الاستصحاب كسائر الامارات ﴿ مدفوعة ﴾ بعموم دليلها المشتبه بقول مطلق الذي هو اعم مما هو مشتبه بمنوانه الواقعي الاول او بمنوانه الظاهري الثانوي فدليل الاستصحاب الدال على حرمة التقض رافع لموضوع دليل الفرعة ايضاً فلا بأس برفع اليد عن دليلها عند دورات الامر بينه وبين رفع اليد عن دليله لرجحان دليله على دليلها سنداً ودلالة حسباً عرفت والحمد لله رب العالمين



## ( مبحث التعادل والتراجيح )

### ﴿ عنوان في تعارض الأدلة والامارات ﴾

وهو عبارة عن تنافي الدليلين او الادلة بحسب الدلالة على وجه التناقض او التضاد بينهما فيمتنع اجتماعهما او بواسطة العلم الاجالي بكذب احدهما مع علم امتناع لاجتماعهما فلا تعارض بين الحكم والمحكوم ولا الولود والمورود ولا الظاهر والاظهر او النص كالتخلص والعام والمطلق والمفيد وغيرهما مما هو نص في المطلوب او اظهر فيقدم حينئذ على الظاهر ﴿ وبالجملة ﴾ الادلة مالم تكن متنافية في الدلالة وفي مقام الاثبات لا تكون متعارضة وان كانت متنافية بحسب مدلولاتها بل قد يمنع كون ذلك من تنافي المدلولين بعد ان كان الجمع عرفياً كما لا يكون من التنافي ما كان محفوفاً بالقرينة الصارقة عن المعنى الحقيقي لان تنافي المدلولين بحسب الدلالة لا بذاتهما ﴿ نعم ﴾ لا يحسن تعريف تعارض الادلة بتنافي المدلولين من حيث ان التعارض صفة الدليلين لا المدلولين فلو استلزم احدهما الآخر بل قد يمنع الاستلزام ايضاً كما في الدليلين المتنافيين اللذين يستلزم كل منهما نفي الآخر لا تحصار تنافي المدلولين بمعناها المطابق لا الاكراهي لكونه واحداً فيشمله تعريف التعارض مع كونهما غير متعارضين بالنسبة الى المدلول الاكراهي بخلاف ما لو عرفناه بتنافي الدليلين بحسب الدلالة فله لا يشمله تعريف التعارض لعدم التنافي بحسب الدلالة

بالنسبة الى المعنى الالتزامي مع كونه متعدداً ﴿ وبالجمله ﴾ فالتعريف يتنافى  
 المدلولين لا يطرد بخلاف التعريف يتنافى الدليلين قدامل .

### ﴿ عنوان المتعارضان وان لم يمكن العمل بكل منهما ﴾

لعم فعين الحجة منهما واحتمال الكذب في كل منهما الا انه لم يسقط ما  
 كان منهما حجة فيما لو امكن العمل به في حال عدم تميزه كما في نفي الثالث فله  
 يكون العمل به لا يها ماً كما لا يخفى ولا فرق في ذلك بين ما لو كانت  
 حجتيهما من باب الطريقة او السببية لو كان الحجة هو خصوص ما لم يعلم  
 كذبه كما هو المتيقن من بناء العقلاء في اصالي الظهور والصدور لا للفتية ونحوها  
 وفي اعتبارهم السند بل ظاهر الآيات والاخبار في اعتبار السند هو ذلك  
 لو لم يقل بظهورها في خصوص ما يحصل منه الظن والاطمئنان ﴿ ولما ﴾ اذا  
 لم يكن حجتيهما من باب السببية على هذا التحويل كان مقتضى الحجة ثابتاً  
 في كل واحد منهما كان التعارض بينهما من باب تراحم الواجبين اذا كانا  
 مؤديين الى وجوب الضدين لولزم المتناقضين ﴿ اما ﴾ اذا كانت مؤدى  
 احدهما غير الزوم فلا يترامه ما يقتضي الزوم لكفاية عدم تامة علة الزوم  
 في الحكم بضره لو كان قضية اعتبارهما هو لزوم البناء والالتزام بما يؤدى الى  
 من الاحكام الظاهرية لا بمجرد العمل الا انه لا دليل على وجوب الالتزام  
 بالاحكام الظاهرية ولو قلنا بوجوبه بالنسبة الى الاحكام الواقعية ﴿ والحاصل ﴾  
 ان الاصل في المتعارضين هو عدم العمل بكل واحد منهما على الطريقة بل

والسببية ما لم تكن من باب التزام فان كانت من باب التزام فلاصل التخيير  
لأنه يمكن احدهما ام ولو احتمالا والا فالتعين الام ولو بالاحتمال ﴿ واما ﴾ ما  
قبل من الجمع مهابا امكن اولى من الطرح فلا شاهد عليه ﴿ نعم ﴾ ذلك  
محقق في غير مورد المعارضة من الجمع العرفي كالعلم والخاص والظاهر والاظهر  
والنص ونحو ذلك

﴿ عنوان لا كلام في الخروج عن اصل سقوط المتعارضين ﴾

فما يؤيدان اليه من المحكين بالنسبة الى الاخبار كما فطقت بذلك غير واحد من  
الاخبار واللازم لو لم تنهض حجة على التمين او التخيير بينهما هو الاقتصار على  
الراجح منهما للقطع بحجيته تميّناً او تخييراً بخلاف الآخر ويمكن ان يستدل  
على تعيين الراجح ايضاً بالاجماع والاخبار المشتبهة على الترجيح بالمزايا المخصوصة  
من مخالفة القوم وموافقة الكتاب والسنة والاعدلية والاصدية والاقضية  
والاودعية والاولوية والشهرة على اختلافها في الاقتصار على بعضها وفي الترتيب  
بينها ولاجل اختلافها ﴿ اختلفوا ﴾ فيما بينهم على ﴿ اقوال ﴾ اقواها الترجيح  
اولاً بالشهرة ثم بالاعدلية والاولوية ثم بمخالفة العامة ثم بمخالفة ميل الحكم  
وان كان الترجيح بالاخيرين كالترجيح بالكتاب والسنة خرجين عن عنوان  
الترجيح لكونهما في مقام تمييز المحجة عن غير المحجة لا ترجيح احدى المحجتين  
على الاخرى وذلك لان اصالة علم صدور الموافقات لهم قمية غير جارية بملاحظة  
الخبر المخالف لهم مع الوثوق بصدوره المستلزم للوثوق بصدور الموافقات لاجل

الثقة الا ان ( يقال ) ان الوثوق المزبور لا يتدح فلا مانع من اصاله عدم صدور الموافق ثقة وكذلك الظهور في الخبر المخالف للكتاب لا يكون موهوناً بذلك ( نعم ) يكون صدوره موهوناً بخلافه الكتاب بحيث لا يعمه ادلة اعتبار السند بل لو عمته تلك الادلة لوجب تخصيصها بما ورد من ان المخالف زخرف وباطل وليس بشيء او انه لم يقله والامر منهم عليهم السلام بطرحه على الجدار وكيف كان فاذكرناه من الترجيح والترتيب بين المرجحات هو المتحصل من اخبار الباب ترجيحاً للمقبولة فيما اشتملت عليه من المرجحات على غيرها مما اقتصر على بعضها اما بالتقييد فيها لا لطلاقه او بكشفها عن قرينة متصلة فيه فهم منها الامام عليه السلام ان مراد السائل تساوي الرايتين من كل وجه ولا تعارض بين المقبولة ومرفوعة زرارة في تقديم الصفات على الشهرة في المقبولة دون المرفوعة لان الترجيح بالصفات في المقبولة انما هو بالنظر الى الحكمين ولا مرجح بينهما الا بالحقاقة والورع كما عن الفقهاء الاتفاق عليه ( ثم ) لما فرض الراوي تساويهما ارجعه الامام عليه السلام الى الترجيح في مستنديهما من الاخبار فذكر اول المرجحات في الاخبار الشهرة وقوله عليه السلام في المقبولة ( الحكم ما حكم به اعدلهما واقصهما ) ظاهر بكون الترجيح بجميع الصفات سواء وجد واحد منها او اجتمعت في احدهما ( ويشهد ) له قول السائل بعد ذلك ( فلهما عدلان مرضيان عند اصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر ) ولا ينافيه انه عقل الترجيح باجتماع الصفات بالنسبة

الى موازنة الكتاب والسنة ومخالفة العامة ولنا مثل بعد ذلك عما وافق العامة وما خالفهم سيما وان الترجيح بموازنة الكتاب والسنة من باب اعتضاد احد الخبرين بدليل قطعي الصدور فلم يكن ذكر مخالفة العامة معها الا من باب التأكيد ولم يفهم من ذكرها الترجيح بها مستقلا فلزاد السائل استكشاف ذلك حيث انه لم يكن معلوماً ﴿ وبالجملة ﴾ ان ضم موازنة الكتاب والسنة الى مخالفة العامة يستدعي الترجيح بها جميعاً سواء اجتمعت او وجد واحد منها الا انه حال الاجتماع لما لم يكن اثر لم مخالفة العامة اوجب الوهن عند السائل في كونه مرجحاً مستقلا وهو الذي دناه الى السؤال عنها حال الاستقلال ﴿ ودعوى ﴾ اختصاص الترجيح بالمقبولة بمورد الحكومة لرفع المنازعة وفصل الخصومة كما هو مورد هـ ولا وجه معه للتدعي منه الى غيره بل لا يعد اختصاصها بمورد حكم التراضي ولنا كان لكل منهما ان يختار حاكماً وضح في موردها تعدد الحاكم ﴿ مدفوعة ﴾ بعد امكان فرضها في غير حكم التراضي وذلك كما في المتداعين لان الدعوى بيد المدعي ومن بعض حقوقه ﴿ بان المناق ﴾ منها كون الترجيح فيها لعلاج التعارض لا لخصوصية المورد بل الظاهر ان المستفاد منها هو الترجيح لمطلق المتعارضين بمجرد المزية في احدهما ولو لم تكن تلك المزية من المرجحات المنصوصة فيها كما هو اختيار بعض مشايخ مشايخنا المحققين وسيأتي تفصيل ذلك انشاء الله ﴿ فان قلت ﴾ لا مجال لتقييد اطلاقات التخيير في مثل زماننا مما لا يتمكن من لقاء الامام

عليه السلام بهما لقصور المرفوعة سنداً وقصور المقبولة دلالة لاختصاصها بزمان،  
 يمكن من لقائه عليه السلام ولقد امكن المرجح فيها بعد تمّدد المرجحات هو  
 التخيير بل امر عليه السلام بأرجاء الواقعة الى لقائه عليه السلام في صورة  
 تساويهما فيما ذكر من المرجحات مع ان قفيد الاطلاقات الواردة في مقام  
 الجواب عن سؤال حكم المتعارضين بلا استئصال عن كونها متعادلين او  
 متفاضلين مع ندرة كونها متساويين بعيد جداً والاختلاف الكثير بين ما  
 دل على ترجيح من الاخبار شاهد على الاستحباب بحيث لا ينافي اطلاقات  
 التخيير { قلت } لامانع من قفيد اطلاقات التخيير بهما في مثل زماننا لو  
 قلنا بالاطلاق بها ولم نل بعدم الاطلاق لكون الحكم فيها ارشادياً تأكيداً  
 لحكم العقل بالتخيير المختص بمورد التساوي بين الدليلين اذا لم يتساقطا كما  
 هو المفروض { ولا يقدح } في ذلك قصور المرفوعة سنداً بعد انجبارها بالعمل  
 ولا المقبولة دلالة بعدم العلم بعدم خصوصية للترجيح بزمان الممكن وان اختص  
 موردها به وذلك لتحقق المناط الذي لا يفرق فيه الحال في كلا المقامين  
 ولعلم الفصل وتلخيص العلة العامة في الاخذ بالمشهور وعدم الارجاع الى  
 التخيير بعد قد المرجحات لكون موردها المختص بزمان الممكن لا يصح فيه  
 التخيير فلو كان فيها ارجاع الى التخيير لكان ذلك في غير موردها وهو غير  
 جائز وخصوصية المورد لا تنافي التعميم من جهة اخرى كما عرفت { واما }  
 استبعاد قفيد الاطلاقات بلا استئصال مع ندرة التساوي { فيدفعه } منع

التدرة في زمان الصدور ﴿ سلنا ﴾ ولكن التدرة اما قدح اذا كان موضوع المطلق عاماً للتأثر وغيره لا فيما اذا كان موضوعه مختصاً بخصوص التأثر كورد التخيير المنصرف الى صورة التحير المتني مع المرجح سيما مع كون اخبار التراجيح حاكمة عليه لوعم ومفسرة لموضوعه التي يختص بصورة التحير ﴿ سلنا ﴾ ولكن ذلك محض استبعاد لا تقوم به الحجة على طرح اخبار الترجيح المعتبرة سيما مع وجود قرينة على ان السؤال عن خصوص المتساوين ان لم قل بان سياقه مختص بالتساوين كذوله يمحسنا الرجلان وكلاهما ثقة بل وقول الامام عليه السلام ﴿ اذا سمعت من اصحابك الحديث وكلهم ثقة ﴾ كذلك كثيره من المطلقات ولا شاهد بالاختلاف الكثير على الاختصاص بالاستحباب ﴿ سلنا ﴾ ولكن الجمع بين المقبولة وبين غيرها ظاهر مما مر ﴿ نعم ﴾ في اطلاق الترجيح بالمقبولة على وجه يشمل صورة التحكم من العلم منافاة للحكم بالتوقف مع امكان ذلك في رواية سماعة والترجيح للمقبولة لا اعتضاها بالعمل وموافقها للاطلاقات الاخر سيما مع احتمال حل رواية سماعة على الفضيلة هنا مع ان احتمال ان يكون المراد باخبار الترجيح الاستحباب ﴿ مدفوع ﴾ باشتغال اخبار الترجيح على ما يكون تمييز الحجة عن غير الحجة لا لترجيح احدى المجتنبين على الاخرى ولا وجه للاستحباب في ذلك ﴿ لا يقال ﴾ ان العمل بالترجيح مناف لما ورد ﴿ من ان الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن ﴾ وهو من تخصيص الازمان وحيث ان العمل بالتأخر مع العلم

والا فيرجع الى الاصول العملية ﴿ لانا نقول ﴾ ان حديث التسخ لا يرجع اليه مع معارضته للاخبار المتبرة بالدالة على الترجيح بل والتخير اذا كان زمان المتأخر معلوماً خصوصاً مع كثرة الاخبار المتعارضة وندرة الدخ على فرض صحته في غير زمان النبي صلى الله عليه وآله وان قوله عليه السلام ﴿ الحديث ينسخ ﴾ الى آخره محتمل ان يراد منه خصوص الحديث النبوي ﴿ هذا كله ﴾ مع حكاية الاجماع على الاخذ باقوى الدليلين ﴿ والمناقشة ﴾ في الاجماع بمصير مثل الكليني الى التخير وهو في عهد الفية الصفري ويخالط النواب والسفراء قال في ﴿ دياجة الكافي ولا نجد شيئاً اوسع ولا احوط من التخير ﴾ ساقطة ﴿ بعد التأمل في كلامه وان رجح المجلسي قدس سره احتمال ذلك على احتمال التخير بعد الترجيح ﴾ وبالجملة ﴿ فالعلماء خلفاً عن سلف على الترجيح والتشكيك في امثال هذه المسئلة تشكيك في ضروريات الفقه فلا يلتفت اليه ﴾ ثم ﴿ انه لا ينبغي الاشكال بعمل المقلد بفتوى المجتهد الناشئة من اختياره لاحد الخبرين كعمل المجتهد بها قسه ولا وجه للافتاء بالتخير في المسئلة القرعية ولا يتعين على المقلد التقليد في اصل التخير مع صراحة الخبرين فيختار واحداً منهما كالمجتهد وان تمكن من العمل بهما كالمجتهد ﴿ وكون ﴾ دليل الامارات عاماً للمقلد وانما المانع المجزوم مع عدمه لا مانع ﴿ ليس ﴾ موجباً لتقييد مطلقات التقليد بل غاية جواز التخير بالنسبة الى المقلد ﴿ هذا ﴾ في غير مقام القضاء الذي هو من اعمال القاضي لا غير وهل التخير بدوي ام



استمراري ﴿ قضية ﴾ الاستصحاب بل الاطلاقات انه استمراري ولا يزول  
التحير ﴿ معنى ﴾ تعارض الخبرين باختيار احدهما فلا يتقي موضوع الاستصحاب  
بمجرد ذلك

﴿ عنوان الظاهر عدم الاقتصار على المرجحات ﴾

﴿ الخصوصية المنصوصة ﴾

بل قد ﴿ يقال ﴾ انه يمدى منها الى غيرها وان لم يكن موجبا للظن  
الشخصي أو النوعي بذني المزية ولا اقرينته وذلك لما كان في المزايا المنصوصة  
ملا يوجب الظن كلا ورعية والاقضية اذا كان موجبهما مما لا يوجب الظن  
والاقربية للواقع في النزل ﴿ ويشكل ﴾ ذلك بأنه لا يمد حملهما على ما يوجب  
زيادة الثبوت في النزل وذلك موجب لاقرينته للواقع كما لا يخفى ﴿ وتوهم ﴾  
ان الظن بصدق احد الخبرين لا يكون مرجح بل موجب لسقوط الآخر عن  
الحجية بل ظن بكذبه حينئذ ﴿ مدنوع ﴾ باختصاص ذلك في صورة العيا يكذب  
احدهما صديراً والا فلا يوجب الظن بكذب الآخر لاحتمال صدورهما مع  
عدم ارادة الظهور في احدهما او فيهما او ارادته قية ﴿ وقد يدفع ﴾ ذلك بأنه  
لا يضر بحجية ما اعتبر من باب الظن نوعاً وانما يضر فبا اخفي اعتباره عدم الظن  
بانه ﴿ ويرد عليه ﴾ بان ذلك مناف لاختصاص حجية الخبر بالخبر الموثوق  
بصدوره لا مطلقاً كما هو الحق ﴿ وكيف ﴾ كانت قلاوجب هر الاقتصار في

المرجح على ما يوجب القوة في دليلة الدليل وفي جهة اثباته وطريقته وان لم يكن من المرجحات المنصومة من دون التعدي الى مالا يوجب ذلك وان كان موجبا لقوة امضون ذية كالشهرة الفتوائية اذا لم يعلم استناد المشهور الى قس الخبر والا فيكون موجبا للوثوق بصدوره وكالاولوية الظنية ونحوها ﴿ ويدل على ذلك امور الاول ﴾ ان المناط في الترجيح بالاصدية والاثنية ونحوها هو الاقربة الى الواقع فيسري الحكم الى غيرها مما يوجب ذلك ﴿ ودعوى ﴾ ان جعل خصوص شيء فيه جهة الارائة والطريقة حجة او مرجحا لدلالة فيه على ان الملاك فيه بتمامه جهة ارائته بل لاشعار فيه لاحتمال دخل خصوصيته في مرجحيته او حجتيه ﴿ مدفوعة ﴾ بظهور كون الترجيح بهما ليس لمحض التعبد حتى في مثل الاورعية والاقضية حسبا عرفت الوجه فيه وحينئذ فلا مجال للاحتمال المزبور ﴿ الثاني ﴾ ظهور التعليل بان المشهور لاريب فيه بان العلة هو عدم الريب فيه بالاضافة الى الخبر الآخر ولو كان فيه الف ريب ﴿ ودعوى ﴾ توقفه على عدم كرن الرواية المشهورة في تسهما لاريب فيها مع ان الشهرة في الصدر الاول بين الرواة واصحاب الائمة عليهم السلام موجبة لكون الرواية مما يطمئن بصدورها بحيث يصح ان ﴿ يقال ﴾ عرفا انها مما لاريب فيها ولا بأس بالتعدي منه الى مثله مما يوجب الوثوق والاطمئنان بالصدر لا الى كل مزية ولو لم توجب الاقربة ذي المزية الى الواقع من المعارض الفاقد لها ﴿ مدفوعة ﴾ اولاً بانه لا يوقف له على

ذلك بعد ظهوره في كون العلة هو عدم الريب فيه بالإضافة الى الخبر الآخر ولو كان فيه القدر ريب ( وكون ) المورد مما يطمئن بصدوره لا ينافي كون المرجح عدم الريب فيه بالإضافة الى الآخر ولو لم يطمئن بصدوره وكان فيه ألف ريب ( وثانياً ) ان الخبر وان كان لوخلى وقسه مما يجب الوثوق لكن لا ينافي عدم سكوت النفس وحصول التزلزل فيه من جهة المعارض كما يحصل التزلزل بالمعارض من جهة بحيث لولاه لا يمكن حصول الوثوق به وان لم يكن مشهوراً لكون روايته ثقاتاً مثلاً فالنظر في الترجيح الى عدم الريب بالنظر الى الآخر لا لعدمه الذي كان بملاحظته بنفسه وحينئذ فكل عزية توجب عدم الريب بالنظر الى الآخر يؤخذ به العموم العلة ( الثالث ) عموم التعليل بان الرشد في خلافهم ( وكونه ) مخصوصاً بما يجب الوثوق والاطمئنان بالصدور ( ممنوع ) سلمنا هو لكن كونه مما يجب الوثوق بنفسه لا ينافي عدمه من حيث المعارضة فلاخذ به رجحانه على المعارض لا للوثوق الحاصل بنفسه كما عرفت في ترجيح المشهور ( وبالجملة ) فظهور هذه الاخبار في كون الترجيح من حيث الاقوية مما لا ينبغي ان ينكر ( فان قلت ) ان امره عليه السلام بالارجاء بعد فرض التساوي فيما ذكره من المزايا المنصوصة ظاهر في ان المدار في الترجيح على المزايا المحصورة ( قلت ) الظاهر ان النص على المزايا من باب التمثيل والنص على بعض الاثمة فيكون الامر بالارجاء بعد فرض التساوي من كل وجه لافي خصوص المزايا المنصوصة كما يشهد بذلك السياق وقول السائل بعد ذكره عليه السلام

التفاضل بالاعدلية والاقضية والاصدقية في الحديث والارعية قال قتات  
 ﴿فأما عدلان سرضيان عند اصحابنا لايفضل واحد منهما على صاحبه﴾  
 وهو ظاهر في ان السائل عقل ان مناط الترجيح هو ان يفضل واحد منهما  
 على الآخر ولو بمرجح غير منصوص كشدة الحفظ مثلاً وقد اقره الامام عليه  
 السلام على ذلك ولذا انتقل الامام عليه السلام منه الى المرجح بنفس الرواية  
 ﴿فقال ينظر الى ما كان من روايتهما﴾ الخبر ﴿لا يقال﴾ ان اخبار التراجيح  
 رقت بين المرجحات ولاوجه لمراعات الترتيب بينها لوقيل بالتعدي واماطة  
 الترجيح بالنظر لو بالاقرية الى الواقع ضرورة ان قضية ذلك تقديم الخبر  
 التي ظن صدقه او كان اقرب الى الواقع منها والتخير بينهما اذا تساوى  
 ﴿لأما قول﴾ ان الترتيب بينها ناظر الى الغالب من كون الاقرب الى  
 الواقع جار على حسب ذلك الترتيب فلو اختلف الحال نادراً انعكس الترتيب  
 فيه ﴿سلمنا﴾ ولكن ترتيب الشارع بينها للكشف عما هو اقرب واقماً وان  
 لم يكن كذلك بنظر غيره خطأ من غيره في مصداق الاقرب فتأمل ﴿ثم﴾  
 اذا كان المدار في المرجح على ما يوجب الاقرية للواقع كما عرفت فلو وجد في  
 واحد واحد من المرجحات وفي آخر آخر مساو له في الاقريه كان المرجح  
 هو اطلاقات التخير للتساوي بين الخبرين حيث لا فرق في ذلك بين  
 المرجح لجهة الصدور ولتفسه فلو كان الخبر الموافق للقضية بماله من المزية مساوياً  
 للمخالف لما فلا بد من التخير بين الخبرين ولا وجه لتقديم المخالف للعامة

على الموافق لهم المشتغل على الزينة ولا العكس كما هو واضح وإن نسب كل من  
الوجهين الى بعض اطاظم العلماء رضوان الله عليهم

﴿ عنوان بناء على التعدي عن المرجحات المنصوصة ﴾

﴿ لما يوجب الظن ﴾

ولو نوعاً فهل يمتد من ذلك الى ما دل الدليل على عدم اعتباره بالخصوص  
كالقياس ﴿ وجهان ﴾ اوجهها العلم للاخبار الناهية عن القياس وان السنة  
اذا قيس بحق الدين ضرورة ان استعماله في ترجيح احد الخبرين استعمال  
له في المسئلة الشرعية الاصولية وخطره ليس باقل من استعماله في المسئلة الفرعية  
﴿ واما الترجيح ﴾ بمثل الاستصحاب كما وقع في كلام غير واحد من الاصحاب  
فلظاهر انه لاجل اعتباره من باب الظن والطريقة عندهم ﴿ واما ﴾ بناء على  
اعتباره تبعداً من باب الاخبار او بناء العقلاء فلا وجه للترجيح به الا ان  
يكون مما يفيد الظن نوعاً ولو لم يكن اعتباره من باب الظن ولا يخلو عن تأمل  
بل منع والحمد لله رب العالمين

## ﴿ في الاجتهاد والتقليد ﴾

### ﴿ عنوان الاجتهاد اما مطلق او متجزئ ﴾

ولا اشكال في جواز العمل بالاول لمن اتصف به ولتقليده ولو كان المجتهد ممن يعمل بالظن من باب الانسداد ﴿ واشكال ﴾ بعض المحققين في تقليد من يعمل بدليل الا انه اذا مما لا ينبغي ان يصدر من مثله ﴿ كاشكاله ﴾ في تنفيذ حكم من كان كذلك ﴿ واما الثاني ﴾ وهو التجزي فلا ينبغي الاشكال في امكانه بل في حجية رأيه عليه نفسه لاطلاق الادلة ضرورة ان بناء العقلاء على حجية الظواهر غير مقيد بالمجتهد المطلق وكذا ما دل على حجية الخبر الواحد ﴿ غايته ﴾ قيده بما اذا تمكن من دفع معارضاته والمفروض ان المتجزي متمكن من ذلك ﴿ واما ﴾ جواز تليده ولو للتجزي في غير ما تجزى به ﴿ ففيه اشكال ﴾ لعدم اطلاق في ادلة جواز التقليد ولو كان الرجوع اليه من باب رجوع الجاهل الى العالم وعدم احراز ان بناء العقلاء او سيرة المشرعة على الرجوع الى مثله ﴿ واما ﴾ جواز حكومته وتوذه فصل خصوصته ﴿ فاشكل ﴾ هذا كله في معرفة المجتهد المطلق حكم المتجزي ﴿ واما ﴾ معرفة قس المتجزي حكمه فمحال لان رجوعه الى اجتهاده دوري سواء ادى اجتهاده الى العمل باجتهاده او بتقليد غيره فلم يبق له الا الاحتياط ولو بموافقة ما ادى اليه نظره لتقوى المجتهد المطلق بل الا علم ولو قلنا بجواز تقليد غير الا علم ولو تعذر ذلك

٩٠ (في اعتبار معرفة ما يقتضيه الاجتهاد في الاستنباط - وفي تبديل رأي المجتهد)

او تسرر بالتخير ان لم يظن باحدهما فيتمين

﴿عنوان يعتبر في الاجتهاد معرفة ما يقتضيه اليه في الاستنباط﴾

من العرية والتفسير ولو بالرجوع الى مادون في ذلك والاصول وهو اكثرها احتياجاً لكن لاعلى وجه يشغل بما يزعم انه من الاصول وهو من الفضول الذي لا يسوغ شرعاً خصوصاً في مثل هذه الازمان التي يتعين فيها الاجتهاد على الافراد القابلين له لعدم من تقوم به الكفاية ويكفي من الاصول الاقتصار على هذا المختصر وتتمتع مسائله لانه بحمد الله واف بكل ما يحتاج اليه الفقيه في مقام الاستنباط

﴿عنوان اذا تبدل رأي المجتهد السابق بالعدول الى غيره﴾

او بمحض ظهور فساد فلا اشكال في عدم العبرة به في الاعمال اللاحقة ﴿واما﴾ الاعمال السابقة فالاقرب فيها التفصيل بين ما لو انكشف مخالفة رأيه السابق للواقع يتيقن ان لم يكن بامارة شرعية توجب حدوث مصلحة في مؤداها وتجتمع مع بقاء مصلحة الواقع كما مر لو كان من العبادة وبين غيره والتفصيل في الثاني بين ما لو ترتب اثر بعد الانكشاف وبين غيره فننقض الآثار في الاول منها خاصة ان كانت الحكم السابق حاصلًا بطريق القطع والوجه في كلا التفصيلين ان اليقين موجب لاحراز الواقع ﴿والاصل﴾ فيما يجب تداركه اذا قلنا هو عدم التدارك اذا شك في التدارك فيجب الاعداد

بل والقضاء وان كان معلقاً على القوات اذ ليس هو الا علم العقل او علم تداركة ممن شأنه ذلك والشأنية ثابتة بالوجدان والعدم بالاصل وليس الاصل بالنسبة اليه مثبتاً وكذا الكلام في المعاملات والايقاعات بالنسبة الى الاسباب التي قد حصل المدول عنها اذا انكشف مخالفتها للواقع يقين وليس الحال في الامارات الموجبة للمدول عن السابق كذلك لانه لم يثبت فيها الجعل بالنسبة الى السابق مالم يترتب عليه اثر بعد الاذ كشاف كالوضوء والمعتق ﴿ وكونها ﴾ كاشفة عن الواقع لا يقتضي العموم في كشفها حتى بالنسبة الى مالوقام طريق شرعي للكاف على امر قد عمل به او كان معذوراً بالعمل به كما في مثل القطع والامارات انما تتبع الجعل ولنا ليس لاحد المجتهدين معارضة الاخر في فتواه بالآثار المترتبة عليها فلا يجوز له العتد على زوجة غيره المعقودة بالفارسية مثلاً برأي غيره اذا كان من رأيه فساد ذلك

## ﴿ الكلام في التقليد ﴾

﴿ عنوان في التقليد وهو العمل بقول الغير بغير حجة عليه ﴾

ولا يتوقف على سبقه على العمل بل تكفي المفارقة له فلا دور ﴿ ولا ريب ﴾ في جوازه في الجملة والا لزم سد باب العلم على العامي غالباً لعجزه عن استنباط الاحكام من ادلتها مضافاً الى ما دل عليه من الآيات والاخبار كما تقدم الكلام على بعضها في باب حجية الاخبار والاخبار الدالة على جواز التقليد



على اختلاف مضامينها من وجوب اتباع قول العلماء وان للعوام تلميد العلماء وجواز الافتاء منطوقاً ومفهوماً ربما قيد القطع بصدد بعضها فيكون ذلك دليلاً قطعياً على جوازه وان لم يكن كل واحد منها حجة بنفسه فيخص به ما دل على حرمة اتباع الظن والتم على التقليد من الآيات والروايات مع احتمال ان التمس انما كان على تقليد الجاهل او في الاصول الاعتقادية التي لا بد فيها من اليقين

### ﴿ عنوان اختلفوا في جواز تقليد المفضل وعدمه على اقوال ﴾

ثالثها التفصيل بين ما لو علم بينهما اختلاف اجالا او تفصيلا فلا يجوز والا فيجوز ﴿ والاقوى ﴾ هو الجواز مطلقاً لا إطلاق ادلة التقليد ﴿ ودعوى ﴾ انها بصدد بيان اصل جواز الاخذ بقول العام من غير تعرض لصورة معارضته بقول الفاضل كما هو شأن سائر الطرق والامارات ﴿ مدفوعة ﴾ بظهورها في كون مناط التقليد لغير العالم هو علم العالم لا اعلميته ﴿ سلمنا ﴾ لكن الفاضل بين العلماء لما كان امراً لازماً بالعادة وان فوق كل ذي علم علم فلا يحسن اهمال اشتراط الرجوع للعالم بكونه اعلم بخلاف باقي الشرائط الاخر التي لم تتكفل تلك الاطلاقات ببيانها كالمدالة مثلاً ولا اقتضاء في ادلة التقليد الا لمحجة قول احد المجتهدين فلا تعارض فيها من حيث اقتضاء الدليل حجية الجميع كالاخبار حتى يرجع فيه الى المرجحات على ان الاصل في مورد التعارض

هو التسايط لا الترجيح كما مر ﴿ ويؤيد ﴾ ذلك امره بعض اصحابه بافتاء  
الناس مع اختلافهم في المرتبة ولم يأمره لانه اعلم اصحابه على الظاهر ﴿ بل  
يرشد ﴾ الى ذلك اعتبار الفتوى من المفتي في زمانه عليه السلام مع التحكم من  
اخذ الحكم منه فلا يكون التحكم من العمل بالعلم مانعاً عن الاخذ بالفتوى فضلاً  
عن التحكم من العمل بقول الاعلم كل ذلك مع السيرة على الاخذ بقول واحد  
من اصحابهم عليهم السلام من دون فحص عن اعلميته حتى اذا خالفه غيره  
بالفتوى ﴿ مضافاً ﴾ الى ان تشخيص الاعلمية للعوام متعرجاً ان لم يكن  
متعبراً لانهم لا طريق لهم الا الرجوع الى اهل الخبرة وهم مختلفون كثيراً  
في تشخيصها لو تسالموا على معناها كيف وهم مختلفون في ذلك من حيث ان  
المراد بالاعلم ﴿ هل هو الاقوى ملكة ﴾ او الاكثر اطلاعا او الاحسن ذوقاً  
وسليقة وقهاة وان قصر عن غيره في الاولين ولعل ذلك هو الاقرب لان  
اعتبار الاعلمية على تقديره ليس تمهيداً بل لكونه اوصل للواقع ﴿ والاخير ﴾  
اوصل الى ذلك قطعاً والتفصيل بين مالوعم بالاختلاف وبين غيره وان لم يلزم  
منه جميع المحاذير في تعيين الاعلم مطلقاً الا انه لا دليل عليه بوجوب تنييد  
المطلقات سوى المبولة وهي في مقام الحكومة والمنصومة التي يتوقف فيها قطع  
النزاع في صورة اختلاف الحكمين على الترجيح فلا عموم فيها لمقام الفتوى كما  
لا يخفى وقول امير المؤمنين عليه السلام ﴿ اختر للحكم بين الناس افضل  
رعيك ﴾ محض ارشاد لاحكم منه عليه السلام بوجوب ذلك الاختيار فهو

على خلاف المطلب ادل ﴿ ودعوى ﴾ ان قول الافضل اقرب من غيره  
جزماً فيجب الاخذ به عند المعارضة عقلاً ﴿ مدفوعة ﴾ بان فتوى غير الافضل  
ربما يكون اقرب لمواقفتها فتوى المشهور ومن هو افضل منه من الاموات او  
مواضة المفضول فهم العرف ومخالفة الافضل لهم الى غير ذلك مما يجب  
اقرية قول المفضول من قول الافضل ﴿ لهم ﴾ الا ان يقال بتعين الرجوع  
الى المفضول في هذه الموارد لان الترجيح بالافضلية ليس تبدياً بل للفرب  
والحكم يتبع العلة عموماً وخصوصاً ﴿ سلطنا ﴾ ان فتوى الافضل اقرب مطلقاً  
لكن لا يجب الاخذ به عقلاً لان وجوب التقليد تبدي ولم يعلم ان المناط  
فيه هو القرب حتى يتعين الاقرب عقلاً ﴿ نعم ﴾ لا يبعد ان تعيين الافضل  
افضل كما هو ديدن العقلاء في الرجوع الى ارباب الصنائع والملاكات وان  
لم يقبحوا الرجوع الى من دونهم اذا كان حائزاً لتلك الملكة ايضاً هذا كله  
في معرفة المجتهد حكمه ﴿ اما المالد ﴾ فلا يجوز له العمل بقول غير الافضل الا  
مع تقليده للافضل بالجواز وقضاه ان مسألة التقليد فرعية يجوز فيها التقليد  
والا تعين في حقه تقليد الافضل اقتصاراً على المتين اذ لا طريق له في العمل  
بقول المفضول شرعاً .

﴿ عنوان لا ينبغي الاشكال في عدم جواز تقليد الموقى ابتداء ﴾

للاجابات المحكية على ذلك وان خالف في ذلك من لا يمتنى بخلافه  
خصوصاً وانه لو جاز تقليد الموقى لتعين بناء على تعيين الافضل تقليد من علم

من حاله من الاموات انه افضل من الاحياء من المجتهدين مع انه لم يلتزم بذلك احد على الظاهر واستصحاب جواز تقليده في حال الحيوة لا لجمال له بعد الموت لعدم بقاء الرأي مع الموت فانه متقوم بالحيوة ﴿ سلطنا ﴾ بقائه لان محله النفس الناطقة بالبقاء حال الموت واحتمال زواله بانكشاف الخطاء ﴿ مدفوع ﴾ بالاصل الا ان التقليد ليس بمجرد العمل بالرأي بل العمل به على وجه يأخذ بمحجة المجتهد حال العمل عرماً ومفالة الموقى لا يأخذون بمحجة المجتهد عرماً لا تنقأ رايه ينظر العرف حال العمل وان كان محققاً واقعاً فلا يصدق على التقليد عرماً انه اخذ بمحجته بعد عدم رايه كلا راي فالاصل حينئذ هو عدم الجواز ابتداءً بل واستدامة ايضاً اذا لفرق بينهما من هذه الجهة واستصحاب الاحكام التي قلده فيها مع زوال موضوع التقليد بهذا المعنى موجب لثبوت الاحكام في حقه بلا تقليد مع انه لا يجوز للسكاف ان يعمل بغير طريق الاجتهاد او التقليد اذا لم يعمل بالاحتياط ﴿ وبالجملة ﴾ ان الاستدامة كالابتداء فكما ان الابتداء ليس تقليداً بذلك المعنى فكذا الاستدامة ﴿ سلطنا ﴾ ولكن الاجماع الدال على عدم جواز التقليد ابتداءً دال على عدم جوازه استدامة لان المامين من واد واحد ﴿ هذا كله ﴾ مع امكان ان يدعي انه اذا لم يجوز البقاء على التقليد بعد تبدل الرأي او زواله بسبب الهرم والمرض والجنون اجاباً لم يجوز في حال الموت بنحو اولي

## فروع

(الاول) لو قلد المي بوجوب الرجوع عن الميت فرجع الى المي ثم مات قلده آخر بوجوب البقاء لا تشمل فتواه مسألة وجوب الرجوع لعدم امكان اخذها الا من المي (الثاني) هل يجب البقاء في مفروض المسئلة على الثاني لو الاول (وجهان) اوجهها الاول وان كان تقليده خطأ بنظر المي لان البقاء المستفاد من الاصل او الاطلاق انما هو على ما كان تقليدًا في حق المقلد وان كان خطأ بنظر المفتي (نعم) لو كانت حكم البقاء بالعدل لاحقًا للواقع تعين البقاء على الاول للعلم التفصيلي بيطان تقليد الثاني حينئذ وان تردد منشأ بين وجوب البقاء فتعين الاول او العدل فتعين المي (الثالث) لو قلد ان التقليد هو العمل وعمل بذلك بان عدل عن بعض مأخوذاته فلت مقلده ثم قلد المي بالبقاء وهو يرى ان التقليد مجرد الاخذ فهل له العدل عما لم يعمل به ام لا (وجهان) اوجهها الاول للحق حكم البقاء للتقليد الصحيح وتقليد المي بانه الاخذ عدول عن الميت فيه فلا يجوز لان حكمه البقاء بفتوى المي ولو انعكس الامر بقي على جميع ما اخذه من الميت وان لم يعمل به وان كان المي الموجب للبقاء يرى انه العمل عمداً من الله من الزلل والحمد لله اولاً وآخرًا وظاهرًا وباطناً والصلوة والسلام على أفضل الانبياء والمرسلين محمد خاتم النبيين وآله المعصومين وقد تم عصر يوم الاحد الرابع والعشرين من محرم الحرام

من شهور سنة الف وثلاثمائة واحد واربعين هجرية على مهاجرها افضل  
السلام والتحية

﴿ وقد تم استنساخه عصر يوم الاثنين التاسع من ذي القعدة من شهور ﴾

﴿ سنة الف وثلاثمائة واحد واربعين هجرية على مهاجرها افضل ﴾

﴿ السلام واكل التحية على يد الراعي محمد رؤف جرجسي عني ﴾

﴿ عنه \* وفي الساعة السادسة ونصف من ليلة الثلاثاء العاشر ﴾

﴿ من هذا الشهر اخذ المؤلف دام ظله من داره وسير الى ﴾

﴿ الحجاز وبعد قضاء الحج وزيرة النبي والائمة عليهم ﴾

﴿ الصلوة والسلام توجه الى بندر بوشهر وذلك بطلب ﴾

﴿ من الدولة العلية الايرانية ثم سار منها قاصداً ﴾

﴿ بلدة قم للاتصال بمحبي الاسلام والمسلمين ﴾

﴿ ميرزه محمد حسين الثاني والسيد ابو ﴾

﴿ الحسن الاصبهاني مد الله ظلهم على ﴾

﴿ رؤس الانام وايدبهم شريعة ﴾

﴿ سيد المرسلين صلى الله ﴾

﴿ عليه وآله انه ولي ﴾

﴿ عباده وهو العزيز ﴾

﴿ الحكيم ﴾

## ﴿تقرىض﴾

﴿بعض ادباء مصر﴾

رسائل هذا الفن شادت معالماً \* له اذ حوت فيها فصول القوانين  
على انها ليست بذات كفاية \* اذا لم تكن مشفوعة بالعناوين

﴿للسيد الفاضل محمد العاملي﴾

حتى اذا ما غاب من بيتنا \* غادرنا نسعى بلا رشد  
فاصبحت تدعو عنايته \* ام القرى قام بك المهدي  
قام باصر الله لا ينثى \* عن قصده حتى اذا غيا  
فاح لنا نشر عنايته \* فطبق المشرق والمغربا

﴿تنبيه لطالبي العلم﴾

﴿انه بعونه تعالى قد تم طبع كتاب العناوين في الاصول فن رغ فيه﴾  
﴿فليطلبه من الناشر محمد رؤف جرججي المقيم في مدرسة حجة الاسلام﴾  
﴿واية الله في الانام شيخنا ومولانا الشيخ محمد مهدي الكاظمي الخالصي﴾  
﴿الخراساني مد الله ظله على رؤس الانام﴾

﴿من النسخة روية واحدة﴾

حقوق الطبع محفوظة للناشر المصحح محمد رؤف جرججي طبع على  
ققة احد المؤمنين. تم طبعه يوم الاثنين في ١٧ من ربيع الآخر سنة ١٣٤٢

## فهرست الخطأ والصواب في الجزء الاول من كتاب العناوين

ص س	خطأ	صواب	ص س	خطأ	صواب
٨ ١	٠	بعض	٨٢ ٨	كانلخص	كانلخص
١٦ ٤	٠	له	٩٦ ٦	اوانها	وانها
٢١ ٩	له ان	ان	٩٨ ١١	ان	وان
٢٩ ٦	بجذائه	بجذائها	١١٠٢ ١	فذلك	بذلك
٣٢ ١	الى	والى			
٣٤ ٦	البحث	البعث			
٣٦ ١	لا ان	الا ان			
٣٦ ١٧	للمأمورة	للمأمورة			
٤٦ ١	مصلحة	مصلحة			
٤٧ ٤	(ومناف)	(مناف)			
٥٤ ١٢	الاعلى على	الاعلى			
٥٨ ١٠	انما لهم	انما هولعلم			
٦٨ ١٤	الاطلاق	اطلاق			
٧٥ ٤	انحصارة	انحصاره			
٧٥ ٨	الفرينة	الفرينة			
٨١ ٨	فيه	في			



(ب)

فهرست الجزء الاول في مباحث الالفاظ من كتاب العناوين

صفحة	صفحة
١٨ في تحقيق المشتق	٢ في موضوع العلم
٢٢ في حجة القول باعتبار التلبس	٤ في تعريف الوضع وتقسيمه
في الحال	٥ في بيان المعنى الحرفي — والفرق
٢٤ في حجة القول بعدم اعتبار التلبس	بين الاسم والحرف
بالمبدأ — وفي التنبيه على امور	٧ في عدم دخول الارادة في مفاهيم
٢٦ في بيان الاوامر	الالفاظ
٢٧ في ان لفظ الامر حقيقة في	٨ في ثبوت الحقيقة الشرعية — وفي
الوجوب	الصحيح والاعم
٢٨ في ان لفظ الطلب اسم للطلب	٩ في القدر الجامع على القول بالاعم
الحقيقي	١١ في ادلة الصحيح
٩٢ في الصيغ الانشائية	١٢ في ادلة الاعم
٣٠ في ان ارادة الباري توكيفية	١٣ في الثمرة بين الصحيح والاعم —
وتشريعية	وفي اسماء المعاملات
٣١ في دفع شبهة الالقاء في اعماله تعالى	١٥ في اقسام ما نذب اليه في العبادات
٣٢ في دفع شبهة المجيرة	١٦ في استعمال اللفظ في اكثر
٣٤ في ان صيغة افضل تستعمل بعمان	من معنى

صحيفة	صحيفة
٥٢ في بيان الواجب المشروط	عديدة وأنها حقيقة في الطلب
٥٣ في بيان الواجب المعلق	٣٥ في الجمل الخيرية بعد تضرر جملها
٥٤ في دوران الامر بين كونه مشروطاً او معلقاً	على معناها الحقيقي
٥٥ في تقسيم الواجب الى تقسي وغيري	٣٦ في ان الاصل في الوجوب هل هو تبدي او توصلي
٥٦ في ان الامر بالشيء هل يقتضي النهي عن ضده اخص ام لا	٣٧ في ان اطلاق الصيغة تفضي بالوجوب التقسي التعيني المعني
٥٨ في ان الامر يدل على النهي عن الضد العام	٣٨ في مشكلة وقوع الامر عيب المضر — وفي المرة والتكرار
٥٩ في انه هل يمكن الامر بالضدين ام لا	٣٩ في انه لا دلالة لصيغة الامر على القور ولا على التراخي
٦٠ في علم جواز امر الامر مع علمه بانتفاء شرطه وفي تعلق الاوامر والنواهي بالطبايع	٤١ في ان القور قيد في المطلوب او الطلب — وفي بيان الاجزاء
٦١ في انه اذا نسخ الوجوب لم يبق الجواز	٤٣ في بيان الامر الاضطراري
٦٢ في بيان الواجب التخييري	٤٥ في بيان الامر الظاهري
٦٥ في مشكلة التخيير بين الاقل والاكثر	٤٨ في بيان علم الاجزاء في النظم
٦٦ في بيان الواجب الكفائي	٤٩ في بيان وجوب مقدمة الواجب
	٥١ في ان الواجب امامطلق او مشروط

صحيفة	صحيفة
النهي قيد العموم في - ان للعموم	٦٧ في يان الواجب الموقت
صيغة تخصه - وفي ان الجمع	٦٨ في عدم تبعية القضاء للاداء
المحلى باللام يفيد العموم	وفي ان الامر بالامر بشيء امر
٨٣ في ان العام المخصص بالتصل او	بذلك الشيء
المتصل حجة فيما بقي	٦٩ في التواهي - وفي ان متعلق
٨٥ في اجمال الخاص بحسب المفهوم	الامر والنهي هو الطبيعة
٨٦ في اجمال الخاص بحسب المصادق	٧٠ في مسألة اجتماع النهي والامر
٨٧ في المرجع عند الشك في مصادق	في واحد
التخصص	٧٢ في تبيين المسئلة
٨٩ في رفع عموم العام لاجال التخصص	٧٣ في اقتضاء النهي الفساد
٩٠ في علم جواز العمل بالعام قبل	٧٤ في المفاهيم - وفي مفهوم الشرط
التخصص عن التخصص - وفي	٧٥ في مسألة تعدد الشرط
الخطابات الشفاهية	٧٨ في بيان مفهوم الوصف
٩٢ في تعقيب العام بضمير يرجع الى	٧٩ في مفهوم الغاية وفي مفهوم المحصر
بعض افراده	٨٠ في ان للمحصر والقصر طرق
٩٣ في جواز التخصيص بالمفهوم المخالف	٨١ في مفهوم اللقب والعدد - وفي
٩٤ في تعقب الاستثناء بجملة متعددة	تعريف العام وتقسيمه
٩٥ في جواز تخصيص الكتاب	٨٢ في ان التكررة في سياق النفي ار
بمجرد الواحد	

صحيفة	صحيفة
١٠٢ في التنبيه على قول بعض المحققين في قضية مقدمات المحكمة في المطلقات	٩٧ في ان الخالص قد يكون مخصصاً وقد يكون ناسخاً
١٠٤ في بيان المجمل والمبين	٩٨ في بيان النسخ - وفي المطلق والمقيد
	١٠١ تنبيه اذا كان المطلق وارداً في مقام البيان - وحمل المطلق على المقيد

تم فهرست الجزء الاول في مباحث الاقفاط

﴿ من كتاب العناوين ﴾

ويليه فهرست الجزء الثاني في الامارات والاصول العملية

فهرست الخطأ والصواب من الجزء الثاني من كتاب العناوين

في الامارات والاصول العملية

صحيفة	صحيفة	ص من	خطأ	صواب
٦٩ ١	احدها	احدهما		
٧٠ ٤	بجدي	بجدي		
٧٥ ١٦	الفرعة	الفرعة		
٧٨ ٩	تعيننا	تعيناً		
٨٢ ٤	بصورة	بصورة		
٨٢ ٦	للتساويين	للتساويين		
			خطأ	صواب
		٣٧ ٨	يعقاب	يعاقب
		٥٠ ٢	الساقطة	الساقبة
		٥٥ ٤	القضية	الفضية
		٦٨ ٢	بالتقدم	بالتقمم
		٦٨ ٢	اولتقارن	اولتقارن

صحيفة

صحيفة

- ٤٣ في دوران الامر بين الجزئية او  
الشرطية وبين المانعة او القاطعية  
وفي حسن الاحتياط  
٤٤ في شرائط البرائة  
٤٨ الكلام في الاستصحاب  
٤٩ في الاستدلال على حجة  
الاستصحاب - وفي تعريفه  
٥٦ في الفرق بين الحكم التكليفي والوضعي  
٥٩ في تسيهات الاستصحاب  
٧٣ في النسبة بين الاستصحاب وسائر  
الاصول العملية وفي التعارض  
بين الاستصحابين  
٧٦ مبحث التعادل والتراجع  
٧٧ في تعارض الادلة والامارات  
٨٩ في الاجتهاد والتقليد  
٩٠ في معرفة ما يقتدر اليه المجتهد في  
الاستنباط وفي تبدل رأي المجتهد  
٩١ الكلام في التقليد  
٩٢ في الاختلاف في جواز تقليد المفضل  
٩٤ في عدم جواز تقليد الموتى  
٩٦ قروع في التقليد

- في حجة ظاهر الكتاب  
في القول بتواتر القرائات السبع  
وما يترتب عليه  
٦ في حجة كلام اللغويين  
٧ في حجة الاجماع المتقول  
٩ تسيهان في حجة الاجماع المتقول  
١٠ في اعتبار الشهرة في الفتوى - وفي  
الايات الدالة على حجة الخبر الواحد  
١٥ في الاخبار والسيرة الدالين على  
حجة الخبر الواحد  
١٦ الكلام في الاصول العملية - وفي  
الاستدلال على اصالة البرائة  
بالادلة الاربعية  
٢١ في الاستدلال على توقف الاحتياط  
٢٣ في تسيهات اصالة البرائة  
٢٦ في دوران الامر بين الوجوب والحزمة  
٣٠ في دوران الامر بين المتباينين  
٣١ في تسيهات العلم الاجالي  
٣٦ في دوران الامر بين الاقل  
والاكثر الارتباطيين  
٣٩ في تسيهات مسألة الاقل والاكثر





